

فليخرج العقل من جحره

«ولقد امتت ان كرامة الانسان الاردني خاصة والعربي عامة وانتماه واعتزازه بوطنه الصغير والكبير، وتطوره الفكري والحضاري لا يمكن ان يتحقق الا اذا تحقق له قدر معين من حرية الفكر والتعبير».

هذه الكلمات جاءت في رسالة الاستقالة التي وجهتها السيدة ليلي شرف وزيرة الاعلام الى السيد احمد عبيدات يوم ١٨/١٢/١٩٨٥ رئيس الوزراء حينئذ، اي قبل ١٢ سنة ونيب من الآن. فما لشبه اليوم بالامس، ولعل معشر الصحفيين على حق ان يفترضوا ويتصوروا ان تكون كلمات السيدة شرف ذريسا للحكماء بعد ١٢ سنة على كتابتها لها، ولكن يبدو ان الاعتبارات الاخرى - الامنية والسياسية - لا تزال تطغى على اعتبارات التطور الفكري والحضاري التي اشارت اليها الوزيرة المستقيلة يومذاك.

على اننا نرى ان التطور الفكري والحضاري في هذا الوقت المتأخر جدا من القرن العشرين هو اهم من اعتبارات الامن والسياسة، فالامن القائم، وهو بالتالي مقياس تقدم الانسان حسب تعريفات الامم المتحدة والفكرين في هذا العالم، لا يتحقق باغلاق افواه الناس وقمع الحريات الصحفية وانما باطلاق العنان لحرية الفكر والمحاورة والمجادلة وكافة الآراء مهما كانت معارضة او مغايرة لانتظام السياسة والتعبير السائد، ولعل لنا في تجارب الامم الحية، الفنية، المتقدمة علميا وتكنولوجيا الجليل على ان الحرية هي الضمانة الامنية للانسان والحكومة وللنظام، واذا كنا نتفق مع القائمين على انه لا ينبغي لحرية التعبير والصحافة ان يتعدى على سمعة الافراد، فاننا لا نتفق معهم على وضع سقف تحد من حرية التعبير في القضايا التي تخص الفكر الجذبي والوحدة الوطنية والعمل العام وما يسميه قانون المطبوعات الجديد - الاخلاق. ان كل هذه مساحات ينبغي ان يكون الفكر حرا في الايفال في مجاهاها والتعرف على مرويها من جهة وان تكون الصحافة حرة في نقلها والتعريف بها وبشخصها وبالمواقف المختلفة منها.

ولا خير في القول هذا ان ما يتردد عن ضحالة الفكر الاردني فيما يخص الادب باشكاله والسياسة بمدارسها المتعددة والاقتصاد والاجتماع بكافة مشاريعها انما هو الناتج الاجمالي لسياسات متعده في العقود الماضية كان طابعها المميز اصاح الحكومات على منع المواطنين من التفكير والتعبير خارج دائرة الفكر به والمعبر عنه رسميا. وبعد، ألم يحين الوقت لاطلاق قنارات العقل والفكر للاستنير فيما بيننا؟

التنظيم القانوني للصحافة العربية دراسة ليونكو

ص ١٦، ١٧

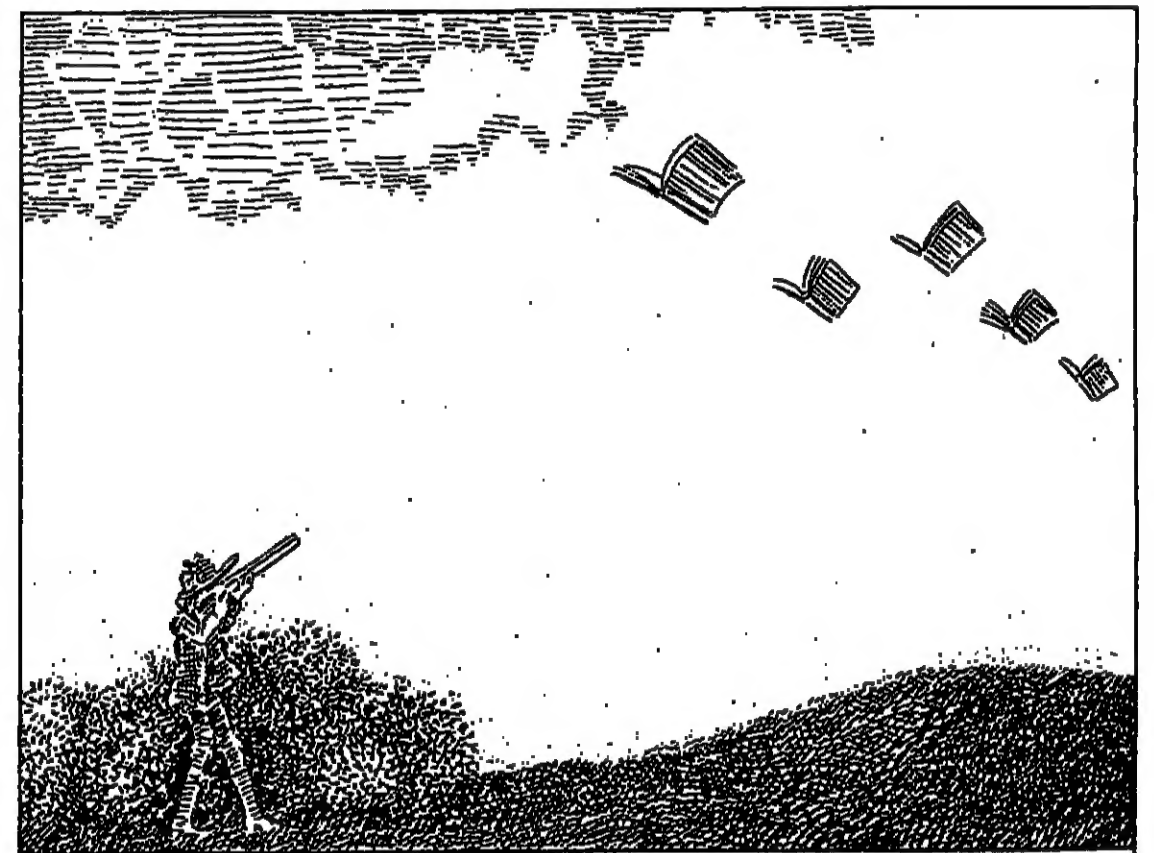
ماذا جرى في المؤتمر الاعلامي الدولي في نيويورك

ص ١٠

وكلاء الاعلان يطالبون بتشكيل تجمع جديد لحماية حقوقهم

ص ٨

قانونون المطبوعات الجديد : من الصعب عزل الاعلام عن السياسة
سلوكيات الصحافة الجيدة والهوة بين الموضوعية والذاتية
شرعية السلطات العربية : الدولة الوطنية باتت حقيقة
تكنولوجيا المعلومات تحدث ثورة في عالم الاعمال



● خير صيد في هذا الزمان كتاب

قانون المطبوعات الجديد : ليس

عبد الله حنات *

انه تبة مبيته لدى الحكومة للتدخل لصالح الدستوري.

وفي ظل ارتفاع صوت المعارضة وحديثها عن السلام والتطبيع والوضع الاقتصادي المتردي فقد تميزت الأشهر الأخيرة بحديث متقطع عن تبة لتأجيل الانتخابات لمدة سنة لقطع الطريق على الصوت الرافض الذي من شأنه ان يعطي تمثيلاً أكبر للقوى المعارضة. الا ان سمو الأمير الحسن وضع حداً لقضية التأجيل عندما قال في محاضره له في واشنطن أثناء زيارته هذا الشهر ان الانتخابات ستجري نهاية هذا العام.

على ان الوضع الداخلي على حساسيته يبدو الآن تحت السيطرة الكاملة للحكومة. فقد مر قانون المطبوعات رغم الزوعدة التي أثيرت حوله ويبدو ان محاكمة العريف النقامسة لن تتحول الى قضية سياسية كما كانت المعارضة تتمنى، بل يبدو انها تتجه نحو صفقه محسوبة بين الدعي العام والفاع.

يبقى ان الأوضاع في الجوار ليست مستقرة بالدرجة التي تدعو الى الطمينة. فالوضع على جبهة فلسطين- اسرائيل لا يشر بالخير. وحكومة نتنياهو تبدو مصممة على افراغ اتفاقات أوسلو من محتواها مما قد يؤدي الى اندلاع أعمال العنف في الضفة الغربية. وعلى الجبهة الأخرى (سوريا - اسرائيل) تبدو سائخة الى درجة يتحدث فيها الإسرائيليون عن إمكانية اندلاع الحرب. فقد تحدث بهذا رئيس الكركان الإسرائيلي أمون شامكا بعد عودته من زيارة لواشنطن بداهة حزيران. وهذا مؤشر خطير في ظل التحالف الذي يتنامى بين اسرائيل وتركيا من جهة والتقارب السوري العراقي من جهة أخرى.

في ظل كل هذه الظروف فإن القيادة الأردنية قد بدأت السعي على جبهتين: الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية. فعلى الصعيد الداخلي فإن قانون المطبوعات الجديد انما يهدف الى تخفيف حدة المعارضة (او بالأحرى المطالبات بتطبيع العلاقات مع اسرائيل) في حال تطور اي من الاتجاهات للحيلولة بالأزمن الى مواجهة. وعلى الصعيد الخارجي بدأ الأردن بالاتصال مع تركيا وسوريا لاستطلاع ما يجري ومحاوله تخفيف حدة التوتر من جهة - وفي حالة سوريا لوضع حد للتصعيد السوري ضد الأردن سواء عبر الاعلام او قوى المعارضة الأردنية. صحيح ان جلالة الملك حذر في السابق من إصدار قانون مطبوعات صارم للجم شكية صف الأثر في تطرفها لموضوعات وقضايا تثير الرأي العام من غير مبرر، وهذا ما حدث في النهاية حين لم يستجيب الجسم الصحفي لتحذيرات القيادة السياسية، الا انه من الصعب عزل ما يجري في الأردن، حتى على مستوى إصدار قانون واحد، عن ما تمر به البلاد من ظروف أخرى عربية أو اقليمية تؤثر فيما تؤثر على مجرى حياة الناس هنا في الداخل..

* نائب رئيس تحرير الجورنل تايمز

ويرجع المراقبون ان توجه الكباريتي هذا مقروناً بمواقفه الأخرى على الجهات الخارجية والذي أدى فيما أدى الى توتر العلاقات مع اسرائيل والتي بلغت ذروة توترها بجاذبة القمامة قد أدت الى تغيير في تفكير القيادة بحيث لجأ النظام الى اتخاذ بنظرية وتجربة نمور شرق آسيا - والتي لها الزعيم السنغافوري لي كوان يو - والتي تقول بان يسبق الاصلاح الاقتصادي الاصلاح السياسي كما حدث في دول شرق اسيا.

ولعل قراءة متأنية لخطاب جلالة الملك يوم ١٧/٥/٩٧ في كبار ضباط القوات المسلحة من شأنها ان تلقي الضوء على مسار السياسة الأردنية في المرحلة المقبلة وخاصة على الصعيد الداخلي.

فعلى الصعيد الخارجي أكد جلالة الملك مرة أخرى دعم الأردن لكفاح الشعب الفلسطيني «لاستعادة حقه على ترابه الوطني». وهذه هي السياسة المعلنة للدولة الأردنية منذ سنوات طويلة. وعلى صعيد العلاقات مع اسرائيل سيستمر الأردن في استخدام مصداقيته في الشارع الإسرائيلي لاستقطاب اعداد أخرى من اليهود الى صفوف معسكر السلام الإسرائيلي وتقوية هذا المعسكر الذي من شأنه ان يضبط في اتجاه التنازل الإسرائيلي لصالح الحقوق العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

اما على الصعيد الداخلي فقد كشف الخطاب توجهات الحكم في مرحلة السنوات الأربع القادمة. فالانتخابات كما أكد جلالاته ورئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي ستجري في موعدها الدستوري او ستجري حسب القانون الحالي الساري المفعول، وهو قانون يختلف في جوهره عن القانون الذي كان يروج له في عهد حكومة الكباريتي.

ويبدو ان الاتجاه في هذا المجال (مجال الانتخابات النهائية) يميل الى عدم تغيير التمثيل النسبي للقوى السياسية في البلاد عما هو عليه الآن وذلك بابقاء الاسلاميين والقوى المعارضة على قوتهم وربما اعطاء فرصة للحزب الجديد الحزب الوطني الدستوري - ليثبت انه حزب النظام كما يريد قادة هذا الحزب ان يصوروا أنفسهم. وكان الملك في خطابه يوم ١٧/٥/٩٧ قد بارك للحزب الجديد حين قال «يسر الانسان عندما يرى لبناء البلد يجتمعون ويتسقون جهودهم مع بعضهم البعض في موطن تطبيقه على الذين يتحدثون ان الديمقراطية معدومة» في الأردن.

وكان رئيس الوزراء عبد السلام المجالي قد صرح في معرض تبريره لقانون المطبوعات الجديد انه هو وحكومته لا يريدون في سنة الانتخابات ان تبرز الصحف الاسبوعية للمرشحين او تطلع سمعتهم، او تؤثر في سير العملية الانتخابية مما فسره المعارضون على

اسرائيل وكافة القوانين المتعلقة بها وقوانين أخرى هدفت الى اصلاح الوضع الاقتصادي. ولعل اكبر التحديات التي واجهها النظام في اخر سنتين هو المعارضة المتزايدة في صفوف الأردنيين لمعاهدة السلام والتطبيع مع اسرائيل - والتي حدد اقل - برنامج التصحيح الاقتصادي. وقد وصلت هذه المعارضة ذروتها عندما قام الجندي احمد القمامة باطلاق النار على التلميذات الاسرائيليات وقتل سبعة منهن.

ولعل هذه الحادثة بعينها كانت نقطة تحول كبيرة في تفكير النظام. فقد فصلت هذه الحادثة بين حقيقتين متميزتين ومختلفتين تماماً: حقيقة الكباريتي وحقيقة المجالي.

وليس من الصعب على المراقب ان يلحظ الفرق بين الحقيقتين: بين الخطاب الرسمي عام ١٩٩٦ وخطاب عام ١٩٩٧.

ففي ١٩٩٦/٢/٤ عهد جلالة الملك لعبد الكريم الكباريتي تشكيل حكومة «ثورة بيضاء»... مهمتها التغيير الشامل الكمال في أجهزة الدولة... والحفاظ على وحدة الوطن والأردنيين جميعاً... ورعاية المسيرة الديمقراطية والحرية المسؤولة... وتحقيق نهضة تصحيحية شاملة... وحشد طاقات الشباب... وتحديث جهاز الدولة... ولجنات كل مظاهر المفسودية والفساد... (وتحويل الأردن) وطناً للحرية والمسؤولية والتعددية والتنمية... واحترام حقوق الانسان... وتطوير المسيرة... والتأكيد والعمل على تقوية الدور المحوري للأردن وان يكون لنا دور مؤثر وفعال لن نقبل من احد ان ينكره علينا او ان يسعى الى تهيميشه او الانتقام منه.

وبدا الكباريتي تنفيذ سياسة التغيير الشامل هذه كما رآها.

فعلى الصعيد الداخلي بدأت حكومته بداية جيدة ثالث استحقاق مجلس النواب وحتى المعارضين. واستقطب الرئيس للقبائل المهنية واستطاع تعميمها طوال فترة حكمه. واستجاب لرغبة الملك في محاربة الفساد وبدأ بالاعداد لقوانين كان من شأنها ان تزيد الافتتاح السياسي داخلياً وان ترفع من سقف الحريات وان تعزز الوحدة الوطنية.

وعلى صعيد الانتخابات النهائية أكد الكباريتي عزم حكومته على معالجة جوانب مختلفة من قانون الانتخاب (فيما عدا مبدأ الصوت الواحد). ويقول المقربون من الكباريتي انه كان يعتزم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الى ١٠٠ مقعد. واعطاء تمثيل أكبر للأردنيين من اصل فلسطيني في مجلس النواب وذلك بزيادة مقاعد عمان والزرقاء وأنه كان ينوي فيما بعد زيادة تمثيل هؤلاء في مجلس الوزراء ايضاً.

وبدا هذا التوجه امراً معقولاً في ظل الاحتجاجات المتزايدة التي تكررها الزعامات الفلسطينية الأردنية بين حين وآخر والتي ارتفعت وتيرتها في الأشهر القليلة الماضية.

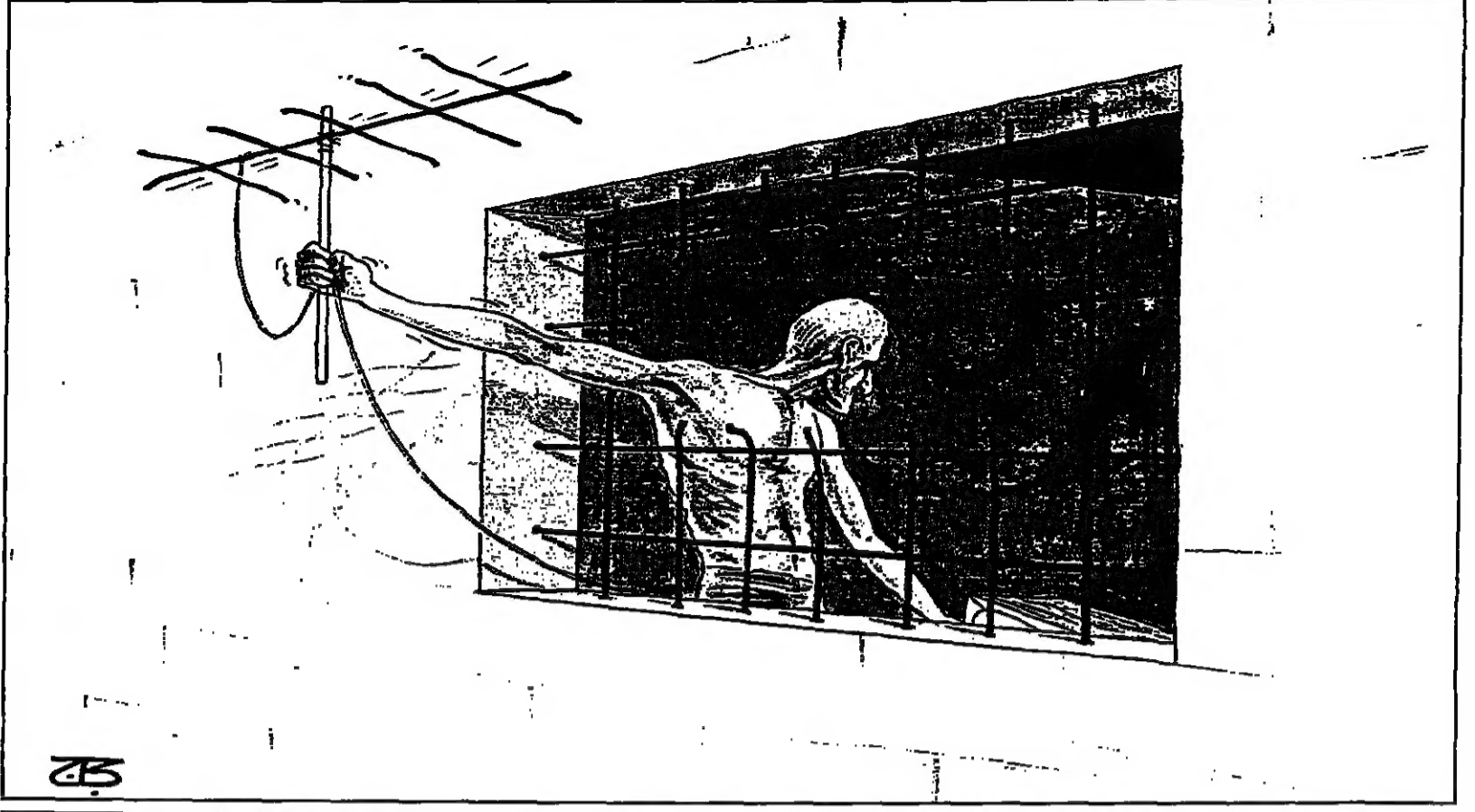
لا يمكن تفسير الاحكام القاسية التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر الجديد والطريقة التي اخرج بها والتحذيرات التي صاحبت ذلك كله الا كحليل على تخوف رسمي. او على الأقل شعور بعدم الاطمئنان حول قدرة الأردن الخروج - مما يصفه الكثيرون - بمجموعة من الازمات التي تواجهها البلاد ان كان على الصعيد السياسي الداخلي او الاقتصادي او على مستوى المنطقة بأكملها.

ولعل في العودة قليلاً الى الوراء ما يساعد على فهم العلاقة بين إصدار القانون الجديد والتفكير الرسمي في التعامل مع الازمات - مع ان النظام لا يعترف بالضرورة بوجودها. فرغم ان الحكم السياسي يصير على الانفتاح الذي اعقب أعمال الشغب في عمان ومن الجنوب عام ١٩٩٦ لم يكن نتيجة مباشرة لتلك الأعمال وإنما رغبة من النظام، الا انه على كل حال استجاب في حينها لاحتجاجات الناس ضد الغلاء وضيق الحال بأن نشط الحياة السياسية في المملكة بمجموعة من القرارات التي كان أهمها العودة الى البرلمان والقضاء الاحكام العرفية واعطاء الشرعية للتعددية السياسية. ولم يكن النظام في حينها - شأنه شأن كافة القوى الأخرى محلية وعربية وعالمية - يقاسر على التنبؤ بالاحداث الإقليمية التي اعقبت انفتاحه هذا. وخاصة غزو العراق للكويت وما نتج عنه من احداث جسام. فقد شكل ذلك

الافتتاح عيناً على النظام الذي وجد نفسه مضطراً نتيجة ضغط الشارع، من بين عوامل أخرى، ان يبدو كائناً هو ليس ضد الغزو العراقي ومؤيد لنظام الرئيس صدام حسين وان يقاوم في الوقت نفسه الانضمام الى تحالف «حفر الباطن» مما جرّ على البلاد مجموعة من المصاعب التي لازالت تعاني منها حتى اليوم. ولعل من المفيد هنا ان نذكر ان جلالة الملك الحسين أشار في أكثر من مناسبة الى ان فعلة العراق وما تبعها قد «كسرت ظهوراً» في إشارة واضحة الى الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها الأردن والتي أدت الى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ والتي لم يصاحبها او ينتج عنها تغير يذكر في الوضع الاقتصادي للدولة والذي ازدادت مصاعبه نتيجة تصويب المساعدات، وخاصة العربية منها. وارتفاع البطالة كمحصلة لعوة عشرات الآلاف من اللاجئين من الكويت والخليج وازدياد اعداد الفريجين من دون وجود فرص عمل وتضخم الجهاز الاداري.

وفي السنوات القليلة الماضية حاول الحكم ان يدير شؤون المملكة الداخلية والخارجية - في ظل وجود معارضة مرتفعة الصوت وصحافة اسبوعية متجهمة ذات مصداقية مثبته تعتمد على الآثار لكسب العيش. وقد استطاع النظام رغم كل ذلك ان يحرر عام ١٩٩٣ (عام آخر انتخابات نيابية) قانون الصوت الواحد الذي أدى الى تحجيم الاسلاميين من جهة واقرار البرلمان الثاني عشر الذي اقر بدوره معاهدة السلام مع

من السهل عزل الاعلام عن السياسة



صيف حار طويل امام القانون المؤقت

سائدة الكيلاني *

في الوقت الذي يطالب فيه الصحفيون بالمزيد من الحريات لاصلاح حرية التعبير والصحافة، اكدت الحكومة وبفترة قياسية على اصدار قانون مؤقت للطبوعات والنشر معدل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢، اعترضه القوي النيابية والجمعية والتقليدية والحريرية والاعلامية، لعداء صارخا على الحريات العامة والحد من حرية التعبير والصحافة، ونسفا لكل ما حققه الازمن من سمعة طيبة في مسيرته الديمقراطية.

وقد جاء القانون الجديد مخالفا للاعراف والقوانين الدولية التي تؤكد على حرية الاعلام والرأي، ومن العلوم ان هذه الحرية المعترف بها عالميا كحق من الحقوق الاساسية للانسان اذرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث تنص المادة ١٩ من هذا الاعلان على ما يلي: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في اعتقاد الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بآية وسيلة، ونوعا اعتباريا.

والقانون المؤقت قابل للعلن لدى محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ التي تقول: "ان المعلنون التي يقدمها في متصرف يطلب وقف العمل باحكام اي قانون مؤقت مخالف للمستور تنظر فيه المحكمة".

كما جاء القانون المؤقت تمديدا على السلطة التشريعية بملفها في مناقشة مشاريع القوانين، فبالطبع ١/٩٤ من الدستور تشترط في القانون المؤقت ان يكون موضوعه، الأمور التي تستوجب اتخاذ اجراءات ضرورية لا تحتمل التأخير، ويعتقد البعض ان هذا القانون لا تنطبق عليه صفة الاستعجال، وإن قيل هناك ضرورة مستعجلة، فيمكن معالجتها وفقا لاحكام الدستور بدعوة مجلس الاسة للاتحاد في دورة استثنائية.

لخطر ما في القانون الجديد ولا تشديد وتقليص الحريات، بحيث تم تحويله إلى قانون متروك

وعقوبات، التي تمثل في مجملها تقييدا شديدا لحرية التعبير والصحافة، ويحصر هذه الحرية بما تراه الحكومة مناسبا، في الوقت الذي ضمن فيه القانون السلطة التنفيذية من اي نقد غير مطلوب، حيث جادت التعديلات (الجبرية) لتضع الصحافة في حرج الحكومة، وتشترك السلطة التنفيذية مع السلطة القضائية في صلاحية اغلاق الصحف، وفي اعاقتها ضمن شروط يراها وزير الاعلام، ويتم وقف صدور المطبوعة بقرار من المحكمة في حالة مخالفة احكام الفقرة (١) من المادة (٤٠) والمادة (٤٢) من هذا القانون، والوزير السماح باستئناف صدورها بعد دفع الغرامة للحكم بها وفقا للشهادات والشروط التي يقررها الوزير.

وهذا يربط استمرار صدور الصحف بالارادة المطلقة للسلطة التنفيذية، اضافة الى ان التعديلات لنهت مسألة خروج الحكومة من ملكيتها الحالية لبعض اسهم الصحف.

كما تأتي التعديلات لترفع من سقف العقوبات المالية، وتضيف بنودا اخرى الى المخالفات، حيث ان اي مخالفة لاي من القوانين الجديد تعني غرامة مالية لا تقل عن ١٥ ألف دينار ولا تزيد عن ٥٠ ألف دينار، فضلا من استمرار تطبيق القوانين الاخرى التي يمكن حبس الصحفي من خلال تطبيقها وفي طليعتها قانون العقوبات، فقد نصت الفقرة ج من المادة الثانية من القانون للعدل على ما يلي: "اذا كانت المخالفة للركنية تشكل جرما بموجب احكام اي قانون اخر، فيحكم على الفاعل بالعقوبة الانشدا! علما بان: "المحظورات" الواردة في قانون المطبوعات والنشر، يرد معظمها في قانون العقوبات.

وقد القانون للعدل المذكور، حقق اساسيين، كطليهما الدستور مما: حرية التعبير وحرية اصدار

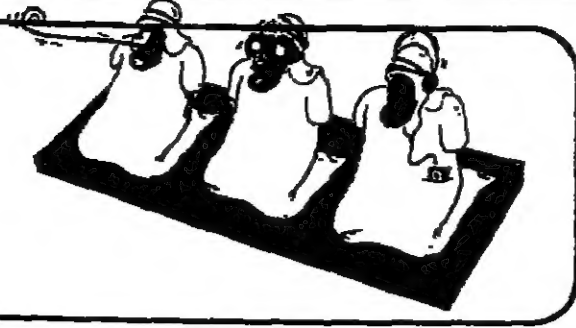
والصحافة، حيث يشترط القانون على المؤسسات الصحفية القائمة والرخصة تغييرات هيكلية تتمثل في رفع رأس المال الي (٢٠٠) ألف دينار للصحف الاسبوعية، مما يعني الحد من الاستثمار في "صناعة" الصحف، والحد من اصدار الصحف، وذلك يجعل اصدار الصحف حكرا على اصحاب رؤوس الاموال، وذلك عندما يشترط القانون هذه المبالغ الخيالية لرأس المال المطلوب، الامر الذي يجعل مهمة اصدار مطبوعة صحفية مسألة شبه مستحيلة، لان الراس المال الوطني مازال محجبا عن الدخول في الصناعة الصحفية، هذا عدا عن الظروف المالية القاسية التي تعيشها الصحف الاسبوعية الصادرة حاليا، لاضاف الى سلسلة المتاعب التي تواجهها اصلا بسبب ضعف حصتها من السوق الاعلاني وسوق التوزيع.

وشمة تلوح آخر من ان يدفع الراس المال المطلوب، بعض اصحاب الصحف الصادرة والتي تستند، الى مد يد العون من جهات محلية او خارجية، حتى تستطيع الاستمرار في الصدور حسب شروط القانون الجديد، او لجزء بعض صحفيي البلد الى صحافة مهاجرة، وبعد ذلك تتحول الصحافة من رسالة الى مكان... حيث من من الصحف الاسبوعية قادرة على توثيق لوضعها مع احكام القانون الجديد، (الهم الا القليل) وذلك ما يفرض الى اغلاق ما لا يقل عن ٢٠ صحيفة اسبوعية، والقاء حوالي ٤٠٠ موظف فيها، في صفوف العاملين عن العمل، الامر الذي يضمهم ويضع عائلاتهم في صفوف الفقراء.

والا كان القانون الجديد يهدف الى مساعدة الصحافة الاسبوعية، فإن هذا الهدف لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة وبالسورة التي اقر فيها القانون الجديد، لا سيما وان اسلوب الملكية في صحافتنا الاسبوعية يقوم على الملكية الفردية والعائلية.

* صحفية وباحثة أردنية

قيل



في طرحه على ضرورة إيجاد مصادر أخرى زيادة عن المئة مليون دولار التي سيقدمها الأميركيون هذا العام لتمويل المشاريع الأردنية وخصوصاً في مجال التنمية الاجتماعية وتطوير الانتاج والمصادر المائية. التصور الأردني كان يتحدث عن مبلغ اضافي بقيمة ١٥٠ مليون دولار لهذا العام ولعدة اعوام مقبلة. الرئيس الأميركي تفهم هذا الطلب ووعده ان يبحث مع قادة دول مجموعة الثماني الاغنياء والذي كان مقرراً لهم ان يجتمعوا في بنقر بولاية كولورادو في الايام الاخيرة من شهر حزيران. لم يعرف من نتائج اجتماع البيت الابيض فيما اذا كانت هذه الدول، في حالة تجاوبها مع الطلب الأميركي، ستساهم في صندوق السلام والاستقرار الذي انشأته الادارة خصيصاً لاستيعاب المساعدة للاردن هذا العام، او انها ستقتل ذلك من خلال تعاون ثنائي مع الاردن، الا انه يبدو بان الرسالة الأميركية لهم قد وصلت بالفعل، حيث طلب على الاقل واحد من سفراء الدول الصناعية في عمان مقابلة المسؤولين الاردنيين، حتى قبل زهاب الامير الحسن الى واشنطن، لبحث هذا الموضوع معهم.

لنأبصده «هبات»
اسرائيلية

لم يكن تصريح ولي العهد خلال زيارته لواشنطن حول تساوي المبلغ المقدم من الولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الأردني هذا العام مع المبلغ الذي رصدته مجلس النواب الأميركي لنقل السفارة الأميركية من تل ابيب الى القدس هو الوحيد القادر على إثارة حفيظة الحكومة الإسرائيلية. فقد ادلى أحد المسؤولين الأردنيين الموجودين في واشنطن خلال الزيارة بتصريح آخر أكد فيه ان ما قدم للاردن من مساعدات اضافية ليس تبرعاً من اسرائيل وإنما ينظر اليه القادة الأميركيون انفسهم كعم الأميركية بحث اخذت مبالغه من الموازنة الأميركية، وقال المسؤول الأردني ان هذا ما سمعه ولي العهد عند اجتماعه بالبرت غير نائب الرئيس الأميركي في مستهل زيارة سموه للولايات المتحدة.

الامير الحسن ثمن باعتزاز موقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية من موضوع المساعدات واشاد بجهودهم في محاولة إعادة المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية الى مسارها الصحيح.

السفير المصري في واشنطن كان من بين الشخصيات الدبلوماسية والسياسية التي استمعت لمحاضرة الامير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والسفراء العرب الذين قابلهم ولي العهد فيما بعد.

الأميركيون في صدد
التغيير بالمنطقة

المصادر الدبلوماسية في واشنطن تتحدث عن تغييرات وشبكة وقريبة ستشهدهما اربعة ومكاتب وزارة الخارجية الأميركية المتعلقة بالشرق الاوسط بما فيها منصب السفير الأميركي في الاردن، بعد تولي السيدة مادلين اولبرايت منصب وزيرة الخارجية.

فبعد ان تم تعيين توماس بيكرينغ، السفير السابق في الاردن، كوكيل لوزارة الخارجية للشؤون السياسية، وبذلك يصبح الشخص الثالث بعد اولبرايت وثانيها ستروب تالبرت، وكذلك ادوارد جنيم، وهو قائم بأعمال سابق في عمان، كمدير عام لدائرة شؤون موظفي وزارة الخارجية والذي سيكون مكتبه قريباً من مكتب اولبرايت

تصور صحفي وراء
أزمة دبلوماسية

أزمة دبلوماسية كاد يسببها تصور صحفي لتصريح حول القدس افضى به سمو الامير الحسن في واشنطن خلال زيارته للعاصمة الأميركية مؤخراً، ففي معرض استعراضه لقرار مجلس النواب الأميركي بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل ابيب الى القدس وتخصيصه لمبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض، قال ولي العهد "انها لمن المفارقة ان يكون هذا المبلغ مساوياً لما خصصته ادارة الرئيس كلبنتون من مساعدات اضافية للاردن هذا العام، والتي لن ينظر اليها، اي المفارقة، الناس عندينا بعطف".

اللافت للنظر هنا ان هذا التصريح نقل من قبل وكالات الأنباء العالمية عن صحيفة الجوردن تايمز مع ان ولي العهد افضى به في واشنطن، وبالذات في محاضرة القاها في معهد دراسات يموله يهود الولايات المتحدة، حيث حضر تلك المحاضرة سياسيين وخبراء امن ومهتمون في الشرق الاوسط اميركيون بالاضافة الى دبلوماسيين ومفكرين عرب واوروبيين آخرين.

وانتبه اليه فيما بعد مسؤولو البيت الابيض بعد ان تم نشره بطريقة ملفتة للنظر في صحيفة الواشنطن تايمز، ضمن خبر رئيسي مفاده ان الاردن لم يكن مقدراً بما فيه الكفاية للمساعدة الأميركية، والتي تم اقتطاعها بالتساوي من مخصصات مساعدات تقديمها الولايات المتحدة الى اسرائيل ومصر.

موظفو البيت الابيض ضغطوا باتجاه اصدار تصريح جديد أكثر ايجابية وإشادة "بالهبة" الأميركية، ولكن ولي العهد، والذي كان مقرراً له ان يجتمع بالرئيس الأميركي وكبار مسؤولي ادارته في ظهر نفس اليوم الذي نشر فيه خبر الواشنطن تايمز، رأى ان يزيل اي سوء تفاهم مع كلبنتون بطريقته الخاصة، فخلال جلسة المحادثات بينهما، قال الامير الحسن للرئيس بان الاردن يعبر عن شكره وتقديره للمساعدة الأميركية، والتي اخذ المبادرة فيها وتولى ادارتها الرئيس بذاته "بالرغم مما تقوله الصحافة".

وكانت هذه الجملة وحدها كافية بإزالة غيمة قصة الواشنطن تايمز المثيرة عن سماء المحادثات التي اجتمع الطرفان انها كانت حارة وإيجابية وبناءة.

اربعون بالمئة
بداية مشجعة

في جلسة المحادثات التي تمت بين سمو الامير الحسن والرئيس الأميركي كلبنتون دار الحديث حول العديد من القضايا الرئيسية التي تهم ليس فقط الاردن والولايات المتحدة وإنما أيضاً منطقة الشرق الاوسط بمجملها وخصوصاً المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية والوضع في العراق.

في المجالين الآخرين كان هناك اتفاق كبير على ضرورة الحوار في احدهما (فلسطين واسرائيل) الى درجة ان الرئيس الأميركي طلب من ولي العهد الاشتراك في وضع تصور مشترك مع الجانب الأميركي حول استئناف المفاوضات بين نتنياهو وعراق ودفعها لتحقيق نتائج على الارض ضمن اتفاقية اوسلو المرحلية وايضاً على مستوى مفاوضات المرحلة النهائية، بينما بالنسبة لموضوع العراق كانت ضرورة الحوار مطلوبة من جانب واحد فقط وهو الاردني. الامير الحسن شدد على نقطة هامة يطالب بها حتى الأميركيون انفسهم (مثلاً في علاقتهم مع الصين) وهي ان "الحوار لايعني الموافقة". المهم في العلاقات الثنائية التي تبحث بتعمق، ان الجانب الأردني ركز



وقال

التنقلات تحت «النفق» الثالث

أما بالقرب مما كان يعرف بالدوار الثالث، في وزارة خارجيتنا تحت نفة قيادة وزيرها النشط الدكتور فايز الطراونة، فتبدو المنافسة على أشدها بين السفراء الحاليين والمستثمرين - إذا جاز التعبير - على عدة حقائب ستشغل أو تستحدث قريباً جراء تغييرات وشيكة في السلك الدبلوماسي.

أشد المنافسة ستكون على حقيبة فيينا والتي سيخلفها في أول تموز السفير حسام أبو غزالة، بعد تعيينه، مديراً لمكتب ولي العهد، خلفاً للسيد ميشيل حمارنة الذي سيصبح مستشاراً لسو الأمير الحسن بانتظار حقيبة وزارية في أول تعديل أو تغيير وزاري. من الصعب التنبؤ من سيفوز بجائزة فيينا والتي تشمل دوراً في شرق أوروبا لا يوجد للآرمن فيها تمثيل دبلوماسي مباشر كجمهورية التشيك والدول الجديدة ليغوسلافيا السابقة، حيث يتنافس عليها بقوة مسؤول سابق في الديوان الملكي يوشك أن ينهي عمله الحالي في الأمم المتحدة. ومن الواضح أن المنافسة ستكون أقل حدة على سفارتين من أصل ثلاثة ستستحدث قريباً في بروناي وماليزيا وهولندا.

وكان الحديث يدور حتى فترة وجيزة حول إعادة السفراء الذين بلغوا سن الستين من مناصبهم، مثل حسن أبو نعمة ممثل الأردن في الأمم المتحدة في نيويورك وصالح الكباريتي لدى انقرة. ويدور حديث حول تعيين السيد عون الخصاونة، رئيس الديوان الملكي، في منصب السيد أبو نعمة فيما يرغب جلالة الملك بذلك، وإحالة السفير الكباريتي على التقاعد بعد مضي حوالي عشر سنوات على خدمته في تركيا. المصادر الدبلوماسية تقول أن الحكومة التركية نفسها ترغب ببقاء الكباريتي في انقرة كونه عميد السلك الدبلوماسي هناك ونائبه الآن هو السفير اليوناني، الذي قد لا ترغب الحكومة التركية بأن يصبح عميداً للسفراء.

يبقى موضوع سفارة أثينا والتي ستشغل بعودة السيد امجد المجالي لخوض الانتخابات النيابية عن منطقة الكرك، في حالة فوزه بالترشيح من قبل مجلس العائلة. من المتوقع البت في هذه التنقلات قريباً، غير أنه أصبح من المؤكد إجراء تغييرات على مستوى أقل من السفراء في الحال. فالقائم بالأعمال الأردني في واشنطن، السيد نجيل مصاروة، قد نقل بالفعل إلى القاهرة وتم تعيين السيد محمد الظاهر والذي كان عمل كقنصل عام في جدة مكانه. المستشار مصاروة سيخلف الدكتور محمد الخالدي في القاهرة والذي من المتوقع أن يعين سفيراً ضمن قائمة التشكيلات المرتقبة.

ما وراء رئاسة مجلس الاعيان؟

تعيين رئيس الوزراء السابق زيد الرفاعي كرئيس لمجلس الاعيان لم يأت كمفاجأة السياسيين والمراقبين، بالرغم من توقعات الكثيرين إبان استقالة السيد احمد اللوزي بأن السيد الرفاعي سيتولى المنصب ليس بالتعيين المباشر وإنما كأمير واقع كونه شغل منصب نائب الرئيس بالانتخاب. ما يكاد يرقى إلى الاحجية بين هؤلاء السياسيين والمراقبين، على أية حال، هو فيما إذا كان تعيين السيد الرفاعي على رأس الاعيان يشكل خطوة نحو اعادته كرئيس للوزراء بعد الانتخابات النيابية المقبلة.

يقول الخبراء بأن التعيين الجديد يحتمل تفسيرين. الأول أن «أباسمير» سيستقر في هذه الوظيفة إلى ما شاء الله، من حيث أن متطلباتها تستدعي وجوده فيها وأنه سيكون سعيداً في تلبية هذه المتطلبات، والتفسير الثاني أن الانتقال للمركز الجديد يعني بالضرورة التقدم خطوة إلى الامام باتجاه قطع الطريق بين منزله والرئاسة في الدوار الرابع، خصوصاً وأن تعيينه قد تم تغطيته بكثافة اعلامية وبترحيب ملحوظ من جهات سياسية اردنية وعربية وأنه لم يقابل أي حديث سلبي من جهات المعارضة أو خصوم السيد الرفاعي السياسيين.

في الطابق السابع، أصبح في حكم المؤكد أن يتولى مارتين انديك، السفير الحالي في اسرائيل، منصب مساعد وزيرة الخارجية للشرق الاوسط بعد إحالة روبرت بيليترو على التقاعد من هذا الموقع. ادوارد ووكر والذي كان نائباً لاوبرايت في الأمم المتحدة وسفير سابق في القاهرة سيخلف انديك في تل أبيب بينما يذهب إلى القاهرة دانييل كيرتزر والذي يشغل حالياً منصب الرجل الثاني في مكتب المخابرات والأبحاث في وزارة الخارجية وهو مساعد سابق لنخيس روس للمبعوث الخاص لعملية السلام، بينما تؤكد المصادر أن ويليام بيرنز نائب روس السابق في عمله بدائرة التخطيط السياسي سيخلف السفير الحالي في الارمن ويسلي ايجان، والذي لم تذكر المصادر إلى أية جهة سينقل إليها بعد خدمة أكثر من الثلاث سنوات المقررة له في عمان.

ماذا يدور في عقل وبواطن الخارجية

الحديث حول التغييرات المرتقبة في مناصب الخارجية الاميركية بين الخبراء ومهتمي الشرق الاوسط يدور هذه الايام حول ماهية التحولات الرئيسية التي ذهبت فيما كان يسمى بالدبلوماسية بين المؤيدين للعرب من المناصب الرئيسية وانت دبلوماسية جدد معظمهم من اليهود الاميركيين كنخيس روس ومارتين انديك ودانييل كيرتزر وحتى وزيرة الخارجية نفسها التي تنتمي اصلاً لعائلة يهودية.

الخبراء ومهتمو الشرق الاوسط ومعظمهم دبلوماسيون ممن خدموا في الدول العربية، يعززون دعوى السياسة الاميركية تجاه العالم العربي جزئياً إلى هذه التحولات، ولكنهم يبدون أقل تشاؤماً مما مضى حول امكانية العودة إلى سياسة أكثر توازناً بوجود عاملين رئيسيين، سيمنعنا الانحدار المستمر بعض الشيء. الأول عودة توماس بيكرينغ إلى وزارة الخارجية وعزمه على تحقيق التوازن من جديد بعد أن قرر التقاعد من منصبه الأخير كسفير للولايات المتحدة في روسيا، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن السيد بيكرينغ اجتمع مع سمو الأمير الحسن مرتين خلال وجوده في واشنطن واحدة منهما على مأدبة عشاء، والعامل الثاني هو التوقعات الكبيرة بأبعاد نخيس روس عن منصبه كمبعوث للشرق الاوسط وتعيين طاقم جديد في ما يسمى «مجموعة السلام» الاميركية.

الخبراء يقولون أن وزارة الخارجية تنتظر تحقيق تقدم معقول في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، أو على الأقل كسر الجمود بين الطرفين، قبل أن تقدم على إجراء تغييرات في طاقم السلام الحالي ولربما أيضاً القيام بمبادرات جديدة لتعزيز مسيرة السلام العربي - الاسرائيلي والوصول بها إلى أهدافها المحددة.

وطبقاً لما يقوله هؤلاء الخبراء، فإن تعيين انديك كمساعد لاوبرايت لشؤون المنطقة لا يعني محاولة إعادة سيطرة اليهود الاميركيين على المواقع الحساسة بقدر ما يعني ترقية لحد هؤلاء اليهود الذين ظهروا على خلاف مستمر مع رئيس الوزراء الاسرائيلي اليميني بنجامين نتنياهو، والذي يعتقد المسؤولون الاميركيون بين انفسهم أنه يعرقل جهود السلام ويضع العثرة تلو الاخرى في المسيرة نحو تحقيق سلام شامل بين العرب والاسرائيليين.

ما يقوله الخبراء انه لن الظواهر المشجعة أن يكون السفراء الذين سيتم تعيينهم في اسرائيل والارمن، بعد موافقة الرئيس الاميركي على ترشيحهما من قبل الخارجية (ادوارد ووكر وويليام بيرنز) وهما من أبرز المطالبين بسياسة اميركية معقولة ومتوازنة في الشرق الاوسط.

سلوكيات الصحافة الديمقراطية والفساد

الدكتور فهد الفاخ *

قد تشابه الصحافة في جميع البلدان من حيث الشكل، فهي ورق وحبر ولخبر ومقالات وإعلانات وصور، لكنها تختلف اختلافًا جوهريًا من حيث المضمون والوظيفة بين البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية حيث تقدم الصحافة بخدمة الصلحة العامة عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات التي تمكن الشعب من الحكم على الأشياء، وبين البلدان ذات الأنظمة الشمولية حيث تخدم الصحافة مصلحة السلطة الحاكمة وتحاول أن تحشد لها التأييد.

الصحافة في الأنظمة الديمقراطية مستقلة وذات سلطة، تحاسب الحكام وتكشف عيوبهم وانحرافاتهم، أما في الأنظمة الشمولية فتكون الصحافة تابعة للحكومة، أخبارها وتحليلاتها وتعليقاتها موجهة أساسًا لتعجيد الحاكم الفرد أو الحزب للثقل، مع التخلي عن الميول أو تحصيلها إلى إنجازات والصكوك على الوزراء أو تحويلها إلى انتصارات.

لا تستحق صحافة الأنظمة الشمولية اسم (صحافة) فهي مجرد نشرات متشابهة وغير مقنعة، لها تأثير محدود أو معدوم وإحباطا سلبي.

لكن الحرية التي تتمتع بها الصحافة الديمقراطية تقابلها المسؤولية التي يجب أن تفرسها على نفسها، فإن لم تفعل ففرسها للمجتمع عليها. ولا بد من مجموعة من المعايير والقيم التي تتزعم بها الصحافة الديمقراطية، وهي عبارة تنور حول السؤالية، الحرية، الاستقلالية، الصدق والذقة، عدم التحيز والانسلاف.

ويكثر ان الصحفيين وكثيرين من الحديث عن حقوق الصحافة في حرية التعبير والنقد والوصول إلى المعلومات، ولكنهم قلما يتحدثون عن واجبات الصحافة وقيمتها وسلوكياتها وشروطها المهنية، وهذا ما سنحاول ان نمنس بعض جوانبه.

سعة الصنن

يشكو الصحفيون بحق من شيق صدر بعض المسؤولين الذين لا يتحملون النقد ولو كان بناء ومعتولا، ويعمدون إلى الرد على الصحفي بقسوة وشدة، بل ان بعضهم يشكو بمزارة من الصحفي الذي يتجاسر على انتقاد بعض سياساتهم أو يشير إلى نتائجها السلبية، بمعنى أن الموضوع إما خطأ وبطل أو أنه صحيح ولكنه حساس ويقتض المعين للمفضة أو يزعم الثقة العامة.

في هذا المجال لا بد للصحفي من أن ينظر إلى نفسه، ويحكم على ذاته بأن صوره ليس أروع من مسود مؤلاد المسؤولين، وللتعليق على قولي لاحظوا ماذا يحدث عندما ينتقد صحفي ما كثره زميل آخر، فإن هذا الزميل يقضب ويرقي ويريد، ويكتب ردا قاسيا جدا، ويكاد يذم زميله بالمعالة للاستعمار والصهيونية أو السخف والفضائل، ولو كان لهذا الصحفي سلطة الشرطة أو المخابرات العامة أو الحاكم العسكرية لامر باعتقال زميله ومحاكمته

الصحفي أو حتى إعلانا مأجورا

أما الخبر فيجب أن يكون مخجورا من الغرض وغير متناثر بوجهة النظر الشخصية لكاتب الخبر أو للجريدة، فمن حق القارئ أن يعرف الحقيقة كما وقعت دون زيادة أو نقصان وأن يطلع على ما يقوله الأطراف للمتخلفين بشفة ووضوح وحياد، وإذا كان للصحفي رأي في ذلك فيمكنه أن يكتب تحليلا أو تعليقا مستقلا، ينشره إلى جانب الخبر أو في مكان آخر مع الإشارة إليه.

مثل: لنرا تحليلا أو تعليقا حول الموضوع على صفحة كذا، ذلك ان صحافتنا تقدم الخبر احيانا من خلال رغبات واتجاهات ومواقف كاتب الخبر، فنقول زعم فلان أو ادعى فتروي للقارئ، بأنه كاتب، أو نختلف ما لا يجيبها من قوله ولو كان هاما لقدم ما نشرته منه وهذا اشتدات على القارئ وتغليل له، ويشكل ممارسة لا تدعو إلى الاحترام.

في إحدى المحاضرات حول الصحافة اخذ أحد المحاضرين على الصحافة العربية أنها تنقل عن وكالات الأنباء المحلية أخبارا تدور عن إسحق شامير أنه رئيس وزراء اسرائيل بدلا من أن تدور على الصحفي المسمايات الصهيونية، وعن عليه الصحفي للمحاضر فانكر (التهمة).

ان رأي الصحفي في أي شخص أو سياسة مكانه الصحيح، التحليل الاخباري، أو المقال الانتقادي، أو التعليق السياسي، وليس اعادة صياغة الاخبار التي تبثها الوكالات العالمية بالشكل الذي يلائمها.

لعمري ان ما افعله هنا قد لا يعجب الكثيرين، خاصة وانني شريت مثالا منظرنا جدا، حيث ان مرفقا في شامير مشحون بمواقف قوية، كانه - مؤرخيا وتاريخيا - ارماني محترف قبل ان يصبح رئيس وزراء، ولكن الفكرة التي اتصمعا نقل واردة، وهي ضرورة التمييز بين الخبر والتحليل بحيث يكون الخبر مجردا من عاطفة الصحفي في حين يكون التحليل متروكا لآراء الشخصى وقائده وادريته على التحليل والانتاع.

ومازنا نذكر الصراع الذي وقع بين رئيسة وزراء بريطانيا وبين رئيس هيئة الاناعة البريطانية، لأن البرنامج الحالي للاناعة لم يقدم اخبار حرب فوكلاند على انها (نحن وهم) بل كان يقدم بيانات الطرفين بدون تحريف، وقد انتصر رئيس البي بي سي واعتبرت رئيسة الوزراء! الخريكون صحيجا أو غير صحيح، كاملا أو ناقصا، اما التعليق فهو موقف يحتمل القبول أو الرفض، واما الخلط بين الخبر والتحليل، وطبع الخبر ليخدم قناعات معينة، فهو في التحليل الأخير مدرسة سيء، السيد احمد سعيد، التي نجحت في شد انتباهنا، وقمت لنا اخبارا (عن كجاج العرب اليوم) بطريقة وقف لها شعر رؤسنا، ولكنها في النهاية سقطت، لأن اخبارها كانت توشش مطبوخا بطريقة معتدرة النقل والكرامة لدى الناس.

الصحفي الاناني

بعض الصحفيين يستغلون سيطرتهم على زاوية أو صفحة معينة لتسخيرها لخدمة انفسهم، فتجدهم يهاجم الأمن العام

وقانون السير إذا تعرضت سيارته للمخافة لسبب غير مقنع له، ويهاجم سلطة المياه إذا انقطعت المياه عن بيته ويهاجم مؤسسة الاسكان إذا رفضت فاتورة التدفئة على مسكنه للقدم من المؤسسة، ويهاجم المدارس الخصوصية في القيم التالي لدفع اقتساط لواته في مدرسة خصوصية تتبع بالرغم من ان المدارس الحكومية تتبع فرصة التعليم الجيد للعموم مجانا، وقد يكتب مقالاً ضد سياسة توزيع الأرباح لشركة معينة لانه مساهم في تلك الشركة ويريد الحصول على أكبر قسط من الأرباح بأسرع وقت ممكن، بل ان فنانا رديا معروفا قدم مرة برنامجا تلفزيونيا خاصا حول قطعة ارض في منطقة الدوار الرابع يروى عن علم الروتين لدى امانة العاصمة، ثم اتضح من رد الامانة ان القطعة تعود إليه شخصيا، وأن الخلاف بينه وبين امانة العاصمة حقيقة عمرها سنوات وليس مجرد مثال، وهكذا يكون قد يلف وسيلة الاعلام لتحقيق مصلحة شخصية.

ان الصحفي هو بالتكثير، موطن قبل ان يكون صحفيا، وبالتالي فإن للشاكل التي تواجهه تستحق البحث في الصحافة ولكن من الصعب القول بان لسانا مايكين موضوعيا عندما يكتب تعليقا عن قضية هو طرف شخصي فيها، ففي مجلس ادارة الشركات مثلا يفرض القانون على العضو صاحب للمصلحة في الموضوع الذي يبحث المجلس ان يعلن عن مصلحته ويتسحب من الاجتماع، ولا يحق له ان يشارك في التصويت أو الادلاء برأي فيه، واعتقد ان الصحفي يجب ان يلزم نفسه بذات المبدأ.

ان القضايا اليومية التي تواجه الصحفي كمواطن يمكن معالجتها بنفس الطريقة التي يعالجها بها المواطن العادي، فكثيرا إلى الجهة المسؤولة أو رسالة إلى صندوق بريد أية جريدة، أو تليفون إلى البيت المباشر، أو حتى اقتراح لأحد زملائه بان يبحث في الموضوع ويجمع للمعلومات ويكتب تعليقا، اما ان يجد الصحفي قلمه (يفض خلفه) في بعض الجهات، أو ليدافع عن قضية شخصية، فيجب ان يتجنبه الصحفي لتجود المسؤول، ولو كانت قضيته الشخصية محنة.

كرامة الصحفي

تتطلب الاخلاق الصحفية الحقة ان لا يد الصحفي يده لأي كان، وان لا يقبض مالا او يقبل هدية ذات قيمة مادية من أية جهة، ذلك ان المكافاة للآلية الوحيدة التي يستحقها الصحفي هي راتبه الشهري من الجريدة، أو المكافاة التي يستحقها على مقاله من الجهة التي تنشر ذلك المقال. اما العشرات التي يتلقاها بعض الصحفيين لزيارة بلدان اجنبية بقصد الاطلاع على ترواح الحياة فيها، فلا يجوز قبولها الا بشروط واضحة، أهمها ان لا تكون مشروطة بأي شرط ظاهري أو خفي، وان ترد إلى الصحفي عن طريق جوريته اوفايته، وليست كمؤنة شخصية، والا فأنها تصبح رشوة، أو ترضع الصحفي في موضع الشبهة، وهو في غنى عن ذلك.

ومن البديهي ان الصحفي الحر لا يقبل الاكراميات والمساعدات من أية جهة، سواء كانت محلية أو عربية أو اجنبية.

ويشمل ذلك الاكراميات التي قد تمنحها بعض الجهات الرسمية من بلد المصاريف السرية، فكل ذلك يتناقض مع كرامة الصحفي الذي يطلب لنفسه السرية واستقلالية الرأي والتفكير، ومن واجب الصحف ان تكون اكثر سخاء في رواتب وكافلات الصحفيين، ولا كانت شركة في مسؤولية سفير بعضهم تحت وطأة الحاجة.

التحقق من صحة الاخبار

من واجب الصحفي ان يتحقق من صحة الاخبار التي ينشرها، ولا يجوز الاعتماد على الاخبار التي تصدرها من نفسها الشركات والمؤسسات العامة والادارات الحكومية والهيئات والمنظمات، فالأيد من التحقق من صحة هذه الاخبار ومن نسبتها إلى الجهة التي أصدرتها، فلا يجوز مثالا ان يغيب الصحفي إلى مدير شركة أو مدير مؤسسة علمة أو مسؤول ليأخذ منه خبرا ثم يذمه ويكفه من معلوماته الخاصة، لأن ذلك يوفر للخبر مصداقية إضافية تجاه القراء، الذين يفترضون ان الجريدة تختار الاخبار التي تقتنع بصحتها وامثيتها لغرائها، ولا تريد بما يقوله بعض من انفسهم من انصاف الطوائف من تلكد، كما ان من حق الصحفي ان يطلب الاطلاع على الوثائق والسجلات التي تبث صحة الخبر الذي تقدمه إليه جهة معينة كشركة أو المؤسسة أو الدائرة، بحيث يكون قادرا على الدفاع عن الخبر فيما لا تعرض للتدعي أو الاتكاف.

السرية والعلمنة

الأصل ان جميع الاجراءات والقرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتخذها المسؤولون تؤثر في حياة الناس ومصالحهم لا يجوز ان تكون سرية، فمن حق الناس ان يعرفوا بهذه القرارات وتتوصل إلى الصالحات وان تتشعروا، وان تحصلوا على اسرار للجهة ولا تخشي مصارها الا اذا قرر ذلك قاض في محكمة، وإذا كانت بعض الجهات تعاب بالضرورة نتيجة لنشر الحقائق فهذا شأنها، وليس من واجب الصحفي سري سرامة المصلحة العامة.

ان الاستثناء الوحيد على ذلك هو الاسرار العسكرية والاستخباراتية، ويشكل عام كل ما قد يستفيد منه العدو ولاستطيع معرفته لولا النشر والعدو لا يستفيد من المعلومات العسكرية والامنية والدفاعية فقط بل يستفيد من معلومات اخرى مثل عدد السكان وبنية الطرق الخ، ولكن مثل هذه المعلومات متاحة للعدو والصديق على السواء، ولذلك لا تغفل ضمن الاسرار التي يتوجب على الصحفي المحافظة عليها، ويشكل علم فان من حق الدولة ان تعتمد بشكل معقول الامور التي تعتبرها سرية، ولكن ليس من حق الدولة ان تمنع نشر قرار معين حتى تملكه بنفسها، فمن حق الصحفي ان يسبق إلى النشر اذا استطاع الحصول على الخبر، والسبق

جوة بين الموضوعية والذاتية

المصحفي انجاز مهني متعارف عليه، ومن شئت انكأ روح التفاضل بين الصحف في خدمة القارئ.

اخيار الجرائم والفساد

بعض الجبهات تعتقد انه ليس من المصلحة العامة نشر خبر عن جريمة قتل بشعة او سرقة او اغتصاب حتى تعان الشرطة عن الخبر، (عادة بعد القبض على الجرم) هذا التصرف ليس صحيحا، ولا يتطليه المصلحة العامة بل مصلحة السؤال الذي لا يريد ان يتعرض للضغط من اجل التشدد من اجراءات منع الجريمة وحماية المجتمع. كما ان نشر اخبار السرقات والاعتداءات مفيد من حيث انه مدونة للجرم والحيلة والمستفيد من عدم النشر هو المجرم نفسه الذي مازال طليقا ومستمر في ممارسة الاجرام.

كل ذلك فان جهات اخرى تعتقد انه ليس من المصلحة العامة نشر اخبار عن وقوع فساد معين او سوء ادارة في شركة ما، لان ذلك يزعزع الثقة العامة في القطاع الاقتصادي بشكل عام، وهذا خطأ فاضح. ان عدم النشر بحجة الحساسيات والحفاظ على الثقة العامة من شأنه ان يفسد للمجال للاشاعة التي تفسد وتختزع قصص الفساد، وينكأ يستوي الفساد بالظلم، مادام الاتقان يضرشان للاشاعة ولا يستطيعان تفويتها. ان حرية الصحافة اشد فعالية ضد الفساد والتقصير من قرائن النشاع والحاكم العسكرية التي ترفض اشد العقوبات على المخالفين فيما اذا قفروا لها من المالة الكافية لارتلتهم.

العناوين الصارخة

في وقت من الاوقات كانت صحفنا تصدر بمتناوين حمراء على شمانية اعمدة، لتعريف القراء من طريق الممان والاثارة، ومن حسن الحظ ان هذه العادة القبيحة في طريقها للاختفاء، من صحفنا، بالرغم من التقدم الفني الذي يسمح بطبع العناوين بهذه الوان. ولكن العناوين الصارخة لا تكون بالبن الاحمر فقط بل في اللبالة للشعيرة ايضا، في كثير من الاحيان نقرأ عناونا معينة فيجذبنا اليه لانه يعطينا انطباعا معيناً، ولكننا عندما نقرأ الخبر نجد انه شيء اخر تماما، وان شيئا مهما لم يحدث او انه حدث ولكنه يخص بلدا بعيدا. ان المتناوين الصارخة التي لا تثيرها محتويات الخبر هي اسلوب مريب يجب ان يتروا منه الصحفي الذي يريد من الناس ان يحترموه. هذا لا يمنع بطبيعة الحال شجيرة ان يكون العنوان رشيقا وجذابا مادام صادقا ومعمرا عن محتويات الخبر او التلخيص.

الاختصاص

المصحفي ليس مجرد شخص لديه معرفة لغوية ويستطيع ان يكتب انشاء عربييا جيدا، فالاصل ان الصحفي لا يكتب تحليلا او تطبيقا عن موضوع لا يعرفه معرفة للخصم به، فلا يجوز له ان يتقدم بولصم للامم ضد الحوادث مع انه ليس لديه ادنى فكرة عن مفهوم التامين، ولا

يجوز ان يبدع رأيا حادا في قضية فنية ليس لديه للمل كاف بها. ان الكتابة في التحليل السياسي والاجتماعي والادبي اسهل على الصحفي العام، لان السياسة والاجتماع والادب والاجتهاد، والصحفي يحكم عمله وثقافته شجود الصلة بهذه النشاطات ومدارسها ومطالقاتها وتطوراتها، ولكن لا يجوز للصحفي ان يسمح لنفسه بالكتابة في المواضيع الاختصاصية كالزراعة والاقتصاد والطب والهندسة والفن والطيران والصيرفة الخ... الا اذا كان مخصصا، او درس وطالع واستعان بالراجع والمختصين، والمفروض ان يكون الصحفي المختص حجة في حقل اختصاصه، علما بان الاختصاص شيء وللشهادة الجامعية شيء اخر.

تصحیح الاخطاء

مع ان الغرض في المصحفي ان يكون دقيقا، وان يتحقق من صحة اخباره ومصادره، ومع ان الخطا غير معتاد، الا انه عمليا لا بد من الوقوع في الاخطاء من وقت لآخر، وفي هذه الحالة لا يجوز للصحفي ان يترك راسه وان يلوي الحقائق او يحاجج لاثبات عدم خطئه او لاثبات اللوم في الخطا على الآخرين. بل لا بد من الاعتراف بالخطا والاعتذار عنه وتصحيحه او السماح بنشر الردود التصحيحية عليه دون تعليق سلبي.

نحن لسنا امريكا

عندما نتحدث من حقوق الصحفي وواجباته وحرياته وخطاؤه، نقوم لاحدكم ليقول: هذا صحيح، ولكن نحن في البلاد العربية واسنا في امريكا؟ صحيح لندا في الابل دالعرية واسنا في امريكا، وصحيح ان جريدة (النهان) ليست واشنطن بوست، و(الامر) ليست نيويورك تايمز، و(الرأي) ليست للقيام كل هذا واخبر، ولكن السؤال يظل واردا: ما الذي يمنعنا من الارتقاء الى اعلى المستويات في المجال الصحفي؟ نحن لا نتحدث عن عدد النسخ التي تطبعها الجريدة العربية يوميا، ففي هذا المجال من المؤكد ان بلاندا ليست امريكا، ولكننا نتحدث عن المهنة كمهنة، خاصة وان اشد الناس سلفا يوالفون على شجيرة ان تخذ من الصحافة المهنية احسن ما فيها. لماذا نلزم الطبيب العربي والمهندس العربي والخباز العربي بان يلتزموا باليق الاصول المهنية المتعارف عليها في مهنة الطب والهندسة والطبخان في اوربوا وامريكا، فاذا جاء الدور الى مهنة الصحافة قلنا لاولان العربي ليس امريكا؟ مرة اخرى انها حجة الذين يخافون من الحقيقة ومن الحرية وهي حجة ساقطة.

المنوسة الاميركية والمدرسة السوفياتية

عند مقارنة صحافة الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة الشيوعية بالصحافة الاميركية نجد فرقا شاسعا.

فالصحافة الاميركية حرة في انتقاد من تشاء وكشف أية اسرار، بما في ذلك تلك الاسرار التي تفسر رئيس الجمهورية وتؤدي الى اسقاطه كما حدث في فضيحة ووترجيت الشهيرة التي كشفت للقلب عنها جريمة واشنطن بوست، ولم تستطع الحكومة الاميركية بجبروتها واجهزتها ان تمنع الصحيفة من النشر. مثل ذلك ما كان يحدث في الاتحاد السوفياتي، حيث تنكس الصحافة وجهة نظر المسؤولين في الحكومة والحزب، ولا تستطيع القيام بمبادرات او حملات نقد، او استقطاب للرأي العام ضد قائن او نظام او سياسة او تصرف قائم في الاتحاد السوفياتي فلها وظيفة اجتماعية مختلفة تماما عن الوظيفة التي تقوم بها الصحافة في البلدان الرأسمالية.

ومع ان هذا الفرق الجوهري، وهو حرية الصحافة الاميركية، اعطاه ميزة هائلة كقوة مؤثرة بحسب لها ألف حساب، فان هذه الصحافة الاميركية تشكل من عيب كبير لم يكن موجودا في الصحافة السوفياتية وهو الضخوع لنفوذ مصادر الاعلان الذي هو المورد الرئيسي للصحافة الاميركية، ومن طريقه يمكن النجاح او الفشل أية صحيفة، ما قد يضطرها لاتخاذ المواقف التي تصمي مورادها من الاعلانات او على الأقل المكوث عن بعض الاشياء لجود توشع غضب الحكين. هذا فضلا عن خضوعها لسلطة صاحب راس المال وهو عادة يعود الى يهود صهيونيين.

لست هنا في معرض المناقشة بين شريون اولمها السيطرة على الصحافة لحساب الحكومة او الحزب الحاكم في التلمة للشمولية او مصادرها لحساب الاعلانات والمصالح المالية الكبرى ورأس المال في التفتت الرأسمالية، فكلما بشكل جيد الحرية الصحفية بشكل او باخر.

بين السلطة والمعلن

الصحافة العربية معرضة للخضوع الى المؤثرين معاً، فالحكومات العربية تستطيع عانة بقرار بسيط وغير قابل الطعن او لقرار، ان تسحب امتياز أية جريدة او مجلة اذا تشردت ما تعتبره الحكومة مخالفا لمقتضيات (المصلحة العامة) كما تراها، واصحاب المصالح الكبرى يستطيعون ان يجرموا الصحيفة من الاعلانات وبالتالي من المورد للمالي لندا هي تجرات على المساس بمصالحهم او (شافيت) عليهم، كما ان الفصل بين ملكية الصحيفة وتحريرها غير موجود خارج مصر الا نادرا.

من حسن الحظ ان الاغلة على المالتين محدودة، فليس كل يوم تقفل جريدة او يسحب امتيازها، كما ان مثل هذا القرار، وان كان سهلا من الناحية الاجرائية الا انه شديد للتكاليف من الناحية للمنوية، والحكومة تنكر عدة مرات قبل ان (تضطر) لاستعمال هذا الداء القوي الذي تنوق ثاره واضرار له الجانبية والبرعية الذي مزياه القصيرة المدى.

كل ذلك فان اعلانات الصحف العربية موزعة بطريقة تجعل من الصعب على أية شركة وحدها ان تؤثر بشكل مؤلم على جريدة يومية قوية. ولكن الظاهرة موجودة

وخاصة في مجال الصحف الاسبوعية التي تشدد حاجتها للاعلان حتى تدفع على اقدامها. وقد مورست فعلا ضد مجلة الاقتصادية اسبوعية قررت عدة بئوك وشركات عدم الاعلان او الاشتراك فيها، بسبب صريح هو عدم رضاهما عن بعض انتاجياتها ومعالجتها الاقتصادية. والمهم هنا ان نخسر القارئ على الصحف العربية يومية واسبوعية، من خطر المسايرة او الجمالة في مجال الخضوع لسلطة المعلنين او رغباتهم، حيث لا يجوز ان يقبل منهم مجرد ابداء الرأي في تحرير الصحيفة او اخبارها او تعليقاتها.

الاعلانات والتحرير

من ناحية ثانية فان صحافتنا تقع في خطا فاحش عندما تقبل بنشر مادة اعلانية ملجورة على انها خبر او تحقيق صحفي، اذ ان واجب الصحيفة تمييز الاعلان عن التحرير بكل وضوح، اما عن طريق احالة الاعلان باطار خاص يجعل معرفة انه اعلان امرا واضحا، او عن طريق وضع كلمة (اعلان) في راس المادة للنشرة او في نهايتها كما تفعل الصحف الدولية الاحترمة، او على الأقل كلمة (بيان) بدلا من (اعلان) كما تفعل الصحف اللبنانية.

وقال ان بعض الصحف ترفض تفرقة مضاعفة لاجر الاعلان المخفي، اي الذي يقدم على اساس انه خبر او مقابلة او تحقيق او حتى مؤتمر صحفي. ان كرامة الصحافة قضية اساسية ولا يجوز التهاون فيها بحجة ان القراء يتركون بفضلتهم ان المادة للنشرة هي اعلان وليست مقابلة، فكرامة الصحيفة مثل كرامة الصحفي ليست نسبية، ولا تقبل الحلول الوسطى، وتتجنب اللطائف الرمائية.

هجرة الصحافة

ما من شك في ان الصحافة الغراز لجتماعي. فلا يمكن والحالة هذه معالجة قضائيا الوطن والناس في المهجر، وقد جريت ذلك بنسبي فلم استطع ان اكتب عن الاربن عندما اكون مسافرا في الخارج، ذلك ان الكتابة لا تتطلب للراجع للكثيرة فقط بل تتطلب الى جانب ذلك وقبة المراجع الانسانية والاتصالات الشخصية، ومعرفة مواقف الناس عن طريق التحدث معهم، والاستماع إليهم، وخشور اجتماعاتهم واحتفالاتهم ومناسباتهم. الا ان اللبر الواضع لهجرة الصحافة العربية هو الاضطهاد وقتندان الامن، فالصحافة اللبنانية مثلا هاجرت الى اوربوا عندما اصيحت السيارات للمفومة على اسوارها وسيلة التمييز المقررة في الرد على التلتاحياتها. من جهة اخرى فان بعض الحكومات العربية (يوربا اكثرها) تسمح للصحافة للهجرة بان تتوكل في بعض القضايا الى مدى لا تسمح به للصحافة المحلية، بل انها تشدد في منح ترخيص لاصدار صحيفة وطنية في البلد في الوقت الذي تسمح فيه لما هب وبب من صحف العالم ان يدخل الى البلد بحرية تامة.

الصحافة مؤثرة ولكن...

يبدو لي ان هناك مبالغة شديدة في انحاء المسؤولين عن تأثير الصحافة عليهم، فهم يعتقدون ان الدنيا تقوم ولا تعدد اذا انتقدتهم احدى الصحف، مع ان الناس تعودوا على فكرة وجود آراء وتقديرات مختلفة ولا يقبلون بالضرورة بكل ما يقال لهم في الصحف، ولكن حكومة في الدنيا مؤيدون ومعارضون.

وليس لمل على ذلك من ان الاعلانات الخارجية لا يمكن مراقبتها او مصادرتها، وكل شعب عربي يستحق يوميا وليبيا لمخبرات الخطات التي يهتد مخبروها بالهجوم او التهجم على حكوماته او مسؤوليه، ومن ان يؤدي ذلك الى زعزعة الثقة او تشوب للقتال والفتورات. ان الخطب المعترية للتشجيرة التي تلوث الاجواء لمصبحت لا تقابل بغير ابتسامات الاستخفاف.

ونحن العرب، تتعرض لابعادات معادية او محايدة سلبية او ايجابية تبت بصوت عال ومسموع من لندن، وواشنطن وتل اييب وسوت كارلو الخ.. ولكن ليس هناك من يقول بان هذه الاتصاات هي التي تشكل الرأي العام العربي، فخذ اصبح لدينا من الوعي والاراء ما يجعلنا قاصدين على تكوين اراءنا الخاصة بنا بشكل مستقل. اما الاكاديب والسعود التي تنشر فمن السبل ففسحها والرد عليها وتحويلها الى اشد ضد مطلقها. واليوم اصبح العرب معرضون ليس فقط لابعادات الشرق والغرب، بل للث التقفزيوني العالمي عن طريق الاتصال عبر الاعلام الصناعي، بحيث يستطيع من يشاء ان يشاهد برامج تلفزيونية لا حصر لها في جميع ارجاء الدنيا. بل لمل العكس هو الصحيح، ذلك ان كل شعب يحترم من وسائل الاعلام والصحافة الحرة يصبح اكثر شجرا بما بذاع وينشر في الخارج، لانه يتقدم ثقته بالاخبار والصحافة المحلية.

وبعد،

فان الصحافة هي المستفيدة الاولى من الديمقراطية والتعددية، وما يعنيه ذلك من للتمتع بالحرية بحق الحصول على المعلومات والتعبير عن الرأي الاخر. ولذا فان واجبيها تجاه الوطن والشعب عموما وتجاه نفسها خصوصا يفرض عليها ان تقف في صف الديمقراطية. وعلى الصحفيين ان يتضاموا في حماية بعضهم البعض، ولو كان الصحفي الذي تتعرض حريته للاعتداء ويحتاج للحماية مخالفا لندا في الرأي او التوجه السياسي. اما الاخطار التي تهدد حرية الصحافة وترهب الصحفيين، والمطلوب والوقوف الجماعي في مواجهتها فلا تأتي كلها من جانب السلطة، فشد برز في السنوات الاخيرة نوع جديد من الازهاب الشعبي من منطلقات عقائدية متعصبة، دينية او وطنية، قد يكون اشد خطورة من اهراب السلطة، والسلاح للشهر في هذه الحالة هو التفكير او التخوين.

• كاتب اقتصادي ارضي

سوق الاعلان في الاردن

الوكلاء يسهون لتشكل تجمع جديد لحماية حقوقهم

محمد سلامة

طالب ممثلو اصحاب وكالات الدعاية والاعلان في الاردن، ضرورة وجود نقابة تعكسهم، تحفظ حقوقهم وتنظم مهنتهم، اضافة الى ثمة حاجة لتطوير السوق الاعلاني، وانه لابد من عوامل حفر أمام نمو هذه الصناعة في الأردن، واتسار مولا، انه رغم زيادة المؤسسات الاقتصادية، وتوسع حجم الاستثمار في الأردن، الا ان حجم السوق الاعلاني يفتقر ضخماً قياساً الى دول اخرى، حيث يبلغ حجم الاعلان في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة نحو ٢٠ مليون دينار سنوياً.

السيد سليم سمواي مدير المكتب الموحد للاعلان للمصنف اليومية الثلاث (استانثا، عرب اليوم) قال، ان حجم الاعلان السنوي في المصنف يقدر على النحو التالي:

الراي ٦ مليون دينار، المستور ٣ مليون دينار، والاسواق نحو للليون دينار، مشيراً الى ان المصنف الاسبوعية غير متفهمة الى المكتب الموحد للاعلان، للتعامل المباشر بينها وبين الملن، كما ان وسطها بالمكتب الموحد للاعلان غير ممكن ايجاد عوامل متفهمين، من بينها الخدم الكمي الذي تنمعه هذه المصنف للمعلنين والذي يبلغ نحو ٥٠٪، اضافة الى انه لا يوجد اقبال حقيقي على المصنف الاسبوعية من قبل المعلنين.

وقال السيد سمواي ان حجم الاعلان للقطاع الخاص اكبر منه للقطاع العام حيث لا يزيد حجم الاعلان الحكومي عن ١٠٪ من الحجم الكلي، وبما يعادل نحو ٢٠ الف دينار شهرياً فقط للصحة العامة.

ويتعامل المكتب الموحد مع حوالي ٣٧٠ وكالة ومكتب دعاية واعلان، وذلك وفق شروط وضمانات مالية تتراوح بين ٥٠٠٠-٥٠٠٠٠ دينار، مشيراً السيد سمواي الى ان بعض الوكالات التي لا تغطي اعلاناتها في المصنف مالياً، فانه لا يتم التعامل معها بسبب فقدان مصداقيتها.

واشار السيد سمواي الى ان ثمة حاجة لتنظيم مهنة الاعلان في الأردن، سواء من خلال وجود نقابة او جمعية تنظم عمل وكالات ومكاتب الدعاية والاعلان وتنسيق العلاقات بينهم، وذلك للحفاظ على مستوى مناسب للمهنة، كما اشار بعض وكلاء الاعلان من جانبهم الى انهم يعانون من الاعلانات المباشرة في المصنف، وذلك بحرهم من العمولة، واذا ارادت المصنف تحسين عمل وكالات الاعلان فليطبعها ليقاط الاعلانات المباشرة او قبلها مع الاحتفاظ بعمولة وكالة الاعلان.

كما اشار احد اصحاب مكتب الاعلان الى ان هناك تصرفات لوكالات الاعلان فيما يتعلق بموضوع الخصومات، حيث ان وكالة تغطي الملن ١٥٪ واخرى تحمل فيها نسبة الخصم الى ٢٢٪ من قيمة الخصم الذي تحصل عليه كوكالة من المصنف، والسؤال، كم تستفيد الوكالة، حيث لا تغطي النسبة المتبقية من العمولة مساهمات الهاتف والمكاتب والموظفين... لكن وجود نقابة او جمعية سيهي عمل وكالات الاعلان.

السيد سليم سمواي اوضح ان مشات الاف من الدائيات لا يستفيد منها السوق الاعلاني في الأردن، وذلك بسبب المنع القائم في عدم نشر اعلانات السجائر وغيرها في المصنف الأردنية، مما يدفع المعلنين الى الاعلان عن تلك المواد في المصنف والمجلات العربية التي تدخل بشكل واسع الى الأردن ولها حق نشر مثل هذه الاعلانات، مشيراً الى ان حجم تلك الاعلانات يقدر بنحو ١٠٠ الف دينار لكل صحيفة سنوياً، ويقدر السيد

سمواي السماح بنشر اعلانات السجائر في المصنف الأردنية مع الاشارة الى التوعية الصحية بضرر التدخين، لكن السيد سمواي ضد السماح بنشر اعلانات المشروبات الكحولية والصورة المخلطة بالاداب العامة، وذلك لحرصه على الدين الاسلامي الذي هو دين الدولة، اضافة الى ضررها الصحي والاجتماعي.

ودخل استخدام الرأه وصورها في الترويج للاعلان، قال السيد سمواي ان المصنف اليومية (الراي، المستور) تحفظان على نشر صور (خليفة) وسبع باستخدام صور المرأة في نطاق ضيق، وكثيراً ما يأتي اعتراضات من الجمهور القاري على بعض الصور المنشورة التي يعتقد انها فاضحة، ويستجيب لقرعبات الجمهور، مشيراً الى حق الملن في نشر ما يريد وفق القاري في باقي ما يريد.

وقد ابدت بعض وكالات الاعلان استخدام المرأة في الترويج للاعلان، وذلك من ناحية جمالية، وليس اغراء.

الاعلان التلفزيوني والاذاعي لكن ماذا عن الاعلان والمعاية التلفزيونية، حيث ينشر للتلفزيون تطلع كل صمان، ويستشير الأردن من الدول الوحيدة في العالم التي يفضل الملن فيها نشر اعلانه في التلفزيون، وذلك انه ارخص من الصحيفة ففي بعض الفترات في التلفزيون تستقبل اطار اعلانه لمدة ٣٠ ثانية بـ (٩٠٠) ديناراً، اضافة الى ان الاعلان مرئي وسموع ومثل.

ويشير احد المعلنين ان نشر اعلانه بالتلفزيون بـ (٣١٥) ديناراً للتشرة، يعني ذلك ارخص من ان ينشر ربع صفة بالمصنف ويبلغ ثمنها ٤٠٠ دينار.

لكن بعض وكالات الاعلان تنقد دفع اسعار الاعلانات في التلفزيون خلال شهر رمضان والاعياد الرسمية والدينية وخلال الفترة الواقعة ما بين ١٢/١٥ الى ١٢/٣١ من كل عام، وذلك بنسبة ٥٠٪ مما يرث تكاليف مالية عالية على الملن، وان هذه النسبة تحريم من الاذاع المتروكة، واشار اصحاب وكالات الاعلان الى ان تحديد الاسعار في اعلانات التلفزيون تخضع لارضية المعلنين على تلك الفترات، وليس هناك دراسة خفصة للمرض والمعلن، ويضرب احدهم مثالا على ذلك ان الاعلان في الايام العادية مثلاً ١٠٠ دينار، ترتفع قيمته في شهر رمضان الى حوالي ٦٠٠ دينار، والذ ٣٠ ثانية التي قيمتها ٩٠ ديناراً ترتفع الى حوالي ١٠٠٠ دينار، كما اشار هؤلاء الى ان اجازة الاعلان لنشره او رفضه تخضع لارضية المعلنين في التلفزيون، وليس هناك قواعد واسس في نشر الاعلانات.

وبالنسبة الى الازاعة فهناك فترات محددة للاعلان، ويحرم الملن من فترات يكون فيها الاعلان ذا مردود ايجابي، فمثلاً في الساعة ٧ صباحاً وحتى الساعة ١١ صباحاً وخلال برنامج البيت المباشر، يمنع نشر الاعلان، كذلك الحال في ساعات الظهيرة يمنع فيها نشر الاعلانات التجارية، ويشار الى ان التقارب في الاسعار بين الازاعة والتلفزيون، يفضي التوجه للتلفزيون اكثر من الازاعة.

واي التلفزيون السيد وليد السنائي مدير الدائرة التجارية في التلفزيون الأردني، قال، ان توجه مؤسسة الازاعة والتلفزيون لخدمة الاقتصاد الوطني، فرض عليها تقاضي اجور منخفضة على الاعلان، حيث تغطي خصومات للصناعات الوطنية تصل الى ٥٠٪ لتشجيع تلك الصناعات، مشيراً الى ان هناك اعلانات تهم الوطن يتم نشرها مجاناً، ويضرب مثلاً على ذلك فيما يتعلق بالوفيات واعلانات الوزارات.

واشار السيد السنائي الى ان حجم الاعلان الحكومي في القطاع الخاص لا يزيد عن ٥٪، اضافة الى ان الاعلانات الحكومية تنشر بتسيرة منخفضة، مشيراً الى ان حجم الاعلان السنوي في التلفزيون يبلغ نحو ٥٠ مليون دينار للعام الماضي، يمكن السنوات السابقة التي لم يرد فيها حجم الاعلان عن ٢ مليون دينار سنوياً.

ماذا لو تم خصخصة مؤسسة الازاعة والتلفزيون، كم تبلغ العائدات السنوية للاعلان؟ السيد السنائي قال، ان خصخصة التلفزيون لا يعني عدم الاستثمارية في تقديم الخدمة مجاناً لاعلانات تهم الوطن، ولكن سيتم تقاضي اجور من اعلانات اخرى هي منفعة الآن، وفي حالة الخصخصة ستزعم المعلنات السنوية للاعلان الى نحو ٢٠ مليون دينار، مشيراً الى ان العائدات المالية الحالية للتلفزيون تعود لخدمة الدولة، ولكن في الخصخصة بالتكدي ستعود للتلفزيون، ولكن تبقى نفقات التلفزيون اعلى من ذلك بكثير، حيث تبلغ الميزانية السنوية للتلفزيون نحو ٣٠ مليون دينار.

ورد السيد السنائي على ان هناك قواعد وشروطا لوضع الاعلانات على شاشة التلفزيون، وليس مزاجية كما يقول البعض، وهذه الشروط هي:

اولاً: شروط الدفع، تصمد الدائرة فواتير المطالبات بعد انتهاء برنامج طلب الاعلانات وتكون المطالبات مستعدة الدفع خلال (٣٠) يوماً من تاريخ بث لآخر غير المتكرر او العرض و (٣٠) يوماً من تاريخ بث لآخر اعلان للاعلانات المتكررة (ضمن برنامج الاعلانات)، ان ثوب لية اعلان لاية جهة يكون رصيده حسابها لدى الدائرة مقفلاً عن (٣٠) ثلاثين يوماً، كما تحفظ الدائرة بحقها في المطالبة ببقية برنامج الاعلانات مقدماً لاية جهة كانت.

ثانياً: عمولة لوكالات الاعلان للسجدة والمضغدة لدى الدائرة (٢١٥) ثالثاً: تسري الاسعار الجسدية على كل الاعلانات للعدد المبرمة وسارية للمعلن اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذه الاسعار وتطبيقات.

رابعاً: التعليمات الفنية لاشربة الاعلانات: - تكون الاعلانات مسجلة على اشربة SUPER BETA CAM S.P. - ب - يفضل استلام تسخيت من كل شريط اعلان في حال كون برنامج الاعلان اكثر من شريط ويكون الشريط الثاني بمثابة شريط الاحتياط ج - لا يسمح باستلام اي شريط للاعلانات مسجل عليه اكثر من اعلان واحد واي حال وجود اكثر من اعلان بعد الشريط للملن لتعديل.

خامساً: الحجز، التعديل والانقضاء على برنامج الاعلانات: - حجز برامج الاعلانات: يتم اتباع اسلوب الحجز السابق للاعلانات حسب فوارق وروبعها كما يلي: - يتم استلام برنامج طلب الاعلان باليد ويتم تدوين تاريخ وتوقيت الاستلام على الطلب، واخذ توقيع بذلك من الجهة المرسله - يتم الاستلام عن طريق البريد عند وصول الارسالية - يتم الاستلام عن طريق جهاز الكمبيوتر ويكون التوقيت المبين على الشاشة المرسله على الجهاز هو وقت الاستلام، تحتفظ الدائرة بكامل حقها في ترتيب تسلسل بث الاعلانات ضمن فترات الاعلان، لا يتم قبول اي اعلان للث سواء كان قد بث سابقاً او شريط الاعلان جديد قبل ٤٨ ساعة او يومي عمل قبل الورد المحدد للث.

ب - تعديل على برنامج الاعلان - لا تقبل الدائرة الا التعديلات الفنية لغايات التعديل على برامج الاعلانات التي سلمة تجارياً اخرى.

ويجب استلامها قبل يومي عمل من تاريخ بث الاعلان للورد لتعديله. ج - الانقضاء على برامج الاعلان: لا تقبل الدائرة الا طلبات الانقضاء الخطية ويجب استلامها قبل يومي عمل من تاريخ بث الاعلان للورد الثاني. سائساً: طلبات برامج الاعلان: لا تقبل الا الطلبات الخطية لبرامج الاعلان او الحجز ويجب ان تكون مطبوعة على الاوراق الرسمية للجهة المرسله للطلب وتكون موقعة من قبل المسؤول للجهة وموقعة ومختومة حسب الاموال.

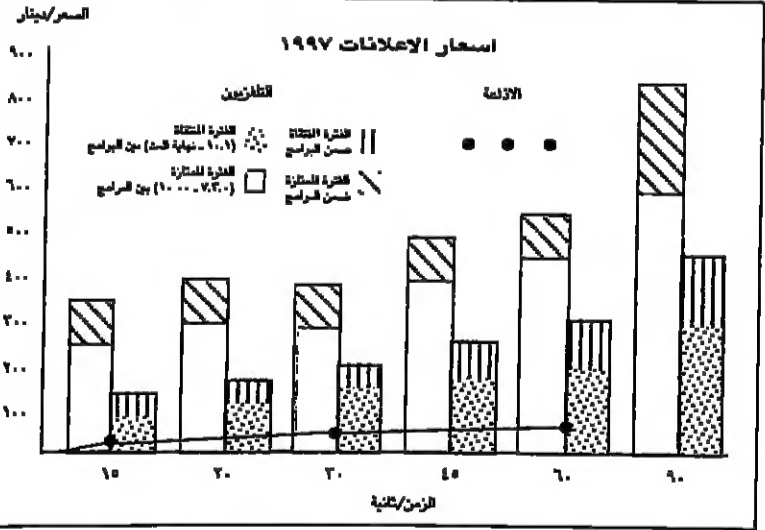
سابعاً: دعوات الرعاية للبرامج: سوف تقوم الدائرة بارسال كافة المعلومات والشهادات اللازمة لتدوين، جميع التفتين برعاية البرامج وتزويدهم بالاسعار، والدائرة على اتم الاستعداد لتزويد الاسعار عند الطلب.

ثامناً: لاي سبب كان مؤسسة الازاعة والتلفزيون غير مسؤولة عن تلف او ضياع اي مواد اعلانية. تساماً: الثبات: تخدم الدائرة التجارية باصدار شهادة بث لكل اعلان يظهر على شاشة التلفزيون وان هذه الشهادة ملصقة عن سجلات التلفزيون الرسمية واي اخطاء فيها يعرض للوقوف المصروف عليها لحالقة القتون.

عاشراً: اصول الاعلان: يسمح بث الاعلانات التجارية على شاشة التلفزيون لمعلنين من ذوي الاستقامة من اجل اوصول رسالتهم الصالحة لشعبي التلفزيون في الأردن والمناطق الاخرى التي يصلها بث، ويمنع عرض البرامج والمتاحات والقصص والمزاج الاعلانية للقبولة من قبل التلفزيون الأردني فقط، جميع البرامج والواد الاعلانية للارد بها على شاشة التلفزيون تخضع للمراقبة السبعية من قبل التلفزيون الأردني وله القرار النهائي في قبول او رفض اي مواد اعلانية.

لحد عشر: شروط خاصة: - لا يسمح بالاعلان للمؤسسات غير القبلية من قبل الجماعة العربية او الحكومة الأردنية - لا يسمح بالاعلان لكافة انواع المشروبات الباردة والساخن - لا يسمح لاي اعلان يشجع على الكشافة - لا يسمح بالاعلان من الاسلحة والاطمير والكاذبة والملمن التي تشتر لا اخلاقية - جميع البصائع والخدمات المروضة للبيع الاعلان عنها على شاشة التلفزيون يجب ان تكون حقيقية ورسمية تية، ولا يسمح بالتشجيع للملحقات والخدمات بقصد تشجيع الاختلاف البديلة - يتوجب اخذ الجمعية القامة في تصفير وتقييم الاعلانات في برامج الاطفال - يجب ان يكون اعلان خالياً من اي تم او غير لائق بالنسبة للاختلاف والملمن والمؤسسات المسارية - لا يجوز الاعلان قبل او بعد اي برنامج ديني او سياسي.

ثاني عشر: تحتفظ الدائرة بكامل حقها في تعديل هذه التعليمات كما دعت الضرورة لذلك. ثالث عشر: تاتي هذه التعليمات اي تعليمات سابقة تتعارض مع هذه التعليمات وتحل محلها. رابع عشر: يغضاب للاعلان المصور، على شاشة التلفزيون ديناراً عن كل ثشرة وخمسة وخمسة بطارية طابعة كمبيوتر على البرنامج الواحد (تتاج) خمس عشر: يشاف عشرون ديناراً للاعلان التعديل في حالة الاشارة لاعلان فرعي، وفيما يتعلق باستخدام المرأة في اعلانات التلفزيونية، قال السنائي ان الاعلان يرتبط مع اللتنج، وفي حال استخدام المرأة في الاعلان يجب ان يتناسب ذلك مع اللتنج، ولا تسمح بوسر استخدام تلك الانساق الى اننا ضد استخدام المرأة كسلعة مثل اي سلعة تجارية اخرى.



الجزء الاول	متر الصفحة
ترويسة صفحة اولى بحدود ٢٠١,٥	٢٨٠
سعر ١ سم على عمود صفحة اولى	٢٠
سعر ١ سم على عمود صفحة اخيرة	١٢
سعر ١ سم على عمود صفحة ثانية او ثالثة	٨
سعر ١ سم على عمود صفحة قبل الاخيرة	٥
سعر ١ سم على عمود صفحة داخلية	٤
سعر الصفحة الكاملة بالداخل	١٤٠
سعر نصف الصفحة بالداخل بحدود ٢٠٠ سم	٨٠٠
الحد الأدنى لاي اعلان على الصفحات الداخلية	١٢
للحق للتصل	١٢
لترؤيسة صفحة اولى في اللحق للتصل بحدود ٢٨٠	١٢
سعر ١ سم على عمود على الصفحة الاولى من اللحق للتصل	١٢
سعر ١ سم على عمود على الصفحة الاخيرة من اللحق للتصل	٨

مركز الأردن الجديد للدراسات



نبذة تعريفية

أهداف المركز
نشأ المركز في ظروف انطلاق عملية التحول الديمقراطي في الأردن وتشجيع التعددية السياسية، وقد وُكِّدَ هذه العملية وأُثِرَت فيها تطورات إقليمية ودولية عميقة، أبرزها اندلاع حرب الخليج الثانية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاء عصر الحرب الباردة، ومرور النظام العالمي بمرحلة انتقالية.
وانطلاقاً من هذه المحطات فقد تحددت أهداف مركز الأردن الجديد للدراسات في:
١- تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية، والعمل على تطوير التشريعات الخاصة بالديمقراطية وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بها.
٢- تشجيع ونشر البحث العلمي، وتوفير إطار علمي مناسب للحوار والتعاون ما بين الباحثين الأردنيين وزملائهم في الوطن العربي والعالم.
٣- العمل كمركز وطني للتفكير، يتصدى للقضايا والتحديات التي تواجه الأردن رامتاً أو مستقبلاً.
٤- بناء قواعد للمعلومات، وتنسيق الجهود، مع مراكز للمعلومات الوطنية والعربية والعالمية بهدف إقامة منها لاغراض الدراسة وصياغة المقترحات وتوفير الاستشارات.

مركز الأردن الجديد للدراسات مؤسسة علمية أردنية تأسست عام ١٩٩٠ ويأسر عمله في مطلع كانون الثاني ١٩٩٢. وفي ايلول ١٩٩٤ أعاد تسجيل نفسه بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٣.
يُعمل المركز في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:
١- إعداد الأبحاث والدراسات المتخصصة حول الواقع الأردني، أو ذات الصلة بعلاقات الأردن العربية والإقليمية والدولية.
٢- تنظيم حلقات النقاش والمؤتمرات وورش العمل حول القضايا والتحديات التي تواجه الأردن والعالم العربي.
٣- إعداد برامج التدريب وتأهيل الخبراء في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية - الاجتماعية، وتقديم الاستشارات العلمية وإعداد التنبؤات والدراسات المستقبلية واستقصاء اتجاهات الرأي العام.
والمركز مكتبة وأرشيف صحفي وآخر للوثائق الأردنية، ولديه قاعدة معلومات عن المجتمع المدني في الأردن، والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، وهو يوفر خدمات الكتابة والأرشيف والاستشارة لطلبة الدراسات العليا والباحثين بالبحر أو بأسعار رمزية.



بمناسبة دخول مركز الأردن الجديد للدراسات عامه الخامس

اشترك فوراً واحصل على خصم ٤٠٪

يستمر هذا العرض حتى ٣١ تموز ١٩٩٧

ج الاشتراك في مطبوعات المركز لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٩٧ وحتى ٣١/٣/١٩٩٨، وعددها ١٢ مطبوعة بقيمة ٩٠ ديناراً للمؤسسات وبقيمة ٦٠ ديناراً للأفراد، علماً بأن قيمة الاشتراك قبل الخصم هو ١٥٠ ديناراً للمؤسسات و ١٠٠ ديناراً للأفراد.

إصدارات المركز

سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية ٣٦ تقريراً
سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الأوسط ٧ تقارير
سلسلة تقارير خاصة ٦ تقارير

أهم إصدارات الكتب للأعوام السابقة

المُرشد إلى مجلس الأمة الأردني الثاني عشر
who's who in the Jordanian Parliament
الأنظمة الانتخابية المعاصرة
المُرشد إلى الحزب السياسي
المسار الديمقراطي الأردني... إلى أين؟
رسائل إلى أولادي، منيف الرزاز
The Democratic Process in Jordan.. where to?
العمل البرلماني... واقع وتطلعات
الصعود إلى الصفر، فيصل حوراني
المرأة الأردنية والعمل السياسي

الكتب التي ستصدر خلال عام ١٩٩٧

- ١- الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الأردن
- ٢- الديمقراطية وسيادة القانون
- ٣- جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦ - ١٩٩٦)
- ٤- الحركات الإسلامية في الأردن
- ٥- Islamic Movement in Jordan
- ٦- الأحزاب السياسية الأردنية
- ٧- وثائق البناء الديمقراطي
- ٨- المرأة الأردنية وقانون الانتخاب
- ٩- الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي
- ١٠- The Jordanian Economic in its Regional and International Framework
- ١١- نحو قانون انتخابي ملائم
- ١٢- عمان... واقع وطموح

عمان، شارع مكة، بجانب بنك الإسكان، ع-٣٩، الطابق الثالث،
ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الأردن، تليفون: ٥٥٣٣٣٣٦ (٦-٩٦٢) فاكس: ٥٥١١١١٨ (٦-٩٦٢) Email: ujrc @ go.com.jo

في مؤتمر دولي نظمته الأمم المتحدة

انقسام في الرأي حول دور الإعلام في القرن القادم

نيويورك - من روان أبو عيش

تكن على شق واحد في منها من المؤتمر أو نوعية التوصيات التي لارادها المؤتمرين بشكل عام.

أي أن لكل منظمة كان لها هدف مغاير عن أهداف المنظمات الأخرى والتي تعمل تحت سقف واحد هو سقف الأمم المتحدة ذاتها.

ان نظرة سريعة على جبهات المؤتمر من مشاركة وعناوين ومحطات ومحاورات خلال الجلسات توضح بشكل أساسي أن هناك مازالت مدرستان للإعلام المعاصر - كما حل للبعض تسميته - مدرسة تقوم على المبادئ الإعلامية الراسخة من هدف مقدس وتعددية تخدم توصيل المعلومات ومشاركة بناءه أو تكميلية ووضع أن الذين تبنا هذه النظرة هم من الدول النامية، في حين يبرز مدرسة التمسار الإعلامي بون ثوبك والجري وراء الآلة دون محاولة النظر إلى بقية أجزاء العالم وإيجاد الجسور اللازمة من التعاون الذي يخدم فكرة الإعلام الحديث والقرية الكونية والمفاهيم الأخرى التي طرحها المؤتمر.. أضف إلى ذلك التحدور حول أهمية الإعلام والبحث نظرياته دون الخروج بكية للتطبيق حتى من أولئك الذين يبنهم قاسم مشترك في متجاهتهم.

أن العدد الكبير للمؤتمرين والذين كانوا على مستوى عال من الخبرة والتخصص يوضح بشكل جلي أن للمؤتمر أعدل له من الناحية الشكيلة والتنظيمية جيداً، لكنه خلا من دقة الهدف وتجميع الآراء بشكل محدد.. ويظل مثل هذا المؤتمر حقة دراسية متممة تضع للمهتمين بالإعلام المعاصر والدولي أمام مسؤولية كبرى وهي أين مخططات الإعلام في القرن القادم أو في السنوات القادمة هل باتجاه الانقسام بين من يملك ومن لا يملك.. أم سيكون اعلام «شبكة» فيه علاقات متساوية ضمن مفاهيم وتشريعات واضحة كل من موقعه وحسب ما يحيط به من ظروف وتشابكات؟

هذا السؤال الكبير الذي يمتدنا الإجابة عليه ولا شيء غيره حتى يحدد لنا كدول شرق أوسطية موقنا الحقيقي في الخريطة الإعلامية التي تتناول المعيد من الدول للتطورة رسمها لنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولعل الامم المتحدة كمطلة دولية حري بها أن تتكلم جوهدياً فيما بينها أولاً ثم لعب دور أساسي في إيجاد إجابة على سؤالنا حول الخريطة الإعلامية الجديدة والتي تنوي منظمات الانتاج الثقافي ومنظمات الانتاج التخيلي للإعلام تقديمها للدول التي مازالت تتراوح بين الاعلام العام... والحكومي دون أن يكون لديها صورة واضحة قاتمة في أهدافها الإعلامية الدولية أما أنها غارقة في مسؤولياتها المحلية... إلا أن العلاقة المتفاوتة تمنعها من القيام بدورها.

وعلى كل حال يبقى هذا المؤتمر الهام إحدى الإضافات التي يمكن أن تثير العديد من النقاط الجادة والتي تحتاج فعلاً إلى وقفة تفكير عميق والبدء المعلي لإيجاد وسيلة لتحديد أهدافنا الإعلامية محلياً ودولياً دون أن تتحول إلى مستهلك إعلامي فقط من الناحية الفكرية والحضارية والتقنية دون تأثير في مجريات ما يدور حولنا في هذا العالم اللهي بالتناقضات.

والجدير بالذكر أن صحفيين عرب بارزين دعوا لحضور هذا المؤتمر وهم محمد سيد أحمد (كاتب في العراق)، ومصطفى نجيب (رئيس مجلس إدارة ومحرر وكالة الشرق الأوسط) من مصر، وعبد العزيز السكاف (رئيس تحرير اليمن التايز)، جهاد الخازن (رئيس تحرير الحياة اللبنانية)، عثمان العمير (رئيس تحرير الشرق الأوسط اللبنانية)، جورج حواتيه (رئيس تحرير الجورن تايز) بالإضافة إلى كاتب هذا المقال (من فلسطين).

حملة التعدد الاعلامي الواسع الانتشار بطريقة متسارعة تقيد ثورة المعلومات بتخفيض النظر عن كونها باتجاه واحد أو اتجاهين، الأمر الذي أثار الشك والريبة حول الهدف الحقيقي لأولئك الذين يتنادون بالإعلام الجديد دون تحديد لادوار المستفيدين منه أو مدى مشاركتهم منه.. مثلاً عن الحديث عن القرية الكونية الإعلامية الصغيرة ك مفهوم من مفاهيم الإعلام الجديد يبدو واضحاً جداً أن بعض الدول المتقدمة تقنيا هي الوحيدة القادرة على إمكانية جمع المعلومات بسهولة أكبر وبسرعة فائقة بنفس القدرة والسرعة الفائقة ذاتها في توزيع وتصنيف المعلومات على موالف لا تملك الوسيلة ولا الأسلوب، فتتحول إلى مستهلك تابعة، وليس منتجة فاعلة أو مشاركة... وفي أفضل الأحوال لن تكون أكثر من مشاركة ومزينة غير مؤثرة.

للفت للنظر في معظم الحوارات ان احدا لم يطلع في حشر المنظمات المشاركة والتي تهتم بالإعلام في زاوية مسؤولياتها بشكل عملي يخرج ببرنامج تقني - حتى ولو من الناحية النظرية - وكان واضحاً أن يمكن تطبيقه على الأرض.. وكان واضحاً أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي تهتم بالإعلام ككيال أو مضمون أو تطوير أو نوعية تطبيق، لم

توصيات المؤتمر الدولي للإعلام

١- على المجتمع الدولي أن يولاه بالرفض أية جهود لفرض أية قيد أو رقابة على حرية التعبير في وسائل الإعلام الجديدة أو القديمة. أن الحقوق المنصوص عليها في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي احترامها كلية. كما ينبغي وضع التوصيات التي توصلت لها اللجان الإعلامية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في ويلفورد، والماني، وساتياغي وصنفا التي تم التصديق عليها من قبل اليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تدعو إلى التعددية الإعلامية موضع التنفيذ الفوري.

٢- على المجتمع الدولي أن يؤمن الامكانيات لوصول المؤسسات الاعلامية المختلفة بالاكتشافات الجديدة والامكانيات التكنولوجية المتطورة بما في ذلك الانترنت والاعمار الصناعية. ويتم بناء عليه تقديم العون المادي والتقني والتربوي الذي من شأنه دعم الاعلام المستقل والمتنوع وذلك باستخدام وسائل النشر والاتصال الموجهة والمستحدثة. وينبغي أن تتم هذه الجهود عبر الشراكة العامة والخاصة بين مؤسسات المجتمع المدني وخبرائهم وغير التوصل على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية وبشكل خاص في الدول النامية.

٣- على الصحفيين والمعلمين في الاعلام بشكل عام ان يعملوا على بث روح التعاون بين الجماعات والناس والدول وذلك بتبادل الخبرات الثقافية والانتاج المشتركة وآية جهود أخرى من شأنها ان تنهي النمطية في النظرة إلى الآخرين وأن تخفف إمكانية حدوث اصطدامات. أن الحفاظ على الهويات الثقافية المختلفة يجب تشجيعه عبر انتاج غني من شأنه ان يجتذب الجمهور المحلي، ويساهل الاعلام نشر مبادئ السلام وذلك بتقديم معلومات صحيحة ومتوازنة.

٤- أن من شأن الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني المساهمة في لحلال السلام وذلك بمواقبة والتعرف على الاشارات الأولية لاية ازمات أو ثورات اجتماعية أو غزوات لحقوق الإنسان وتسهيل الاضواء عليها وتضمينها لأكبر جمهور ممكن وذلك عبر القنوات الاعلامية القائمة والجديدة.

٥- تشجيع الشراكة بين الحكومات والشركات والمؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تمكين الاتصالات والأجهزة والبرمجيات المناسبة للاحتياجات الخاصة بالدول النامية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني ان تساعد في تقييم وتطوير الوسائل الفعالة لتطويع التكنولوجيا الجديدة التي من شأنها ان تخدم حاجات المجتمع. وأن يكون التعليم والتدريب في حقول التكنولوجيا المتطورة جزءاً من هذه الجهود وهذا من شأنه ان يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

٦- على المؤسسات الدولية المعنية بتقنين وسائل الاتصال ان تتعامل مع القضايا الفنية كتخصيص موجات الراديو، وبحرية الوصول إلى المعلومات، وسرية المعلومات. على ان وسائل التقنين هذه لا ينبغي ان تستخدم كوسائل لتقويع محتوى المواد الاعلامية أو الحد من التعددية.

٧- ان الجهود المبذولة لزيادة الاتصال وتمكين قدر أكبر من التواصل في جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لدعم التطور البشري. ان توسيع أفق الاتصال ووسائل الاعلام الجديدة يجب ان يضمن الوصول إلى بيئة تحتية أفضل بما في ذلك مصدر مضمون للغة.

٨- ينبغي التشاور مع الاعلاميين والصحافيين ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الاعمال وصانعي القرار المحليين والدوليين بحثاً عن أفضل الوسائل التي يمكن اتباعها لتدريب لاجتماعات مستقبلية على غرار مناقشات الطاولة المستديرة. ومن المستحسن ان تجري هذه المناقشات كجهود مشترك بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وافراد متميزين وعليهم جميعاً البحث عن وتشجيع ما من شأنه ان يدعم مؤسسات الاتصال القائمة والجديدة التي من شأنها ان ترسي دعائم السلام والائتاء والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الاساسية.

أثار مؤتمر دولي حول الاعلام عقدهته الامم المتحدة بالتعاون مع جامعة كولومبيا الاميركية مؤخراً جدلاً واسعاً بين ارتباط الصحفيين العالميين من جهة وبين منظمات الامم المتحدة نفسها من جهة أخرى، مما أدى إلى تعثر اتخاذ اية قرارات والاكتفاء بتوصيات عامة تتعلق بضرورة نقل التكنولوجيا الحديثة في عالم الاتصالات إلى الدول النامية.

تصور الجدل في الأساس حول «مقار عميق» أيدته أربع منظمات صحفية امريكية ودولية حول الهدف من انعقاد هذا المؤتمر. إذ أن عنوانه يدل على محاولة جديدة من قبل الحكومات أو المنظمات المكونة من ممثلي الحكومات (مثل الامم المتحدة) للسيطرة على وفرض اجندة للصحافة في الألفية القادمة. حسب ما قاله هذه المنظمات الصحفية في رسالة بعثتها للامم العام للأمم المتحدة كوفي أنان عشية انعقاد المؤتمر في منتجع قريب من نيويورك في أواخر نيسان الماضي.

وقالت هذه المنظمات الأربع (الاتحاد الصحفي في أمريكا الشمالية والجنوبية ومركزه في الأرجنتين، والاتحاد العالمي للصحف ومركزه في باريس، والمعهد الدولي للصحافة ومركزه فيينا واللجنة العالمية لحرية الصحافة ومركزها في نيويورك)، أن عنوان المؤتمر وهو ((تفسير

الاتصالات لخدمة السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في القرية العالمية باتجاه رسم اجندة جديدة للإعلام في الألفية القادمة))، يكفي لوحده بأن يشير للشكوك ان الأمم المتحدة تحاول من جديد بث الروح في محاولات سيطرة الحكومات على الصحافة، كتلك التي تمت في اثناء نظام عالمي جديد للإعلام في السبعينات وأوائل الثمانينات.

وأضاف موقع الرسالة بأن العنصر الأساسي في النظام العالمي الجديد اياه هو توزيع الاموار، والواجبات والامداد على الصحافة للعمل على أساسها وهذا بالتالي يعبر عن خلق ادوات جديدة لقمع الاعلام بأسماء مزيفة وسميات مختلفة، مثل تقديم الحماية للصحفيين، والذي طالبت فيه ورقة الأمم المتحدة الذي على أساسه وجهت الدعوة للمؤتمر.

ففي الوقت الذي اتخذ الحوار الذي دام اربعة أيام متتالية في قصر ترمود ملكيته لأحدى العائلات الامريكية القديمة (هاريمان) ويعرف باسم (اربن هارس) عدة محاور كان التركيز واضحاً على التطور التكنولوجي مثلاً بأحدى الشركات المنتجة لبرامج الاتصالات الحديثة والمتطورة على INTERNET وهي مايكروسوفت وذلك من خلال مداخلة قدمها لحد أكبر مناراتها، ومداخلة أخرى من قبل نائب رئيس شركة CNN التلفزيونية، في حين انصب جهد معظم الصحفيين والمشاركين من العالم الثالث على تحديد دور الصحافة الأخلاقي ومسؤولية الاعلام العام تجاه شعوبهم، ورأب الهوة التقنيّة الواسعة بين المتقدمين للتقنيات في عوالم الاختراعات، وقد وصل الحد إلى طرح مفاهيم: الذين يملكون والذين لا يملكون... مقابل الذين يريدون والذين لا يريدون. والمقصود هو الانتاج التكنولوجي... ومفهوم هذه الفكرة التي سيطرت على جلسات المؤتمر الخمسة: إبقاء العالم الثالث ضمن دائرة الاستهلاك والتبعية للتقنيات لعدم قدرته على مجارات هذه الاختراعات. إذ قال لحد المشاركين من افريقيا «متحدثون عن فعالية الانترنت وغيرها من تقنيات ونحن مازالنا لا نمتلك خط هاتفنا أو حتى جهاز فاكس بدائي».

صورة أخرى ضمن محاور النقاش هي التشتت للفلسفي (نظريات الاعلام) وعدم التركيز

JORDAN NATIONAL BANK P L C

البنك الأهلي الأردني

خدمة الصراف الآلي

جميع الخدمات المصرفية فورا وفقط بالبنك

- خدمة فصرفية عن ملو الساعة يد في المصارف
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد
- سحب نقد / ادخال نقد / تحويل نقد

A.T.M.
Automated Teller Machine

متوفرة لدى فروعنا في ..

شارع الملكة نور / الاهلية (بيلا) / الجارنيز / الصوبية (مجمع حلة)
شارع الملك حسين / غرفة صناعة عمان / C TOWN

١٨٩٢٧١ ٥ ١٨٩١٦٣

لكافة اسيساراتكم وملاحظاتكم



البنك الأهلي الأردني
JORDAN NATIONAL BANK

التزام نحو التميز والتجديد

ASSALA

السلطة والشرعية في البلدان العربية: الدرس المستفاد

مخالفة لمبدأ فصل السلطات في التطبيق العملي، وتداعياتها

لنبر إبقاء هذه السلطة وغياب دولة المؤسسات في مرحلة ما بعد الاستقلال، مرحلة بناء الدول الحديثة هكذا تتراجع شرعية السلطة تحت وطأة الحاجات المجتمعية ومتطلبات العصر، ويصبح مطلب التغيير أو التغيير قائماً ترحيها لشرعية السلطة، لكن إنجاز هذا المطلب يحتاج إلى ظروف ملائمة وإمكانات متوفرة.

١- ماذا عن الشرعية الوطنية

كثيراً ما تتسلل السلطة بمهمة حماية الوحدة الوطنية وتستخدم أحياناً أدوات الأكره لنزع الانتقاسات الداخلية، وتحت هذه اللمعة لتكسب السلطة شرعية ممارستها مع ما قد تتضمنه من صنف وظلم. وإذا كان الأكره مبرراً أحياناً من أجل وحدة الوطن والدولة، فإنه يفقد مبرره عندما يهدد هذه الوحدة وتتدهور السلطة طرفاً في النزاعات الداخلية.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تقويم دور السلطة وقياس شرعيتها بعدما ظهرت حروب أهلية ونزاعات داخلية (عرقية وإثنية ومذهبية) في غير بلد عربي من لبنان إلى العراق والصومال والسودان والجزائر ومصر والبحرين... ماذا عن للشرعية الوطنية في هذا الخضم الضخم؟

فشلت السلطة في إدارة حوار بين القوى الاجتماعية والسياسية لأنها كانت طرفاً في النزاع الأهلي، ولأن مؤسسات السلطة كانت مثقلة بأوليات فحجزت عن تلبية دورها التقليدي في حماية الوحدة الوطنية. هذا ما حصل في مصر والجزائر منذ العام ١٩٩٢، فتمثل الحوار أو اقتصر على فئات محدودة، وغابت فئات سياسية مؤثرة في مجريات الحوار الوطني وسط تناقض ظاهر على السلطة وانتقادات متكررة وصلت إلى حد ممارسة العنف السياسي، وتهديد وحدة للجمهورية، وبأن من هذا القبيل تفاقم أعمال العنف السياسي والطائفي، وليس صعباً أن تتجذر النزاعات العرقية في العديد من الآخرين بالترافق مع تراجيع الفجوات الوطنية والقومية لصالح التمييزية للفرد والشرع بتسمية الصراع العربي - الاسرائيلي، وبين لأول مرة عزز إعلان حالة الطوارئ (مصر منذ العام ١٩٨١ والجزائر منذ العام ١٩٩٢) عن وقف تغيير الوضع الداخلي، ولأول مرة يبرز نزاع طائفي في مصر بين المسلمين والأقباط - بين فئات متطرفة - وتتحدث التقارير الرسمية عن انتشار السلاح بين المدنيين وعن تدخلات إسرائيليه وغربية بواسطة أجهزة الاستخبارات. هذا بالإضافة إلى ما خلفته الحرب اللبنانية من آثار سلبية في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين العرب بعدما بلغت من العنف مبلغاً خطيراً. ولأول مرة بعد مرحلة الاستقلال تفردت الجزائر في حرب أهلية مدعومة، وتستمر السلطة طرفاً في معظم مراحل الأزمة حتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة في ١٩٩٥/١١/١٧، حيث قبل الشعب على الاقتراع بنسبة حوالي ٧٥ بالمئة.

لانتخاب مشروع "السلم الأهلي" قبل أي اعتبار آخر. وإذا ما توأمتا عند أزمة النظام السياسي في العراق بعد حرب الخليج الثانية، فلاحظنا تطابق المواقف للتشجعة للحكم مع الانتقاسات القومية والمذهبية، وتمزق وحدة السلطة والمجتمع، وتكاد تنتشر هذه الانتقاسات بأشكال مختلفة في البحرين، هذا بالإضافة إلى استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان وتهديد بني الدولة والجمعة منذ زمن، وتفكك دولة الصومال وسط النزاعات القبلية... على أن "مخاطر الصومال" تهدد دولاً عدة في مختلف جهات العالم، ويبدو أن أربع دول عربية (مصر والسودان والجزائر) كما أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للأمن، وربما تهدد دول عربية أخرى مع انهيار النظام العربي وتفاقم النزاعات العشائرية والطائفية والعرقية.

وشأن). وهناك مستاتير تنص صراحة على الحكم الملكي والاموري الوراثي (قطر والبحرين والكويت واليمن والمغرب). ويصوّر عامة تفرق المستاتير معلقة من دون تنفيذ في كثير من مواها. ثمة مخالفة أيضاً لفصل السلطات في التطبيق العملي، حيث تقتصر في شخص الحاكم أو فئة قليلة من بطانته، ومة تملط مستمر الحريات العامة من خلال قوانين الطوارئ ولتشتتات طويلة ومن دون مسؤوليات ومثيرة عامة، ومة تناقضات مستمرة بين مضمون الدستور والتشريعات الصادرة، حيث لا يوجد جهاز فاعل للرقابة على دستورية القوانين. كل المستاتير تشير إلى تطبيق العدالة على المواطنين كافة من دون تمييز، وكل المستاتير تشير إلى حرية التعبير والرأي والاعلام... لكن السلطات تصدر تشريعات مخالفة للدستور، وتقوم بممارسات ضاغطة على الرأي العام في ظل تشريعات استثنائية وتجاوز القضاء، ويحول الاعلام ووسائل الاتصال إلى جهاز سطحي أكثر مما يعبر عن الرأي العام ويمكس أرائه.

وإذا كانت الحال هذه مع وجود دستاتير، فماذا

الدولة الحديثة. هل انت هذه الدولة حقيقة؟ وما هي مصادر شرعية السلطة فيها؟ نلاحظ أن بني الدولة الوطنية ضعيفة، وأحياناً غائبة، ويكاد يقتصر النظام السياسي على إرادة فرد أو مجموعة صغيرة بعيداً عن أية مشاركة شعبية، أو أي تمثيل شعبي حقيقي وفعال. فالجالس التشريعية، أو التتبابية، معلقة أو غائبة، وأحياناً يجري حلها ويتنصل العمل بأهم لحكام الدستور (حل مجلس الأمة الكويتي في العام ١٩٨٦)، أو يفقد التمثيل التتبابي شرعيته بعد إقصاء الشعب من المشاركة في الانتخابات (الانتخابات التتبابية في لبنان سنة ١٩٩٢)، أو تدخل السلطة الحاكمة في العملية الانتخابية بما يؤدي إلى تشويه التمثيل للشعبي (الانتخابات المصرية سنة ١٩٩٥)... وإذا كانت تجربة الانتخابات التشريعية في الأردن فوجي بنزع من الثقة في السنوات الأخيرة، من خلال التوصل إلى تشكيل تمثلي داخل مجلس النواب الأردني، فإن هذه التجربة ما تزال فنية ومعززة لاحتلالات شتى.

وإذا كان التمثيل الحزبي في المجالس

التشريعات الصادرة مخالفة

للدستاتير العربية

تأصيل فكرة المؤسسات في

الدولة والمجتمع لتأسيس سلطة

شرعية في الدولة العربية الحديثة

يبقى من شرعية السلطة؟ بل يمكن السؤال عن مدى شرعية هذه المستاتير أصلاً في مضمونها، وهل هي متسجمة مع الإرادة الشعبية الحرة وتكسب معيار "الرضا" اللازم والضروري؟

إن الدستور يتطور ويتنصل، وقد يتغير، تلبية للإرادة العامة ترحيها لضمان شرعية السلطة وتنقلية ممارستها بصورة فعّالة. وأن الحياة السياسية تتطور، وقد تتغير، ترحيها لبناء نظام سياسي متماثل وقادر على تجسيد الإرادة العامة والدفاع عنها، ووصولاً إلى تداول بين السلطة بين الفئات والجماعات للمعبرة عن المجتمع. أما أن تتنصل المستاتير، أو تتجسد ويستمر الحكم مدة طويلة من الزمن في الأنظمة الملكية والجمهورية على حد سواء، فهناك مشكلة كبرى تضع العرب في آخر السلم الحضاري العالمي على صعيد تطور الأنظمة السياسية واكتساب شرعية السلطة. فقد بات معروفاً أن العمر السياسي للحكام العرب هو الأول بين جميع دول العالم.

إذا كان مبرراً قيام سلطة الفرد، أو الفئة المحددة، في مرحلة التحول من الاستعمار، فما هو

التشريعية، أو في الحكومات، مسلة متسجمة مع مبدأ للمشاركة السياسية مع فكرة الديمقراطية، فإن الحماية الحزبية ضعيفة ومتراجمة إلى حد أنها في السنوات الأخيرة، هناك رفض مبني للأحزاب في العربية السعودية وشأن وإيبيا. وهناك حزب واحد مسميط لفترة طويلة في العراق وسوريا والجزائر ومصر مع ما يفر ذلك في تصحيح للمعارضة أو لغائها. وهناك مشكلة تمثلية حزبية في اليمن، ونوع من التعددية التمثيلية في المغرب، حيث يرفض الدستور للمغربي قاعدة نظام الحزب الواحد... والنتيجة هي مزيد من تراجع الحياة الحزبية والسياسية تحت وطأة ضغوط السلطة والتناقضات الاجتماعية الداخلية، فلا وجود للمعارضة السياسية، وإذا وجدت على نطاق محدود سرعان ما تستوعب من السلطة أو يجري خسريها. ومن الأمور اللافتة في الدول العربية، أن تستمر الاعتقالات لاضباب سياسية بما يخالف القواعد الدولية المعاصرة، وبما يتعارض مع الشريعة الإسلامية نفسها.

« أين هي المستاتير العربية من هذا الواقع؟ هناك دول من دون دستاتير (العربية السعودية

لقد تطور الفكر السياسي حيال مفاهيم الدولة والسلطة والقانون وحقوق الإنسان في العالم، كما تشهد ويشهد الواقع العربي سلسلة تحولات منذ استقلال البلدان العربية وقيام الدولة الحديثة... وما قد يواجهها من مسؤوليات ووظائف تجاه الفرد والجماعة.

السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية كان موضوع الدراسة التي قدمها الدكتور عدنان السعيد، استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، إلى المؤتمر القومي العربي السادس الذي عقد في بيروت في نيسان ٩٦، حول مباحث مسلتتي السلطة والشرعية في البلدان العربية، من خلال قيام الدولة العربية المستقلة وتحديد طبيعة البنى السياسية، والاجتماعية فيها، ومدى ملائمة السلطة السياسية لهذا الشرعية. كما يتوقف عند واجبات السلطة في الدفاع عن الشرعية الوطنية والقومية في ضوء للتأاع العامة للسائفة شعبية، وينتهي بقياس درجة الشرعية ومصادرهما في مسألة حقوق الإنسان العربي، ومدى تأكيد هذه المصادر من تناحية التطبيقية - الوطنية، إذ كثيراً (محب قول الدكتور حسين) ما تتعارض الممارسات مع النصوص حتى لو كانت نصوصاً متطورة ومقبولة من الأغلبية، أو هي مسط أمال للشعب وأعدائه العليا.

الشرعية والدولة الحديثة

يسرف للفتن عن المواقف المتعمدة من ظروف تأسيس الدولة في البلدان العربية، ومن دور العوامل الخارجية (الاستعمارية) في قيام (الدولة القطرية) أو (الدولة الوطنية)، فإن الدولة الوطنية باتت حقيقة موجهة من التامتين المادية والمعنوية، وهي مكرسة قانوناً بدستاتير واعترافات دولية. لكن تجاوز هذه الدولة واعتبارها غير موجودة لا يساعد على معالجة إشكاليات السلطة والشرعية، ولا يحقق مصالح عربية مشتركة بقدر ما يثير نزاعات وصراعات على مختلف المستويات.

ومة حقيقة موضوعية هي أن عدداً من الدول والحكومات العربية نشأت في ظل الحركات الاستقلالية ومواجهة الاستعمار والصهيونية، واكتسب شرعية السلطة أبان معارك التحرر عندما أبعد الشعوب العربية هذه الحكومة أو تلك الدولة توحياً للاستقلال وتحرير فلسطين وفك أسار التبعية للخارج، بصرف النظر عما إذا كانت الانتظمة السياسية القائمة ملكية أو جمهورية.

ويمكن ملاحظة طريقة تغيير النظام السياسي بواسطة الانقلاب العسكري، وكيف أنها اندرجت تحت شعار "التحرير من الاستعمار والصهيونية" توحياً لاكتساب الشرعية. وإذا كان بعض الانقلابات قد تحول إلى حركة تغييرية بمضمون إجماعي، فإن بعضها الآخر بقي في دائرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة ابتداءً بسك زمام السلطة. وإذا كان مبرراً في المرحلة التأسيسية للدولة أن يتولى الجيش بعض المسؤوليات السياسية والوطنية - كمرحلة انتقالية - فمن الخطورة أن يستقر النظام السياسي في قبضة الجيش بعيداً عن مقومات إقامة الدولة المدنية الحديثة. ومن الخطورة أن تصادر الحريات العامة تحت دعوى للمحافظة على النظام العام والاستقرار السياسي.

هذا ما تمثّق في ظل الحركات الوطنية في سوريا والعراق، وأبان الحقبة الناصرية ومواجهة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستعمار البريطاني في الخليج وشبه الجزيرة العربية. غير أن السؤال عن حقيقة مصادر الشرعية عاد ليبرز بعد نيل الاستقلال وإخراج الأجنبي والشرع في بناء

نية: الدولة الوطنية باتت حقيقة

بل مستمر للحريات العامة من خلال قوانين الطوارئ

امام هذه المشاهد، ماذا يبقى من الشرعية الوطنية للسلطة عندما تخرج السلطة السياسية عن حماية المجتمع والدولة من التفكك تكون قد فقدت ببعثات مبررات وجودها، والتجهت الى حالة ضعف شديد يقود الى سقوطها. ومن لخطر الحالات ان تدمر السلطة في الحصول طرفا في النزاع الاهلي بدلا من ان تستمر حكما عادلا يسعى لاحتلال الأمن والاستقرار. هذه صورة من صور الخلاف السياسي التي نشاهد في عدد من الدول النامية والفقيرة، حيث ما تزال حالة الحاكم الفرد مسيطرة على الحياة العامة التي تتصف بالجهل والتخلف وإحيانا بالعنف للمر.

٢- ماذا عن الشرعية القومية

حدد ميثاق جامعة الدول العربية ان الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون اللبلل العربية ومصلحتها. وهذا يعني ان ميثاق الجامعة اقتصر في اهدافه على التحاور بين الدول العربية من دون ان يدعو الى تحقيق الوحدة العربية او الاتحاد العربي، على رغم المطالبات الشعبية للوحدة والتي ظهرت في غير حزب وجمع اهلي، ولكن على رغم تواضع اهداف جامعة الدول العربية التي حددتها للميثاق، لم تحقق التعاون بين الدول العربية على الاطلاق.

ثمة نجاحات محدودة حصلت على مستوى عدد من المنظمات والائوسسات، وثمة وثائق وبراسات قيمة تمخضت عنها انراج جامعة الدول العربية، وثمة مشاريع وقرارات صادرة عن مجلس الجامعة على المستويات كافة، ولكنها من دون تنفيذ. حتى ان الخلافات بين الحكومات خلعت على هذه الدراسات والقرارات، وهطلت تنفيذها، من مشاريع تحويل روافد نهر الأردن، الى مشروع السوق العربية المشتركة، الى مشاريع التعاون والتنسيق، الى مشاريع الاتحاد العربي والدفاع المشترك بين عدد من الدول... وقد بلغت هذه الخلافات ثروتها مع حرب الخليج الثانية وما نتج عنها، بحيث تراجع النظام العربي مع تراجع مؤسسة جامعة الدول العربية وسط الخلافات الرسمية على اولويات العمل العربي المشترك، وليس ادل على ذلك من الخلافات في مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية (أذار/مارس ١٩٩٤) حول طبيعة العلاقة مع اسرائيل، وهل هي عدو مشترك؟

ولو هذا الى الدساتير العربية لوجدنا محددات واضحة عن ان الدولة الوطنية هي جزء من الامة العربية، وان الوحدة العربية هي هدف جماعي للامة. وتقرأ تعابير مؤيدة للمصالح العربية المشتركة والطيا في معظم الدساتير العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، منها على سبيل المثال: الدساتير المصرية والسورية والعراقية والبحرينية واليمنية (الاعلان الدستوري سنة ١٩٩٦) والقطرية، فضلا عن لوائح الوصاية الفلسطينية للقرار في العام ١٩٦٨. يبقى السؤال عن تحويل هذه المصالح الى حقائق واقعية. ثمة تراجيح بين الوحدة او الاتحاد، وبين الخلافات والنزاعات على مستوى العمل الرسمي العربي من دون تدرج وموضعية في السعي لتحقيق الاهداف، والنتيجة هي ان السلطة في الدولة الوطنية تبقى عاجزة عن تنفيذ نصوصها سامت في في وضعها وتكريسها قانونيا وسياسيا.

واذا ما ترقفنا عند مسألة التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي فالتأثير الى نتائج - الارتباط المعنوي بين قضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي، وبين نشأة النظام العربي وتطوره، مما يعني ان مساسا بالتسوية السلمية سوف يترك آثارا بالغة في تكوين هذا

النظام ومستقبله. ب - دخول الحكومات العربية الرسمية في خيارات صعبة لجهة الانتقال السريع من مرحلة المواجهة مع اسرائيل الى مرحلة التسوية الشاملة قبل ان تتآكل الحقوق العربية للضرورة. وهذا ما قد يترك تمزقات سياسية واجتماعية حادة في النسيج المجتمعي العربي وفي العلاقات العربية - العربية، ويشجع على مزيد من الاحباط والسلبية تجاه القضايا العربية.

تقضي مجمل هذه التحولات الى تدهور شرعية السلطة السياسية على مستوى الانتماء القومي وتنفيذ الالتزامات القومية، حتى ان بعض المفاهيم والمصطلحات غدا من الماضي مثل: النظام العربي، الأمن العربي، العمل العربي المشترك، القضايا القومية... وهذا يصعب ان تتصل السلطة السياسية من مسؤولياتها حيال استمرار هذا التدهور وما قد يجره من نتائج سلبية، ويصعب والحال هذه اكتساب هذه السلطة شرعية قومية عربية في وقت تنح الدول نحو التكتل في انظمة القومية، فكيف اذا كانت هذه الدول ذات انتماء قومي واحد؟

حقوق الانسان في المساواة بين الكرامة، والدعوة الى الاخوة بين البشر، والتأكيد على ان الارادة الشعبية هي مصدر السلطة الحكومية... غير ان النصوص شيء، والواقع شيء آخر، وهناك تراجع لتطبيقات حقوق الانسان العربي في السنوات الاخيرة. ثمة اعداد لحق الحياة تحت وطأة القتل والاعتقال السياسي نتيجة الحروب الاهلية، والمواجهة بين الحكومات والمعارضة المسلحة، وتنفيذ الادعاءات السياسية، وهناك وفيات للاطفال بسبب الفقر وسوء التغذية (خصوصا في الصومال والعراق). ويرتفع عدد المسجونين لاسباب سياسية، فيما تستمر حالات الاعتقال والابعاد تحت وطأة النزاع السياسي (مصر و الكويت وتونس والعراق والسودان والعربية السعودية والبحرين...) كما تدهور الحريات العامة، وخصوصا حرية الرأي والتعبير، فتنعرض الممارسة السياسية للتهديد وتقرض عليها اجرامات قانونية عندما تعارض سياسات السلطة السياسية، بما فيها سياسات

وتنقل بعض النصارى وظائف ومسؤوليات في الدولة العربية الاسلامية حتى في عهد الخلفاء الراشدين. فكيف تهمل السلطة الماصرة هذه القواعد وتلك الحضارة تحت شعارات عربية ولامانية؟ اما القول برفض كل ما هو غربي، حتى ولو كان تقدم التشريعات الوضعية التي تضمن حقوق الانسان، فهو فشل واقعي في التقيد بأطار الاسلام وتطوير الاجتهاد كي يتلاءم مع مقتضيات العصر، وهو لحاجم عن الانشغال في الحضارات الانسانية تحت دعوى "الأصالة" من حيث الشكل. هكذا تستمر انتهاكات حقوق الانسان تحت وطأة التهجور والتخلف، وتحت شعار التمسك بالنصوص الاسلامية من حيث اللفظ فقط وانما ما اهدرت حقوق الانسان الانسانية، ماذا يبقى من معيار شرعية السلطة واي تعامل بين الحكام والمحكومين في هذه الاجواء؟ راية معارضة سياسية يمكن ان تنشأ في هذا المجتمع السياسي القليل.

اقتراحات

تستتج وجود أزمة شرعية عند السلطة الحاكمة في البلدان العربية، مما يفرض على النخبات والقيى الاجتماعية والسياسية مسؤوليات متصلة في لدى القريب، وفي المدى البعيد، معالجة هذه الازمة فوريا لاستقرار العام والتقدم الشامل.

١ - العمل على ايقاف دورة العنف المعوي المنتقلة داخل البلدان العربية، والمهدة لاي تقدم، واعتبار هدف الوحدة الداخلية الوطنية اولوية واجبة تجسد في سبيلها الامكانات وتراجع من لجلها النزاعات الطائفية والمذهبية والعشائرية والمعرفية. والاعتماد بقوة التغيير او الاصلاح الاجتماعي والسياسي ان يتحدد عن العنف وتهديد السلم الاهلي، وتعتمد قاعدة التسامح واسلوب الحوار في العلاقة مع الآخر، اذ من الامور المستهجدة حقا ان تتصارع بعض القوى والجماعات السياسية والاجتماعية، والا تعترف بضرعية الآخر وحله في المشاركة السياسية والاجتماعية. وهي التي تحدث من "ا شرعية" السلطة وتطالب بالاصلاح والتغيير. ومن صور التخلف المرفوضة، دنيا ولوميا وطنيا، لجهة بعض الجماعات والتهديدات التي تكفي جماعات اخرى رويها بالانهايات، وبهذا في استخدام السلاح، واحداث فظيعة لاجتماعية بين ابناء البلد الواحد.

٢ - اطلاق حوار وطني وشامل على مستويين: حوار بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وحوار بين السلطة والمعارضة (اذا كانت موجودة) أو حوار بين السلطة وقوى المجتمع المدني. لقد بات حوار بين السلطة وقوى المجتمع المدني، لقد بات مطلوباً ان تؤمن الأحزاب والقوى القومية والاسلامية واليسارية والليبرالية بمبدأ الحوار، وتعمل على لنجاحه، فطبيعة الرحلة التي تمر بها البلدان العربية لا تحتمل الصراعات الداخلية والحروب الاهلية بعدما تراجعت معدلات التنمية وتهتمت وحدة الدولة والمجتمع، هذا بالإضافة الى البيئة الاقتصادية والدولية الضاغطة على العرب بوجه عام ضد مصالحهم واهدافهم للضرورة.

في المقابل، يجدر بالسلطة السياسية رعاية هذا الحوار وتشجيعه ومساعدته، لا انكأ الخلافات الداخلية، كي تستمر في السيطرة على مقاليد الحكم. وهنا قد يكون مفيدا تشكيل لجان للحوار والمصالحة الوطنية تعمل على تشجيع السلطة على القيام بهذا الواجب، وتسمى في الوقت نفسه لراية الحوار الداخلي بين قوى المجتمع المدني. وقد تكثفت هذه المهمة بعض المزايا والمصعوبات، كان تتوقف اللجان عن متابعة مهماتها تحت ضغوط التهديد والترغيب، او ان تتصرف من الاهداف التي انشئت من لجلها عند اول افراد لها بالمشاركة في مهام السلطة. ثمة حاجة ماسة لإبلاء القيم الدينية

يتبع ص (١٤)

فشلت السلطة كما حصل في مصر والجزائر في ادارة حوار وطني

بين القوى الاجتماعية والسياسية لانها كانت طرفا في النزاع

الاهلي ولان السلطة كانت متزهلة او غائبة

فخرجت عن تأدية دورها التقييدي في

حماية الوحدة الوطنية.

الشرعية وحقوق الانسان

يبقى الحد الاول والاخير لشرعية السلطة هو موقفها من صيانة حق الانسان الذي كرمه الله وجعله مستخلفا في الارض، ويمثل عن الانتماء الحضاري العالمي بين الدافعين عن طريقه حقوق الانسان في العرب ومن اللوائح والمعاهدات الدولية، وبين الدافعين عن حقوق الانسان في الاسلام، فان السؤال يدور حول مدى تنفيذ النصوص وتعمدات السلطة تجاه المواطنين اكثر مما يدور حول طبيعة النصوص نفسها. اللهم في النتيجة تكريس الدفاع عن كرامة الانسان وعيشه الكريم في اطار الحق والحلل.

من حيث النص، نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية حقوقا مكرسة للانسان في الحياة، والعرة، والمساواة، والعدالة، والحماة من تصف السلطة، والمشاركة في الحياة العامة، والملكية، والتربية، وبناء الأسرة، وحماية الخصوصيات، والارتحال والاقامة واللاجوء، وكذلك، نجد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة محددات من

التطبيق مع اسرائيل. كما يتعرض عدد من رجال الصحافة والاعلام والفكر لضغوط وتصفيات دموية (خصوصا في الجزائر).

إضافة الى هذا الواقع، يشعر بعض المسيحيين العرب بغيب المساواة في اللواظير مما يولد مواقف متعارضة مع اركان السلطة (التأثير السلبي الذي تركته الانتخايات التشريعية المصرية في اوساط المسيحيين (الاقباط). وتبقى مشكلات الاقتيات غير العربية من دول حول علمية وعملية في ضوء التقدم الحضاري والقيم الدينية. ومن الامور المستهجدة ان يستمر التنازات والتغيير في المواطنة بين أبناء الشعب الواحد، بينما استطلعت الحضارة الاسلامية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ايجاد سبل للحياة الكريمة، من مكن اكراه وتسلط واقتتات على الحقوق.

على قساعة (لا اكراه في الدين) عرفت المجتمعات العربية للتسامح والتعاون. وعلى قاعدة العدل (ان الله يامر بالعدل والاحسان) واجهت السلطة الحاكمة اشكال الظلم بين الناس. وعلى قاعدة حرية العقيدة، صلي نصارى نجران في مسجد الرسول، ولم يكن الاسلام قد استقر بعد.

هنا نحن التصل

الفقر في الأردن: الحل يكمن في النمو والاستثمار والعون الاجتماعي

الدكتور فهد الفاخ

كانت خلاصة الدراسة الثانية أن خط الفقر ارتفع من ١٨٪ إلى ٢١٪، وهو ارتفاع مخيف في ظل الظروف الصعبة التي كان الأردن يجتازها، ولكن ما يلفت النظر أن الفقر اللدني ارتفع بـ ١٠٪ إلى حوالي ٢١٪ من السكان.

وقد جرى تعديل هذه الدراسة في منتصف ١٩٩٢ على ضوء الزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين وخاصة مشاتل القطاعين دون تغيير المقاييس أو الأساليب، فارتفع أن خط الفقر الكلي من ٢١٪ إلى ٢١٪، أي أنه أصبح أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٧.

ويذكر أن الاقتصاد الأردني كان قد حقق نمواً استثنائياً في عام ١٩٩٢، بلغ أكثر من ٢١٪ والنمو الناتجة مما يدل على فترة نمو جيد بعد سنوات من التراجع والوصول إلى نقطة التضخم في أواخر التسعينات. وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي العام يساعد في مكافحة الفقر، لأن جنيهاً من زيادة الدخل لا بد أن يترشح إلى الطبقات الفقيرة، سواء من ناحية الحصول على فرص عمل إضافية أو من ناحية زيادة خدمات الدولة الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة وخدمات الدعم الاجتماعي.

في غياب تحديث الدراسات المسحية للفقر، ونجيباً للاحتياج على التطلعات العامة التي تتحدث عامة عن زيادة الإنفاق على وزراء الفقراء فقراً دون إقامة أقاليم على هذه الفترة فالتأخر في خط الفقر في الأردن ما زال يتراوح حول ١٨٪، في حين أن خط الفقر اللدني لا بد أن يكون قد هبط كثيراً حيث أصبح صندوق المعونة الوطنية يصل بدمجه للتقديرات إلى فقر ٨٪ من السكان، ليؤمن لهم دخلاً يتفهم من تحت خط الفقر اللدني وإن كان بينهم تحت خط الفقر للفق.

الأسباب العامة للفقر في الأردن متعددة منها غياب الموارد الطبيعية (بداً القدرات البشرية)، ارتفاع نسبة الفقر السكاني، موجات التهجير القسري من فلسطين والكويك، ضعف بنية القطاع الاقتصادي الأردني حيث لا توظف الصناعة التحولية أكثر من ١٠٪ من القوى العاملة لتزويد أجرة للمصنعة الخارجية وانخفاض قيمة الدينار فجاء إلى التصدد الركود الاقتصادي في الدول النامية للجارية بعد ارتفاع أسعار النفط وانقطاع المساعدات العربية للجزيرة، وأزمة وحرب الخليج الثانية، تطبيق برنامج لتكثيف الاقتصاد وفق شروط الدائنين، وسوء توفر الدخل.

وتعمل الحكومة الأردنية على تخفيف وقع الفقر على المواطنين بعدة وسائل مباشرة وغير مباشرة وذلك بإقامة شركات الصناعات التي توفر الحد الأدنى من حاجات العائلات الفقيرة، ومن ذلك توفير التعليم للجانب الجامعي في مدارس الحكومة، توفير الخدمات الصحية المجانية، وشبه المجانية في مستشفيات وزارة الصحة والقوات المسلحة، تخصيص مبالغ مالية سنوية لصندوق المعونة الوطنية التي يمولها عوائد نقدية منتظمة لعدد كبير من العائلات يشكل أعضاؤها ٨٪ من السكان. تخصيص وتوزيع برنامجاً لتوفير استوديو للتعليم والتشغيل لخلق فرص عمل للمتجدين الصغار، توفر عدد كبير من المؤسسات الخدمية العامة كوكسرة نور الصحة، وصندوق الملك علياء، وعدد كبير من الجمعيات الخيرية للتخصص.

لكن الحل الحقيقي لمشكلة الفقر هو توليد فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة وهذا يتطلب من الاقتصاد الأردني بنسب عالية وإقامة استثمارات جديدة تخلق فرص عمل جديدة، ويشكل عام مساعد في القات الاجتماعية الضعيفة على أن تساعد نفسها.

لم يتفق علماء الاقتصاد والاجتماع على تعريف واحد للفقر لأن حاجات الإنسان مسألة نسبية ومتحركة، ومع ذلك، ويعيداً عن التعريفات المسندة فإن ظاهرة الفقر معروفة ومفهومة بصورة علمية، وهي موجودة في كل بلد في الدنيا، والأردن ليس استثناء.

فيل نصف قرن وأكثر لم يكن الفقر ظاهرة تغير اهتمام المسؤولين في الأردن لأن الغالبية الساحقة من المواطنين كانوا فقراء، حيث كانت الزراعة تكاد تكون المصدر الوحيد للدخل، وإذا كانت الزراعة تشكل ٢٧٪ من دخل الأردنيين اليوم فقد كانت تشكل أكثر من ٧٠٪، ولم تكن حصيلتها أكبر بالارقام المطلقة للمحاصيل والياصميتها النسبية لعدد السكان. في الوقت ذاته كانت الحاجات الأساسية محدودة، وتكاد تقتصر على الكفاف من الغذاء الذي يغطي الحياة واللباس الذي يستر الجسم، أما التعليم والصحة والثقافة والترفيه والسفر والخدمات الأخرى فكان لها وجود رمزي مقصور على فئة قليلة. وما يساعد على انتشار الفقر وتوطئه روح التوكل والفتنة، فالغنى ليس ظاهرة اقتصادية ومالية فقط بل له أبعاد لعميقة وعقلانية أيضاً، سواء على صعيد الشعوب والطوائف الدينية المختلفة أو على مستوى الأفراد في المجتمع الواحد.

وقد بدأ الاعتماد بظاهرة الفقر في الأردن خلال العقد الأخير، وإنكر أن نشري مقالاً عن الفقر في الأردن في مجلة (الأفق) في عام ١٩٨٢ كان أمراً مغريباً وجديداً كل الجدة.

أما أول دراسة منظمة لما سمي في حينه بجيب الفقر فقد تبنتها الحكومة وأعدت في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ونشرت في ١٩٨٩، وهي تشمل أربعة أجزاء تناول الجزء الأول تحديد خطي الفقر المدفق والفقر اللدني في المجتمع الأردني أي الدخل للعائلة الذي يمثل الحد الأدنى. ويتناول الجزء الثاني إسهام القطاع العام والقطاعي في تلبية الحاجات الأساسية. أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية لمؤسسات من الفقراء والاعتماد على استخداماتها. أما الجزء الرابع والأخير فقد تناول مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية. وقد قام بهذه الدراسة لائحة فريق من الخبراء والأخصائيين ثم انتخبهم من وزارات التنمية الاجتماعية والتخطيط والعمل، ودائرة الإحصاءات العامة، والجمعية العلمية الملكية، ومؤسسة نور الحسين، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والجامعة الأردنية، والجمعيات الخيرية وعدد من خبراء القطاع الخاص. وقد اعتمدت على عينة مكونة من ١٥ ألف أسرة.

كانت خلاصة هذه الدراسة أن الفقر المطلق يعني دخلاً يقل عن ١٥ ديناراً في الشهر للفرد أو ٨٩ ديناراً شهرياً للأسرة المتوسطة. أما الفقر اللدني فيعني دخلاً يقل عن ٥٠ ديناراً للعائلة في الشهر، كما وجدته أن ٧٢٪ من السكان يتخطى عيهم وصف الفقر للفق، و٢١٪ يتخطى عيهم وصف الفقر اللدني، مما يجعل خط الفقر عند مستوى ١٨٪ من السكان.

وقد أعيدت هذه الدراسة مرة أخرى في أجواء الأزمة الاقتصادية ١٩٩١ وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ بعد تعديل الحد الأدنى للدخل ليكس ارتفاع الأسعار، واتضح أن دائرة الفقر اتسعت قليلاً، ولم يكن ذلك مفاجئاً أبداً.

لا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم

القوانين الداخلية، هنا يبرز دور النخب المثقفة في إعطاء التكميل العربي مضغوتاً علمياً وعملياً في السياسة والاقتصاد والثقافة والأعمال، وفي العلاقة مع العالم العربي. سوف يقضي هذا التراجع من التكميل إلى شبكة علاقات جديدة مؤسسية على مصالح مشتركة - إضافة إلى التوافق العربي والوطني المستقبلي - وسوف يؤسس برنامجاً عربياً متطوراً عما سبق فعادة تأسيس جامعة الدول العربية والانطلاق بالعمل العربي المشترك، أنه نظام متجزئ وليس جامداً، يتعاقل مع المعطيات المحلية، في هذه الحالة تتمتع شرعية السلطة بمدى ما تتعاقل مع هذا النظام العربي، أو تتراجع بقدر ما تخرج على هذا النظام لته تنسج أصلاً على مصالح مشتركة ومضامين عملية للتكميل العربي، ويخرج من دائرة الضمائر المحاسبية إلى التفاعل مع تحديات الواقع العربي وتحاريسه السياسية والاجتماعية.

٢- الانفتاح على العلوم والمعارف الإنسانية، وذلك للمساعدة في تطوير المجتمع العلمي، وتقوية التفاعل بين قوى المجتمع المدني، والارتقاء بمعايير السلطة والدولة والشرعية.

يصعب على العامة مراقبة المحاكم ومحاسبتها في ظل الأمية والفقر والمهانة، ولا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم. ثم إن المعارف الإنسانية والفكرات الاجتماعية تتنقل من بلد إلى بلد تبعاً لعمق التفاعل الحضاري بين الشعوب، لقد تطورت وسائل معرفة اتجاهات الرأي العام، والتأثير فيها. كما يشهد العالم ثورة شاملة في نظم المعلومات والاتصالات، ويصعب التخلي عن معرفة مصادر هذه الثورة ومدى تأثيرها في صنع القرار السياسي وتسهيل أعمال السلطة، كما يصعب إقامة دولة حديثة مع التخلي عن الآليات التي يصلح عمليات اتخاذ القرارات وتبنيها. شدة تحد توجهي بين العرب وإسرائيل، في ميادين العلوم والثقافة ومن شأن الثغرات في المستوى بين الجانبين إيجاد محطيات سياسية، وشدة تحد تشمل بين العرب والعالم قد يؤثر في تحديد درجة التنمية، وماشي الاستقلالية ومبدأ السيادة الوطنية. ولا مدور من خوض البلدان العربية غمار هذا التحدي، ولا مدور للسلطة السياسية من توفير امکانات والتطريف للامانة اذا ارادت اكتساب الشرعية.

بالإضافة الشعبية والقيم الروحية والحضارية، ومنفتحة على مشورات العصر من غير أن تضعف هويتها وتقتصد مسوغات تجميل تلك الأداة. وأنها قوى مثبقة من المجتمع المدني ومتقاطعة معه، بحيث تراجع النزاعات الطائفية والعرقية والعرقية أمام تقدم الولاء الوطني، وتبديت فكرة دولة المؤسسات، حيث تستمد السلطة شرعيتها من إعراف وقواعد واضحة، وليس من قوة أجهزة الاستخبارات والجيش، بحيث يصبح تداول السلطة ممكناً بطريقة سلمية من غير انقسامات مجتمعية وخسائر اجتماعية باهظة، بحيث تنمر فكرة الديمقراطية بالممارسة وتدعم الناس على المشاركة السياسية.

وقد يكون ضرورياً، أن تساعد قوى المجتمع المدني على بلورة فئات اجتماعية وسطى قادرة على إحداث الإصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي، لقد تراجع دور هذه الفئات في العقد الأخير أمام انفضاض التنمية الاجتماعية في إطار التشجيع الدولي الظاهر، وتعمقت الهوة بين اليساريين والمعتدلين في معظم البلدان العربية، ويكاد ينتهي عصر الثورة العربية بغير تنمية شاملة ومستدامة، لذلك، يبرز الدور المرجح للفئات الاجتماعية الوسطى في صياغة علاقات ائق داخل المجتمع المدني، وفي تفعيل القادة والمسؤولين السياسيين المستعدين إلى شرعية التمثيل الشعبي، والقادرين على اكتساب شرعية السلطة من دون قوة الإكراه والعنف.

٢- التأسيس لنظام عربي جديد يقوم على قاعدة التكميل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أنه تكامل مؤسس على قواعد علمية، وعلى مصالح مشتركة حقيقية، وعلى هيكليات تنظيمية قادرة على الاستمرار. وهو تكامل تعرضه حقيقة الجوار التكميلي للبلدان العربية وسط اتجاه عالمي نحو التكميل الإقليمي ونحو عالمية الاقتصاد وتشابك المصالح والمسؤوليات الدولية، فضلاً عن حقائق التنمية القومي، في هذه المرحلة، لا تقاس شرعية الحكومات بمدى ما ترفع من شعارات، بل بمدى ما تحقق من إنجازات عملية. والاحتكام بكون للأداة الشعبية لقوى المجتمع المدني، للأهداف العليا المكرسة في المعاهدات بين البلدان العربية وفي

بها صفحة (١٢)

والحضارية اهتماماً خاصاً بتجريباً لتحسين التغيرات وأهل الرأي، وحماية للوحدة المجتمعية من التهديد والسطور.

٣- العمل على إلغاء حالة الطوارئ التي تعمل لتفويض القانون، وتقيد الحريات العامة وتضعف شرعية السلطة بجميع المعايير، والنهال الذوق لإصالة الاعتصام إلى الرأي العام وقسم الحرية والمسؤولية الوطنية، وتشجيع تشكيل جمعيات مدافعة عن حقوق الإنسان. وقد ترتبط هذه المهمة - المسؤولية - بالعمل لإيجاد إطار دستوري أعلى (محكمة دستورية أو مجلس دستوري) لمراقبة دستورية القوانين، وللحرص على نزاهة القضاء. ومن المثالب التي ظهرت في الحياة السياسية العربية ارتباط القضاء بالسلطة، أو إخضاع القضاء وتجيير القانون لصالح رجال الحكم. ونعتقد أن استناد السلطة إلى شرعية دينية أو قومية أو وطنية لا يستقيم إذا لم تكن الرقابة القانونية على ممارسات الحكم ومسلكه وإدائه. ومن أسهل الأمور أن يتلقى المسؤول خلف شعارات دينية أو عربية حماسية هوى من رقابة القانون وإرادة الأمة ومحاسبة الشعب، فتستحيل الشرعية نوباً فضفاضة لتفويض أخطاء السلطة وخفاياها.

٤- اعتماد الواقعية السياسية في تحديد أهداف المرحلة الزمنية وبرامجها السياسية، وعدم رفع شعارات براقة مستحيلة التحقيق أمام الرأي العام. ولم يعد مقبلاً للشعب الركوب إلى شعارات إسلامية وقومية وتقدمية من دون تخطيط وبرامج تقنية، خصوصاً بعدما ظهر هزال الشرعية المستندة إلى الإيديولوجيا وحدها، وعجز التنمية الإيديولوجية عن إقناع الناس بتخليص مطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو عن الانتقال من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم، إذا غابت القدرة على التخطيط والتفكير.

هذه الواقعية السياسية - عند السلطة والمعارضة معاً - لا تعني الاستسلام إلى مشيئة الحاكم كيفما اتفق، ويجب ألا تقود إلى القنوط والاحباط والخضوع لإرادة القوى الدولية الكبرى، فالواقعية السياسية تختلف عن الاستسلام، من



TOYOTA
Corona

تويوتا كورونا السيارة .. الخاتم بستري واقعي

تويوتا كورونا لا تكتفي فقط على توفير الراحة والرفاهية، بل
وتتفوق على غيرها في سرعة الإبحار الكائن في طين أجوائها، بل
في كونها السيارة التي تنافس السيارات المرموقة الباهظة الثمن.

تويوتا كورونا ..
انطلاقة واضحة ومتميزة في عالم السيارات.

تويوتا كورونا لا تكتفي فقط بالقيادة في مختلف ظروف
الطريق وعلى مختلف أنواع الطرق، بل تعمل على توفير الراحة
والسلامة في كل لحظة من لحظات القيادة، التي تمنح
السائق حالة من اليقظة والهدوء، وذلك بفضل السرعة أكثر
من أي سيارة أخرى، حيث لا يتغير الصوت أثناء القيادة، بل يظل
معتدلاً، كما أن القيادة تظل مريحة، بفضل العزل الصوتي
والعزل الهوائي، مما يجعل القيادة أكثر متعة وأماناً،
والتحكم في السيارة يكون دقيقاً، بفضل نظام الفرامل
المتطورة، التي توفر أقصى درجات الأمان، كما أن
القيادة تكون سهلة، بفضل نظام التوجيه، الذي يظل
مستقر، كما أن القيادة تكون مريحة، بفضل نظام
التكييف، الذي يوفر أقصى درجات الراحة.

تويوتا كورونا

محرك ١٦ صمام بخاخ
١٦٠٠
٢٠٠٠ سي سي

سيارة .. جسدت أحلامك على أرض الواقع



TOYOTA

لن تجد سيارة تستحق نقودك أكثر منها.

شركة إسماعيل بسيني وشركاه

شارع الملك حسين / هاتف: ٦٢٢٨١٥، ٦٢٣٨١٠٤، ٦٢٣٨١٠٣
ولدى موزعي تويوتا المعتمدين في المملكة

التنظيم القانوني للم

مفهوم الحرية والديمقراطية لا يدرك



تقوم حاليا منظمة اليونسكو بتنفيذ برنامج هام يستهدف مساندة الدول الاعضاء في جهودها نحو تعزيز حرية التعبير والصحافة وتعمدية واستقلال وسائل الاعلام.

هناك عدة أنشطة مزمع الاضطلاع بها في هذا الميدان وخاصة تقييم المساندة للدول الاعضاء من اجل تهيئة الظروف التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتشجيع حرية الصحافة. ولقد قامت المنظمة في هذا الاطار بوضع دراسة للتنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية انجزها القانوني العربي احمد الدراجي.

وقال السيد الدراجي في مقدمة لهذه الدراسة انه ليس من السهل معالجة موضوع حرية الصحافة من خلال الصحافة من خلال القانون بدون معرفة حدوده لتجنب الدخول في الميدان السياسي. هذا سؤال قد يكون من السهل الاجابة عنه اذا اعتبرنا ترابط القانون بالسياسة في حياة المؤسسات اذ لا محالة من تدخلهما بعضهما بعضا.

وأشار الى ان التشريعات العربية حول الصحافة تخضع حكما لعوامل مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية. وبالتالي فانها تختلف من منطقة لأخرى لأن مفهوم الحرية والديمقراطية والتعددية لا يدرك بنفس المعنى. ولكنه لم يكن من طسوح هذه الدراسة وضع قواعد قانونية جديدة في مجال الصحافة وإنما القيام بتحليل للتشريعات في مجال حرية الاعلام والرأي من خلال البحث والمقارنة كما يقصد من هذه الدراسة تقديم توصيات عملية تتعلق بالميدان القانوني.

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة ابواب، يتضمن الاول وبكيفية مختصرة مبادئ القانون الدولي الرئيسية المتعلقة بحرية الرأي والاعلام، والثاني يعالج مكانة هذه الحرية في النظام القانوني الداخلي للدول العربية، دستوريا وتشريعية، والثالث يتعرض للوضع القانوني للجريدة وللصحفي.

وفيما يلي تلخيص لنص الدراسة.

بعض مبادئ حرية الاعلام والرأي في القانون الدولي حرية الصحافة تستمد حرية الصحافة اسمها من حرية الاعلام والرأي. ومن المعلوم ان هذه الحرية المعترف بها عالميا كحق من الحقوق الاساسية للانسان اقربها الاعلان المللي لحقوق الانسان للتمد في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

تنص لللة ١٩ من هذا الاعلان ما يلي: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل

هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الالتواء والافكار وتلقيها ونقلها الى الأخرى، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

كما ان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ يثبت هذا الحق في مادته ١٩ التي تنص ما يلي:

السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة.

وجاء في الفقرة الثانية من نفس المادة ما يلي: "ولهذه الغايات فان المنظمة تعزق للتعارف والتفاهم بين الأمم بمساندة أجهزة اعلام

• حرية الصحافة من الحقوق

الاساسية التي أقرها الاعلان

العالمي لحقوق الانسان

• دستير البلاد العربية تعترف بحرية

الرأي والاعلام ، لكن مع بعض القيود

١- لكل انسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢- لكل انسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب فني او بآلة ومييلة أخرى يختارها.

لقد جاء في الفقرة الاولى من لللة الاولى من الاتفاقية المتمد بلندن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ والمؤسسة لمنظمة الأمم للتحدة للتربية والعلم والثقافة مايلي: "تهدف المنظمة للمساهمة في صون

الجمامير وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الافكار عن طريق الكلمة والصورة.

تحليل مفهوم حرية العالم والفكر -حدودها ان حرية الاعلام لا يمكن فصلها عن حرية الرأي لانهما تكوينان معا اساس حرية التعبير كما ان حرية الاعلام تشمل معنيين مختلفين لكن لا يتفصلان وهما حق الاعلام والحق في الاعلام.

ان كان حق الاعلام مقرا في كثير من التشريعات العصرية والمواثيق الدولية، فان الأمر يختلف بالنسبة للحق في العالم الذي لم يظهر له سبق اقراره في نص من النصوص التشريعية.

يعتبر على الصحفي ممارسة حق الاعلام ان لم يتوفر لديه حق الوصول الى مصادر المعلومات حتى يؤدي واجبه نحو المواطن بمده بالمعلومات التي يحق له الحصول عليها حتى يستطيع تكوين الرأي والمشاركة في الحوار الديمقراطي. وتكون هذه الحقسية "دينا" لكل مواطن على المجتمع والسلطات العمومية.

ويصدد هذا الموضوع، ثلثي بما جاء في تقرير اللجنة الدولية التي شكلتها اليونسكو لدراسات موضوعات الاتصال:

"ان حرية الصحافة باوسع معانيها تمثل امتدادا جماعيا لحرية كل مواطن في التعبير، المعترف بها كحق من حقوق الانسان. فالمجتمعات الديمقراطية تنهض على اساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد اراءه العامة رأي عام مطلع. ان حق الرأي العام في ان يعلم، هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الاعلام، وهي الحرية التي يعتبر الصحفي للتحرف او الكاتب ان المنتج سوى قيم عليها. وان الحرمان من هذه الحرية ليقترص من سائر الحريات جميعا.

اقر حق الجمهور في الحصول على المعلومات في الاعلان بشأن المبادئ الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في دعم السلم والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الانسان، وبكافة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على

الحرب المتمد من طرف المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين (١٩٧٨) والذي ينص في الفقرة اثنائية من مادته الثانية ما يلي: "فيجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر وسائل الاعلام للمهية له، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الاحداث. ولهذا الغرض يجب ان يتمتع الصحفيون بحرية العالم وان تتوافر لديهم اكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات، كذلك ينبغي ان تستجيب وسائل الاعلام لاهتمامات الشعوب والاقداء، مهية بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الاعلام".

خافة في الوطن العربي

بنفس المعنى في التشريعات العربية المختلفة

حرية الاعلام والحق في الاتصال

ان الحق في الاتصال، الذي ظهر كفكرة في اواخر السبعينات، يفرض إعادة النظر في مفهوم حرية الاعلام بقدر ما يدخل حتمية تداول المعلومات في اتجاهين.

وقد اثار هذا المفهوم الجديد، الكثير من الجدل والنقاش الواسع المدى باليونسكو، لكن بقيت الفكرة موضع نظر على مستوى الجموع، بسبب الخلافات الأيديولوجية ولم يتمكن وجود اتفاق على مفهوم هذا الحق وكيفية ممارسته لان البعض كان يعتبره كحق جماعي بينما ينظر اليه اخرون كحق فردي اساسي ولم تحدد معناه حتى الآن.

حرية الاعلام والديمقراطية

من المستحيل ان يتصور الانسان وجود حرية العالم بدون ديمقراطية، والعكس كذلك، لانهما جزء واحد لا يتجزأ وتساھمان معا من اجل وضع نظام سياسي وقانوني تنمو حمايتهما وتكرسهما.

حرية الاعلام والرأي وجوديهما

ان الحرية بهما كان نوعها تتطلب على حد سواء، وبالتالي فان حرية الصحافة لا تنجز من هذه القاعدة الأساسية بالرغم من تحفظات البعض، لا بالنسبة لبدأ التحديد نفسه وإنما بالنسبة لطبيعة تدخل الدولة في ميدان الحريات الفردية. الا ان البعض يعتبر هذا التدخل ضروريا يمارس في صالح المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

والحرية لا تعني الإباحة في نظر الرجل السياسي او القانوني لأنها تقف عند بداية حقوق الآخرين، وحيث ان الدولة مسؤولة على ضمان ممارسة حرية الرأي والعالم، فانه من الطبيعي ومن العدالة ان تتدخل لتحديد القيود لهذه الحرية بالنسبة لحقوق المواطن ومصلحته، وذلك في إطار المبادئ المعترف بها عالميا. وفي هذا الصدد، ينص الفصل ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ على ما يلي:

(...) ٢- لا يخضع اي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، الا للقيود التي يفرضها القانون مستتبدا منها، حصرا، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحرريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيحة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.

كما نجد نفس المبادئ في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعد سنة ١٩٦٦ حيث تنص على ما يلي:

(...) ٢- تستتبع ممارسة الحق في الحصول على المعلومات في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز اخضاعها لبعض القيود ولكن شرط ان تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية:

- أ- احترام حقوق الآخرين او سمعتهم.
- ب- لحماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة.
- ج- من المعترف به عامة انه لا يجب فرض قيود على حرية الصحافة الا لأسباب واعتبارات رئيسية مع الحرص على اجتناب تجاوزات خطيرة حتى لا تقل حرية باسم حريات اخرى.
- د- يقوم الدستور بصفة عامة باقرار وتحديد الحريات العامة ولهذا فغلى قرارات الحكام في هذا الميدان ان تكون مطابقة للقوانين عملا بمبدأ قانونية الاعمال الادارية وان تخضع للرقابة

القضائية على قانونية الاعمال الادارية يجب اعتبار هذه الرقابة الضمان الوحيد والافضل لاحترام الحريات العامة من قبل الجميع وبهذا الشرط خاصة يمكن اعتبار حرية اراي والاعلام مكتولة ومحمية في دولة القانون.

مبدأ حرية الرأي والاعلام في البلاد العربية

المصادر: الشريعة الاسلامية ان الاسلام دين الانسانية، يخضع لتعاليم الله تعالى الذي زوده بالفضل والحقوق والعقل والارادة والقدر على الادراك والحكم وبالتالي فانه مسؤول عن اعماله التي ينشؤها بكل حرية، تلك الحرية التي لها قيود بالنسبة للدين والمجتمع.

ان فلسفة حقوق الانسان مبنية على مبادئ الحرية والمساواة والعدل والأخوة. وحتى يستطيع الانسان ان يقوم بواجباته بكل مسؤولية تجاه ربه وكذلك بالتزاماته نحو الامة الاسلامية يتحتم تحريره من كل قيد قد يعيقه غير مسؤول. هذا ما ثبت انه حر في القيام بأعماله.

يعتبر الشيخ محمد عبيد (١٩٠٥/١٨٤٩) لحد كبير مؤسس النهضة الاسلامية في القرن التاسع عشر، في احدى مقالاته الشهيرة تحت عنوان "الفشاء والفساد" ان الاعتقاد بالفشاء نتيجة منطق ترشد اليه العبرة وان قدرة الانسان على الفعل نابعة عن ارادته التي تعتبر اثرا من آثار الادراك.

وقد ذهب الله تعالى الانسان العقل والارادة وقوة الادراك فهو مسئول كامل المسؤولية عن اعماله وان هذه المسؤولية تنطوي على القدرة والاختيار في صنع الاعمال، وبالتالي فانه يتحمل مسؤولية التحرك لهذه العنصر وبالأخص حرية التعبير. ولو لم توجد لديه هذه الحرية لتعذر عليه استطاعة التعبير عن ارادته ونواياه والمساهمة التامة في حياة المجتمع.

استغرق اليها فيما بعد.

ومن ناحية اخرى التزمت جميع الدول العربية باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع وانضمامها الى اتفاقية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ المؤسسة لمنظمة اليونسكو كما انضمت الى رسالة هذه المنظمة فيما يتعلق بتشجيع تداول حر للأفكار عن طريق الكتابة والتصوير.

لوائق القانونية الحكومية العربية للمتعلقة بحقوق الانسان اعد فريق خبراء في يوليو ١٩٧١، بتكليف من مجلس جامعة الدول العربية، مشرع اعلان من اجل ميثاق عربي لحقوق الانسان. ويظهر ان هذا المشروع بقي حبرا على ورق دون ان تكون هناك مبادرة او مساعي لايوازه الى حين الوجود. تنص المادة ٢١ من هذا المشروع ان حرية الرأي مطلقة وانه لا يمكن اخضاعها لأي قيد الا لاعتبارات راجعة للأمن الوطني او النظام العام او الآداب العامة. اما ملاحظات الدول العربية، فانها خالية من تبول او تحفظ بالنسبة لهذه المادة ٢١، الا ان حرية الرأي المنصوص عليها فيها كان بالامكان امتدادها الى حرية التعبير وحق التماس المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها الى الآخرين بدون اعتبار الحدود.

يوجد ميثاق حكومي عربي اخر يتضمن حقوق الانسان، وهو ميثاق الوحدة الثقافية العربية اعتمدته ببغداد في ٢٩ فبراير ١٩٧٣ مؤتمر وزراء التربية العرب والذي ينص في الفقرة الخامسة من ميثاقه على ما يلي: (...). وبما يؤذي اليه هذا التعاون من ضمان حقوق الانسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية وتحتكم من الاعتراف في خدمة مجتمعه. وكان هذا الميثاق اسما للميثاق التأسيسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعتمد في ٢٥ يوليو ١٩٧٠.

الرقابة على حرية الرأي والاعلام تشكل

تقييدا وعرقلة خطيرين لهذه الحرية

التشريعات الصحفية في البلدان العربية -

متروكة - لتقدير السلطات الادارية ولهذا فان

التجاوزات ترتكب بدون ان يصدر حكما بشأنها

جوانب ومحتوى الاحكام بالاحكام الدستورية.

تؤكد بساتير سائر البلدان العربية مبدأ حرية الرأي والاعلام. ولناظر ان هذا المبدأ المستمد من تيارات عصرية، عدى بالنسبة لثلاث بلدان التي تعيد الى الشريعة الاسلامية، جاء التعبير عنه بأشكال متنوعة في اللوائح الدولية بدون إشارة صريحة اليها وخاصة بالنسبة للبيان العالمي لحقوق الانسان. وان كانت كل للدساتير اجمعت على اثبات حرية الرأي والاعلام، فان بعضها يتيح في التعبير وسرد الأهداف التي ترمي اليها

ان هذه الحرية لا يمكن ان تفرض عليها قيود الا بأرادة الله تعالى او بمقتضى القوانين المنظمة للمجتمع. فكل اعتداء على حقوق الغير يعتبر تجاوزا لحدود الحرية التي تفرض عليها قيود في هذه الحالة. ان الفقه الاسلامي الذي هو في حد ذاته له ديني يحدد في كل مرحلة من مراحل عمل الانسان قيودا على الحرية للمعترف بها وبالتالي يحظر كل اعتداء على كرامة الانسان وشرفه وسمعته ومصلحته فتكون امام القانون العادي الذي تركزت قواعده على العكس ومبادئه المعدل تلك القواعد التي نجدها في التشريعات العربية المتعلقة بالصحافة والتي

هذه الحرية. كما ان بعض النساتير تستعمل في تقديمها لهذا الموضوع عبارات خاصة تخرج عن العموميات كأنها تريد الزيادة في التأكيد على هذه الحرية. وعلى سبيل المثال، يؤكد دستور عدم المس بحرية حرية الرأي كما يضمن الدفاع الفردي او عن طريق الجمعية عن الحقوق الاساسية للانسان وعن الحريات الفردية والجماعية. ويؤكد دستور آخر ان الحرية الشخصية حق طبيعي وانها مصونة لا تنس. ومن جهة اخرى ينص دستوران على ان الحرية تعبير من جملة ضمانات المجتمع وصلة وثقى بين المواطنين تكفلها الدولة.

ويؤكد دستور آخر ان الرقابة على الصحافة محظورة الا في حالة اعلان الطوارئ او زمن حرب بينما ينص دستور آخر على إمكانية فرض رقابة محدودة عن طريق التشريع في مجالين محددين وهما النظام العام والدفاع الوطني. وينص دستور آخر على عدم شرعية نظام الحزب الوحيد، أي التأكيد على تعددية الآراء والتعبير. ويهدف تعزيز ضمان الحريات، يؤكد دستور ان "مبادئ الحرية والمساواة.. لا يجوز اقتراح تنقيحها، ما لم يكن التنقيح خاصا.. بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة". وبالنسبة لتحديد الأهداف التي ترمي الى انجازها خضرة الرأي والاعلام، جاء في دستور ان ممارسة هذا الحق يساهم من خلال الرقابة والنقد البناء في ضمان "سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي". وينص دستور آخر "تعمل الدولة على توفير الاسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تتشجع مع خط الشورى القومي التقدمي". ان مبادئ الحكمين الدستوريين ناتجان من مفهوم جماعي يعطي الأولوية للمصالح والحقوق الجماعية على الحقوق الفردية.

الحق في الاتصال وتعددية الصحافة

يختلف في البلاد العربية مفهوم الحق في الاتصال من الناحية النظرية لأنه خاضع لعمامل سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف حسب أنظمة البلد، بيد ان الحق في الاتصال يعتبر كحق من حقوق الانسان، وقد يكون من الصعب ممارسة حرية الرأي والتعبير بدون وجود الحق في الاتصال. ولناظر انه لم يشاهد في البلاد العربية، (باستثناء ثلاثة منها) اعتراف او اثبات للحق في الاتصال، ولو كان هذا الحق يمارس عمليا في بعض البلاد لكن مع اخضاعه لبعض الشروط والعراقيل، سيالسية وادارية. وتجد مثلا ان حق الصحفي في الوصول الى مصادر المعلومات بدون قيد ولا ضغط تنص عليه تشريعات اربعة بلدان ولو ان طرحة لا يخلو من فوارق. وينص قانون صحفي على ان "الحق في الاعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع...". وفي فقرة اخرى، ينص نفس القانون على ان "للمصنفين المحترفين الحق في الوصول الى مصادر الخبر". ويتضمن تشريع آخر ان "للمصنف الحق في الحصول على الآراء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها...". كما ينص تشريع ثالث على ما يلي:

- أ- اطلاع المواطن على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات...
- ب- حق الوصول على المعلومات والأخبار والاحصائيات... وجاء في تشريع بلد ان "للمصنف الحق في الاطلاع على التقارير الرسمية والمعلومات والبيانات...".
- ج- يلاحظ في البلاد للتقمنة ديمقراطيا ان مركزية الصحافة تزداد حجما وهذا الوضع يحدث قلما اكبر وضمانة هذه المركزية جماعات الصحافة ذات الوسائل المالية

وسائل اتصال مستقلة وتعددية

بقلم : غوين ليستر *

للذين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت أن يقرأوا الصحيفة المطبوعة، فإن أغلبية الناس في زامبيا، والذين تأثروا أكثر من غيرهم بالتطورات السلبية في بلادهم، يظلون في الظلام.

ولخبراء فإن قلق إفريقيا إزاء الإنترنت، يعكس إلى حد كبير، اتهامات مماثلة للنسب إن أن ووسائل الإعلام الأخرى، من الشمال، بلنا تعرض لنقص هائل من المعلومات الآتية من الشمال، مما يقلص قدرة الإنترنت كوسيلة مشاركة ويمنع كثيراً من الأفارقة من استخدام قنوات الاتصال هذه، أنها تجعل منا في إفريقيا مستهلكين رئيسيين لا مشاركين، ولا بد من البحث عن طرق ووسائل للتصدي لهذا الخلل، إضافة إلى القضية الخلافية لما أصبح يعرف في جزئنا من العالم "بالاستعمار الثقافي".

لنا نترك جيداً، صور إفريقيا التي تميل إلى الهيمنة على التقارير التي تصدرها أميركا بشكل خاص، حول القارة والتغطية العشوائية والمصطنعة لأحداث الدولة التي تقل في فراق ما بعد فترة الحرب الباردة.

إن الانتباه ينتقل بسرعة كبيرة من أزمة إلى أخرى حتى أن الشماليين لا يتلقون أية معلومات أو مضمون بخلاف مفهوم، ليكتشفوا بالعالم المحيط بها لقد تحدثوا والذين ليتمان عن وسائل الإعلام على أنها "شعاع مصباح كشاف يتحرك بلا توقف، يثقل مضجعا ثم مشجداً آخر من الظلام إلى النور، والناس لا يستطيعون أن يقوموا بعمل العالم بهذا الضوء وحده".

لكن، لن تغطية إفريقيا تتم بطريقة معينة، وتوضع التقارير المزججة بناء عليها، فأنني لا أركي المحاولة الأخيرة الرامية إلى إحياء، نظام الإعلام العالمي الجديد في إفريقيا، بيجور، من قبل وزراء الإعلام للبلدان غير النهازة الثلاثين، بالدعوة إلى إعادة بحث هذا النظام (NWICO)، ومناقشة هذا الموضوع في الأمم المتحدة، فإن مجموعة الأقطار غير النهازة، بما فيها زيمبابوي، مصر، ماليزيا، والصراخ، من بين دول أخرى، تقص على تجديد القيود على الصحافة.

إن التعلق الأفريقي بأن القيم الأخلاقية الغربية، أو سيطرة الشمال الأخلاقية على الجنوب، لم تخدم قضية التنمية الوطنية في إفريقيا، مما أدى إلى NWICO، يظل صالحاً حتى اليوم، "و أن موفري المعلومات والحكومات على حد سواء تتعامل بطرق ووسائل لضمان تدفق معلومات أكثر عدالة من الأقطار الصناعية في الشمال إلى الأقطار النامية والمختلفة في الجنوب، والعكس بالعكس. لقد قيل إن التنمية المستقيمة في الجنوب لا يمكن أن تحدث إلا إذا تم اتخاذ خطوات للتصدي للخلل الصارخ في تدفقات المعلومات، وإذا لم يتسلح الناس في هذه الأقطار الجنوبية بالقدر على تجديد أولوياتهم واعتماداتهم للتنمية والمشاركة بشكل كامل في الموارد حول القضايا العالمية.

بدلاً من إحياء NWICO، فإن الأجوبة تكمن بلا شك في إعلان وينهوا نفسه، الذي يدعو إلى تصدي وسائل الإعلام، بما فيها تمكين وسائل الإعلام المحلية من معارضة القيود على الإعلام الأجنبي والمحلي كما يتصوره اللاتون بإحياء NWICO، أن تنمية وسائل الإعلام، إضافة إلى استقلال وحرية الصحافة أمر أساسي للتنمية، كما يدور، حسبما اعتقد، إلى التمتع في ملكية وسائل الإعلام.

ولا بد لي أيضاً من الاتفاق مع منظري المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، الذين يعتقدون أن قوى السوق قد أخفقت إلى حد كبير في ضمان تصفية وسائل الإعلام، وبالأشارة أيضاً إلى وسائل الإعلام الجيدة، فإن الهيمنة المتعددة

الإلكتروني والإنترنت يتجنان في المنطقة. هنالك مشروع يعرف بـ (MISA NET) يربط المنظمات الأعضاء في معهد الإعلام في إفريقيا الجنوبية (MISA)، في الأطار المختلفة في المنطقة الإلكترونية، كما أن عمل المعهد الإعلامي (MISA) قد تميز بشكل كبير بالبريد الإلكتروني e-mail لإيصال أخبار حرية الصحافة إلى أجزاء مختلفة من العالم، لقد كانت هذه العملية أكثر كلفة وأكثر استنزافاً للوقت حين كانت تتم بالفاكس أو بالهاتف، قبل مدة ليست بعيدة. ومثاله عدة مشاريع أخرى مماثلة في المنطقة.

لكن بينما أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين إمكانية وصولنا إلى المعلومات في إفريقيا، فإن علينا أن نضع في الاعتبار أن الإنترنت، مثلاً، عرضة للقيود والأنظمة والفساد، شائتها شأن أي وسيلة أخرى، ويمكن أن تدفع القيام بمحاولات أخرى لإزالتها، من قبل الذين يخشون الوصول المفتوح إلى المعلومات. فالإنترنت تظل عرضة لنقص الاتهاد، الرقابة، الدعاية السيطر والاحتكار، مثلاً هو حال وسائل الاتصال التقليدية الأخرى.

وفيما يتعلق بالسياق الأفريقي أيضاً، تظل الإنترنت وسيلة مثقاة حين تظهر الإبحاث أن 75% من الأفارقة الذين يعيشون اليوم أن يستطيعوا أن يقرأوا أو يتلقوا مكالمة هاتفية خلال حياتهم.

ولا ينبغي لهذا أن يقلل من استخداماتها، ولا بد من التوصل إلى طرق ووسائل لتقريب الإنترنت لمستخدمي الذين لا يتمتعون بإمكانية الوصول إليها. فظالما أن المعلومات التي تمرر بقل هذه الوسائل متوفرة لأكثر عدد من السكان، فمن المؤكد أنها ستملك إمكانية تشجيع بهدف للحرية والتطوير.

إن حماية الحريات الأساسية، في إفريقيا واماكن أخرى، ينبغي أن تكون صياغة سياسة الإنترنت، وضمان الحد الأقصى من المشاركة، ليس فقط من قبل التكنولوجيا ولكن أيضاً من قبل المجتمع المدني.

قد لا تتفق حكومات كثيرة في إفريقيا مع كلمات القاضى الأمريكى في حكم على تعدد استراتيجيات لقوانين أصول الاتصالات في الولايات المتحدة، من قبل حركة حريات مدنية أميركية والذي قال: يمكن وصف الإنترنت بصيغ عالمي لا ينتهي، وقد لا تتطابق الحكومة تلك الحديث من خلال قانون أصول الاتصالات، إن الإنترنت، كأكثر شكل للحديث الجماهيري مشاركة فإنها تستحق أكبر حماية من التدخل الحكومي.

وقد ينطبق هذا على أجزاء كثيرة في الشمال، لكن أكثر وسائل الاتصال مشاركة في إفريقيا، تظل الأداة، ولا بد أن تشير إلى أن هذا التفاوض بين الشمال والجنوب أو أماكن أخرى، يوسع النجوة بين هذين "العالمين".

هناك تشريع في عدة أقطار إفريقية يمكن أن يستفيد، وقد استخدم في تقييد المعلومات على الإنترنت، فالرسوم الرئاسي الذي حفر عدد ٥ شباط ١٩٩٦ من صحيفة البيوست في زامبيا، طبق على جميع أشكال الصحيفة بما فيها عند الإنترنت. ومع أن السند المعنى قد أزيل من موقع الإنترنت، فإنه لم يبق من قاربه في الخارج، لذلك فإن أي شخص يصل إلى الإنترنت يمكن أن يصل إلى العدد المعطور من الصحيفة.

هذا الحادث يثير السؤال الرئيسي فيما إذا كان مقدمو الإنترنت سيقفون على مقاومة العملات الحكومية من هذا النوع، حيث أن معظم مقدمي الخدمة شركات تجارية لا ترغب في التصدي للسلطات. أما النطقة الثانية، وربما تكون أهم، فإنها في الوقت الذي سمحت فيه الإنترنت

الاقتصادية الحكومية، شرط مسبق للتطوير. وفيما بدأ خطة إيجابية اعترفت الحكومات الإفريقية وتبنت إعلان وينهوك الصادر عام ١٩٩١، من خلال وزراء الإعلام في منظمة الوحدة الإفريقية، ثم من خلال وزراء الإعلام في مجموعة تنمية جنوب إفريقيا، وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان، وأعلنت يوم الثالث من أيار، الذكرى السنوية لإعلان وينهوك، اليوم العالمي لحرية الصحافة.

لكن التزام كثير من الحكومات الإفريقية بإعلان وينهوك كان عرضة للتساؤلات في كثير من الأحيان، وكما هو حال كثير من التعهدات بالدمقرطة، أصبح الالتزام مجرد تعهدات في المناسبات. ومع أن انتخابات ديمقراطية كانت تعد في كثير من أقطار القارة، وبينما أقيمت أنظمة حكم متعددة الأحزاب، فقد استمر انتهاك حرية الإعلام والتعبير الذين يعتبران حجر الأساس للديمقراطية.

استطيع القول أنه لأم جوي، عند التطلع إلى جدول أعمال عالمي للآلاف الثالث، أن المبادئ التي جسدت في إعلان وينهوك والتعهدات للماتة في أجزاء أخرى من العالم، لا ينبغي فقط قبولها من حيث المبدأ، وإنما يجب أيضاً تطبيقها فعلياً. فهو شيء أساسي لبقا، لية ديمقراطية وكثيفة أساسية لتخصيص الوصول إلى، وتسجيل تبادل المعلومات المفتوح، في القرن المقبل.

تسمى منظمات كثيرة في إفريقيا إلى تسخير التكنولوجيا في محاولة لتحرير تدفق المعلومات في قارة تعاني في أغلب الأحيان من حلقاات اتصال سيئة، وهذه الجهود تتم في الغالب بوجود حكومية، وفي أقطار، كثير من سكانها محظوظين إذا كان لديهم جهاز راوتر أو استضافوا تصليح الجريدة التي تقع بين أيديهم أحياناً، ناهيك عن مجرد التفكير في الإنترنت.

إن قضية الاتصال قضية مركزية لتطوير الإنترنت في إفريقيا، فبينما يوجد في الولايات المتحدة حوالي ٥٠ خطاً هاتفياً لكل ١٠٠٠ مواطن، وفي السويد حوالي ٦٨ خطاً لكل ١٠٠٠ مواطن، فإن شخصاً واحداً من كل ١٠٠٠ في إفريقيا يستطيع الوصول إلى هاتف...

ويمكن القول بلا أدنى شك أن ملايين الناس من الدول إلى أفغانستان أن ينعموا بالهواتف، ناهيك عن الطريق إلى المعلومات مع حلول عام ٢٠٠٤.

هذه الآراء يقدمها الصامولون الآخرون في الإعلام في إفريقيا، أن باباكار فول، من وكالة بأن افريكا نيوز التي بدأت مؤخراً في توزيع الأخبار والمعلومات من خلال الإنترنت، منزعج من حلقاات الاتصال الرديئة في القارة.

وفي الوقت الذي قد يكون فيه اضطراب الاتصالات في إفريقيا تكسة لكثير من العاملين في الإعلام، فليس هذا بالضرورة راسماً، ويتبدل للمنظمات الإعلامية لفعل ما تستطيع لاستغلال تكنولوجيا الإعلام الجديدة.

أليس إسلام علي، السكرتير العام للمؤسسة الصحفية الباكستانية (PPF) يشعر أن من غير المنطقي، في هذا العصر من ثورة المعلومات، محاولة وقف تدفق الأخبار ووجهات النظر. إن الطريقة الوحيدة لمواجهة التحديات في تعزيز اللوائح الخلاقة لدى أربانتا حتى يستطيعوا أن يتأقروا نظراهم الغربيين بشكل متكافئ.

إن عمل معهد الإعلام في إفريقيا الجنوبية (MISA) قد استفاد من التكنولوجيا الجديدة، وهو يبحث باستمرار عن الطرق والوسائل لجعل الإعلام

قال اليكسي دي توكسفل إن الصحافة هي الأداة الديمقراطية والرئيسية للحرية

إذا كان مثلك تقبل ودعم عالين لتحقيق كون حرية الصحافة أحد الأعمدة الرئيسة للديمقراطية، وإن إقامة صحافة تعددية مستقلة وحرية الحفاظ عليها وتحميها أمر ضروري لتطور الديمقراطية والحفاظ عليها في دولة ما، وللتنمية الاقتصادية، فإن مهمة وضع جدول أعمال إعلامي عالمي للآلاف الثالثة ستكون أسهل، لكن وضع حرية الصحافة عالمياً، يخفف حالياً، تحقيق هذه الأهداف.

يمكن القول أن التقدم التكنولوجي في حقل وسائل الاتصال الجديدة وتدفق المعلومات، يمكن أن يضعف هيأة التي حد كبير، إذا لم يستطع الصامولون في الإعلام أن يكتبوا بحرية وإذا لم تكن أغلبية الناس تلك إمكانية الوصول إلى المعلومات.

إن التوزيع الكفؤ للمعلومات من نطاق محلي إلى نطاق عالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الديمقراطية، وممارسة الحريات الأساسية للرتبة بها، وإن أي نوع من توزيع المعلومات يتأثر بسهولة توزيعها، كما أن عبارة "القوة المالية" تعني "قوة" معطاً تعني "الناحية المالية". لذلك فإن الاتجار الصناعية و/أو الإنترنت يمكن ويجب أن تستفيد من توزيع المعلومات من قرية إلى أخرى معاً هو ناحية التوزيع من قارة إلى قارة.

هنالك من يتفق مع رأي صموئيل هنتنغتون بأن "الدع العالمي للديمقراطية ينتقل من نصر إلى آخر، لكن الآخرين قد يتحولون، وهم على صواب حسب رأيي، أن هذا الرأي الحاصل بالنشوة ليس مبرراً تماماً، في السياق الأفريقي بصفة خاصة، قد يمكن تطوير الديمقراطية متصفاً بنوع أقل تفاؤلاً، ومع أنه صحيح أن تقول أن كثيراً من غرب أفريقيا مثلاً قد انتقلت إلى الديمقراطية في السنوات القليلة الماضية، فإنها في أغلب الأحيان، عملية هشة وضعيفة جداً تتصف في بعض الأحيان "بخطرة إلى الأمام وخطفين إلى الوراء".

في الثالث من أيار ١٩٩١، أقدم مؤتمراً للعاملين في الإعلام الإفريقي على خطة لثروية بالتخلي عن نظام المعلومات والاتصال العالمي الجديد (NWICO)، وهو نهج إعلامي عالمي سعى طوال أكثر من عقد إلى وضع السيطرة على الأخبار والمعلومات في أيدي حكومات الأقطار النامية. وكان هدف السياسة ظاهرياً، معالجة

الا توازن بين تدفق الأخبار والمعلومات من الأقطار النامية في أوروبا وأميركا الشمالية إلى البلدان الأقل نمواً في الجنوب. ويمكن القول أنها فشلت في تحقيق هذا، وبدلاً من ذلك، فإن الفترة مثلت نقطة ضعف في تاريخ العالم الأفريقي، حيث شاع انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الإعلام وحرية التعبير، حين أصبح كثير من وسائل الإعلام ليس أكثر من أداة دعائية في سياسة حقبة الحرب الباردة، كما انصرفت هذه الفترة بتكسات سياسية واجتماعية واقتصادية في الأقطار الإفريقية مما أدى إلى ركود وتراجع.

إن لفترة نظام المعلومات والاتصال العالمي الجديد (NWICO) قد فقدت الزخم وأصبحت سيئة السمعة، حيث أن الحكومات بدلاً من السعي إلى تقوية التطور وتشجيع تدفق المعلومات، سعت إلى السيطرة على العملية. وبعد حوالي عشرين من الزمن، قال المحررون والناشرون والمذيعون الأفارقة الذين صاغوا "إعلان وينهوك" أن حرية تدفق وتوزيع الأخبار والمعلومات والآراء والأفكار، من خلال إعلام مستقل عن السيطرة السياسية أو

في السياق الافريقي للألفية الجديدة



الجنسيات قد أدت إلى قمع التنوع والاصوات
الاعلى
هذه المحرر تنطبق على الانترنت مثلاً تنطبق
على وسائل الاعلام الالكترونية والمطبوعة.

الحكومات، وسائل الاعلام والعولمة

"هناك مكسيكي، تكافح للانفصا - على
الديمقراطية والمطومات وهناك مكسيكي آخرى
تتمسك بماضى حافل بالعرف وعزم التمساح
وتتاهما مخترجاتان للتفجير التكنولوجي وثمة
الصوب".

ان الحكومات في افريقيا، مثلاً هي في بلدان
اخرى، قد استجابت بشتى الطرق لعولمة وسائل
الاعلام، وانسجرت موجة التناول لدى العاملين في
الاعلام لراء قبول منظمة الوحدة الافريقية وتبنيها
لاعلان ويندهوك، بحسب ان التصفح ان معظم
الحكومات ابدت، من حيث المبدأ، الدعوات لوسائل
اعلام مستقلة، متحررة من الكوابيس السياسية او
الاقتصادية، لكنها، عملياً، واصلت التمسك بـ
الانتماءات، السمية، ولهذا السبب فان
المرء الى احياء **NWICO** من قبل اجتماع وزراء
الدول غير النحازة في ابوجا، تشكل سبباً للقلق.
ان دعاء **NWICO**، منظري التنمية، قالوا -
وهم محسوبون في بعض النواحي - ان وسائل
الاعلام الاجبارية التي يهيمن عليها الغرب، مالت
الى تجاهل او تحريف الأحداث في الاقطار النامية.
لكن بدلاً من مناصرة استقلال وتنمية وسائل
الاعلام الافريقية، اتفاد كثير مما كان يعتبر
"استعماراً ثقافياً" فقد بدأ بعملية اعادت للحكومات
نفسها، بوجوبها، الحق في التدخل، و / او تقييد
وسائل الاعلام، بما في ذلك استخدام الرقابة، وفي
كثير من الحالات، دعم وسائل الاعلام من الاموال
العامة، وادى هذا الى نفس الوضع الذي دفع
المصحفين الافارقة، الى وضع اعلان ويندهوك،
والتالي انتهاء عهد **(NWICO)** ان مكدا املوا.
ان **NWICO** انتمت، بطرق كثيرة، بنهج
مستقل ازاء وسائل الاعلام، فاضعفتها للحكومة،
عن طريق الرقابة والاذمنة.

ان الحكومات قد ابدت، الى حد كبير، اراء
الرئيس التانزاني السابق، جوليوس نيريري، الذي
اعلن، حتى قبل استقلال بلاده، ان "الاصوات
الجيدة التي يمكن سماعها في المعارضة هي
الاصوات قلة من الانبياء اللامسؤولين الذين
يستغلون مزايا الديمقراطية ذاتها - حرية
المصاحفة، حرية التجمعات، حرية النقد، لالهأ،
الحكومة عن مسؤولياتها ازاء الناس بخلق
مشكلات تفس القانون والنظام... ان على الحكومة
ان تصدى بحزم وبشكل فوري للمهاجرين، فالبلاد
لا تستطيع ان تحتل خلال هذه السنوات الحيوية
من حياتها، ان تعامل مثل هؤلاء الناس بنفس
الدرجة من التسامح الذي يمكن السماح به بامان
في ديمقراطية قائمة من زمن طويل" (١١).

ان اعلان ويندهوك لعام ١٩٩١ قد حل محل
NWICO كسياسة عامة لسياسة معلومات
واتصال على نطاق عالمي، والذين ساهموا منها،
هنا في افريقيا، في تبني هذه الوثيقة التاريخية.
فخوبون بانها ولدت في قارتنا، لكن كثيرين منها،
دعاء وسائل الاعلام الحرة والمستقلة، نعي دائماً
هشاشة وضع ديمقراطيتنا، وكذلك الحريات التي
بداننا الآن بالتمتع بها.

نبذة من اعلان ويندهوك

ان تنوع ملكية وسائل الاعلام امر ضروري
لمصاحفة حرة في ديمقراطية تقوم بشكل كثر.

جاء "سابقاً لاوانه" قبل ان تهدا النشوة لدى سماعه
يقول "ان الانترنت اهم وسيلة لفتح افريقيا على
العالم، انها مستقبل الاتصال على صعيد عالمي،
وافريقيا ليست متخلفة كثيراً كما يعتقد البعض،
فان علينا ان نتذكر انها تحتاج الى وقت اطول
قبل ان يقال انها تساهم نحو جدول اعمال الامم
المتحدة بانهاء ويلات الحروب، والقضاء على الفقر
والتخلف وتعزيز الديمقراطية.

وكما يقول كوفاش فان السوق يحكمه منطق
المصلحة الذاتية الاقتصادية، ومصاحفة المصلحة
العامة معنية بمصالح المجتمع المدني، بتطبيقها
الناتج، فان علينا ان نتصدى لتحديات كالتى مطها
مؤخراً، مؤتمر نظمته مؤسسة فريدريك ايبرت في
تشنين الاول ١٩٩٦، حيث طلب في المؤتمر بذل
جهود اكبر للسماح لما يسمى بالانطار للتخلفة ان
تساعد في تخطيط التوجه المستقبلي للانترنت،
لتسهيل الوصول الى المجتمعات الريفية والهامشية.

ربما يبيع وسائل الاتصال القائمة، والسعي الى
ضمانات بالا تصبغ الانترنت، لتي يعتقد الآن انها
ذات امكانات عظيمة كاداة تربية، مجرد وسيلة
تسويق.

هناك من يشعرون، ولديهم مايبرر شعورهم،
بان فجوة الوصول الى المعلومات بين من يملكون
اللقطة التي يمكن عندما ان نعلن الفزاعة في جوارنا
وبين المحرومين، تتسع يومياً، وان عبارات مثل
"طريق المعلومات" لا معنى لها، ويبدو ان أي شكل
من اشكال حلقة الانترنت حلم لا يمكن تحقيقه
لانغلبية الاقطار الافريقية. كما اننا لم نصل الى
اللقطة التي يمكن عندما ان نعلن الفزاعة في جوارنا

الفضاء، ولا يمكننا، طوال حياتي، ان اتخيل كيف
يمكن للانترنت ان تحوّل حلو التقليد الجوري لكثير
من الصحف الصغيرة ومصحفات الاذاعة التي
ضلّت من اجل الحرية والديمقراطية امام كثير من
المخاضات الصعبة، مالم يكن هناك اعادة ترتيب
للأولويات.

ينبغي لوسائل الاعلام التقليدية ان تكون
شريكة في وسائل الاعلام الجديدة وضمان تعددية
ملكية وسائل الاعلام، ليس فقط في قارتنا، بل في
كل انحاء العالم. سيعمل بشكل مؤكد كمانع
للتأهلي الديمقراطية، وإذا تم استخدام الحاسوب
والاخبار الصناعية بشكل مناسب فان من المؤكد ان
يتم استخدامها لنقل الاخبار والمعلومات ليس فقط
من الشمال الى الجنوب، وانما العكس بالعكس.
وبما اهم، لتفاهل اقليمي يستند الى المجتمعات
من المؤكد ان هذه القضية المثيرة للجدل، تحتل
المرتبة الثانية بعد اولوية تشجيع حرية الصحافة
على نطاق عالمي، وهي واحدة من اهم القضايا امام
هذا المؤتمر لمناقشتها والحوار حول كيف يمكن
استخدام التكنولوجيا الجديدة لشى، أكثر مما هو
الآن، من اجل تعزيز مثالية الراي للعالمى الوارد
في عنوان هذا المؤتمر وبالتحديد... الاتصال من
اجل تعزيز السلام، التنمية الديمقراطية، واحترام
حقوق الانسان والحريات الاساسية في القرية
العالمية.

* رئيسة تحرير صحيفة التامبييان والتي
تصدر في وندهوك بناميبيا

"ان الشروط الاساسية لتعزيز ثقة الناس
بانفسهم هي الوصول الى، واستخدام الوارد التي
تتمتعهم من التعبير عن انفسهم بحرية، وايصال
اكثرهم الى الآخرين، وتبادل الافكار مع الآخرين،
والملاعهم على الأحداث في العالم، خلق ومراقبة
انتاج للمعرفة والمشاركة في موارد العالم المعرفية.
وبذلك يمكن لوسائل الاعلام الاجتماعي ان تخدم
كالية لسد الفجوة بين الاغنياء في المعلومات
وقرائها، ولا يمكن تجاهل اهميتها كاداة لتعزيز
ثقة الناس بانفسهم.

لا يقتصر تساؤل تعددية اصوات وسائل
الاعلام على افريقيا، فكما يقول القيم على مؤسسة
نيمان في جامعة ماريلاند، بيل كوفاش: "... ان
الكثير من ممارسون المصاحفات على وسائل
الاعلام الآن هم خارج الصحافة، وهم في اغلب
الاحيان معادين لاهام المصحفين للمتمتع في مراقبة
الامر".
انه يطرح سؤالاً ابرارد معظم العاملين في
الاعلام فيما يتعلق بوسائل الاعلام الجديدة،
والتحديد: هل الثورة الرقمية بداية أم نهاية العصر
الذهبي لصحافة حرة؟ وقد اجاب كوفاش نفسه
بالقول انه قد تكون احد الامرين. فمن المؤكد ان
قوى السوق القوية والقوى للمصالح الذاتية
الاقتصادية منظمة، وجادة في عملها لجعل هذه
الثورة تصالح حاجاتها، وفيما يتعلق بالسباق
الاميركي، فان هذا واضح في ضبابية الخطوط بين
الترفيه والاخبار.

وكما يؤكد الكثيرون، فقد يكون الامر قضية
وقت قبل ان يصبح العالم بأسره محاطاً باسلاك،
لكن الواضح في الوقت الحالي ان التكنولوجيا
الجديدة، مع بعض الاستثناءات، تستفيد من جمهور
مستعلم وامن مالياً، "قد تكون الانترنت، أكثر
الواضحة جسداً على وجه الأرض، لكن حين تتوقف
وتنكر، فانها بطريقه أو اخرى، مجرد أداة اخرى
لتقديم المعلومات..."

في سياق هذا المؤتمر، فان هناك مايبرر القول
ان فعاليتها محدودة، اذا وصلت الى صفة، فكيف
يمكن الاستفادة منها، في ضوء القيود المفروضة
على الاتصالات السبئية، وتكاليف الحواسيب
ومستويات الامة، لمصلحة المحرومين على الأرض؟
انها قضية تحتاج الى تمييز.

في ضوء هذه الخلفية فان رأي بيل غيث بان
الانترنت كانت مؤهلة لفتح افريقيا على العالم، ربما

بمهاستها، وبخاصة حيث كان كثير من وسائل
الاعلام في الديمقراطيات الناشئة والراسخة في
الشارة الافريقية، خاضعة، تاريخياً، وعلى مر
العقود، للرقابة و/او الاحتكار الحكومي المباشر.
لكن عندما بدأ التمييز العنصري يتهادى في
ناميبيا، ثم في جنوب افريقيا، ابرز انظار
الصحف والمجلات "البميلة ذات الملكية الخاصة،
انهيار ديكتاتوريات الحزب الواحد في عدد من
الاقطار الافريقية، معلناً بداية عهد ديمقراطي
جديد.

ان النشوة، في بعض الحالات، لم تدمّر طويلاً،
ولم تتردّد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً بالمداني،
الديمقراطية على صعيد الممارسة، وكما قال زميل
افريقي فان عدداً قليلاً جداً من الزعماء الافارقة
يستطيعون ان يميز بين ناقد وخائن.
ومرة اخرى، فانه لا يمكن الاعتماد على قوى
السوق وحدها لتحقيق تنمية اعلامية. ويمكن رؤية
عكس ذلك في كل انحاء العالم - بما فيها افريقيا -
حيث تسبب قوى السوق تركيز ملكية وسائل
الاعلام وغياب التنوع كعامل مؤدّ سببته
ديكتاتوريات الحزب الواحد خلال فترة الحرب
الباردة. انها اولوية اولى ان تكون الصحافة حرة،
لكن يجب ان تتصف ايضاً بقدر من المسؤولية
الاجتماعية من اجل تحقيق الاهداف التي وضعت
في هذا المؤتمر وهذا الامر ينطبق على افريقيا
وعلى الخارج ايضاً، مع ان السياق يختلف.
وفي الوقت الذي يمكن فيه للديمقراطيات
الوليدة ان توفر الاطار لوسائل اعلام مستقلة
وتعددية للتجدي في افريقيا، فان ا لبقاء في واقع
الحال امر صعب، فاسواق الاعلانات محدودة،
والمبيعات بالنسبة لوسائل الاعلام المطبوعة، صغيرة
جداً لا تستطيع ان تظيل بقاء كثير من المطبوعات،
ان الضعف المستمر والزوال في غياب ديمومة
اقتصادية، يثني المصحفين الشبان، ويسلبنا
حلقات المعلومات الحيوية مع المجتمعات.

وحثي التحركات نمو الاذاعة "غير المنتظمة"
في عدة اقطار افريقية لم تصل الى تنوع حقيقي
في الاصوات الاذاعية، كما ان مشكلات التمويل
تجتاح وسائل الاعلام الاجتماعي، المهمة جداً في
قارتنا، وبخاصة في المجتمعات الفقيرة التي لا
تستطيع الوصول الى المزيد من الاخبار ذات
الاتجاه السائد. ان من المهم جداً تمهيد ثقافة
ديمقراطية وحقوق انسان على صعيد القاعدة،
والا فان المقولة انها ترف للناس الذين يقيمون
عليها سوف تكتسب الزخم بما يخلف من آثار
سلبية على الديمقراطية على صعيد عالمي.

هكذا جعلت الاتصال

الاقتصاد والاسواق المالية

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المت

ليستر دورو *

لا شك ان التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ستقوم مع مرور الزمن بأحداث ثورية في عالم الأعمال، كذلك التي أحدثها اختراع الكهرباء قبل قرن من الزمان. ويبدو ان هذه الاختراعات ستأخذ ثلاثة عقود قبل ان تتطور بشكلها النهائي وقبل ان تحدث الآثار الاقتصادية الكبيرة التي سيتم تذكرها بها.

ومعنى الأسباب التي يمرى لها هذا البعد الزمني هي الاتصال الاقتصادية، قلنا ان تقارب الهبوط الكبير والسريع في اسعار أجهزة الحاسوب باسعار للمصانع الكهرومائية بعد اختراعها وانتشارها، فانخفاض سعر المصباح الكهربائي أدى الى تحويل الليل الى نهار واصبح وسيلة أساسية من وسائل الإعلان واستعمل في التوعية حول امور السلامة العامة. كما استعمل أيضاً في أمور كإعطاء إشارات ضوئية في أجهزة ميكانيكية سواء كانت هذه الإشارات لسبب أو بدون سبب، والتكنولوجيا التي ستصبح رخيصة في آخر الأمر سيكون لها استخدامات أكثر من التكنولوجيا التي كانت يوماً ما باعثة للشمس. وأيضاً الكثير من أسباب بده ظهور آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي اجتماعية، فالطرق المصححة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة تم اكتشافها ببده، وحينها ظهرت آثارها الاقتصادية ببده أكثر. فأن ما يبدو بالطرق الواضحة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لم يكن واضحاً في الماضي، فعلى سبيل المثال، لقد طلب الناس الكثير من الوقت لأن يتعلموا بأن الانفصالية (البيرة) الأساسية للمحركات الكهرومائية بالمقارنة مع محركات البخار لم تكن فقط صيانة أقل ووقت أقل، بل وبالطاقة الإنتاجية الموزعة التي حررت الآلات من أنماط التوزيع الطولي المعروف في المصانع التي تستخدم الآلات البخارية مما مكن من وضع محطات العمل في وضعية مختلفة على أراضيات المصانع.

وحتى التكنولوجيا الثورية لها آثار اقتصادية تشبه آثار النهر الجديدي للعرف بأنه بطيء ولخم وجارف وواسع. ولما يلاحظ الناس التغيرات (من البخار الى الكهرباء) ولكن في آخر الأمر تقوم التكنولوجيا الجديدة بتغييرات جذرية في التضاريس الاقتصادية العالمية. وبالمقارنة، فإن الآثار الحقيقية لثورة الاتصالات والمعلومات يمكن في الآمام وليس في الخلف.

تجارة التجزئة

في خلال عشر سنوات، سيصبح من الممكن تكنولوجيا إغلاق كافة محلات بيع للفرق التقليدية في العالم وشراء كل شيء إلكترونياً، فالآلات من الستين من تجارة التجزئة قد قاومت على نهائيتها، فلقد أصبح التسليم السريع للبضائع للشرطة عن طريق الكاتالوجات والفاكسات والتليفونات جزءاً رئيسياً من تجارة التجزئة في الولايات المتحدة. وقد قاومت محلات بيع برامج الكمبيوتر على الاختفاء في الولايات المتحدة ذاتها، فالشراء من طريق الكاتالوج أرخص وأسهل وغالباً أسرع.

وقد مكنت عملية "الشراء من بعد" هذه الشركات الأميركية من تجاوز عقبات تجارة التجزئة التقليدية في اليابان لتصبح قوى لها اعتبارها في مبيعات أجهزة الحاسوب الشخصية والملايين، ولقد أصبح ما كان يعتبر بالحاجز الذي

لا يقهر، الا وهو متاجر التجزئة التي يملكها او يديرها متجرون يابانيون، أصبح الآن حاجزاً يمكن اجتيازه. ومبيعات محلات الانترنت تتزايد بشكل لا يصدق، فلم لا تقوم بشراء بضاعتك من متجر انترنت يقوم بتسليم خيارك من البضاعة الى بيتك في اليوم التالي مباشرة من المصنع؟ فتاجر التجزئة في هذه الحالة يمكنه ان يبيعك السلعة بسعر أرخص لانه لا يدفع مقابل تخزين بضائعه، في الوقت الحاضر، على المشتري ان يفكر من ضمن قائمة من المتاجر التي يريد بها على جهاز الحاسوب ولكن عليه ان يتجول داخل الغضاء للتخيلي للمتجر حيث عليه ان يدفع امامه عربة للمشتريات داخل الأرفعة التخيلية في الحاسوب ليختار ما يريد.

وسيتج استبدال الطريقة الحالية التي تجري بها عملية التسوق من طريق التفرزين بطريقة أخرى يتفاعل فيها المشتري والياتر، حيث يجب للمشتري ما يريدون ومن ثم يشاهدون عرض فيديو للمنتجات البديلة التي قد يشتريونها، وهناك تكنولوجيا تجعل المستهلك يشعر بالسلعة التي يراها ما يسول الأمر.

ولكن التسوق ليس مجرد الشراء باقل سعر ممكن، فهو أيضاً تجربة اجتماعية، فمراكز التسوق الجديدة تنبئ على انها مراكز تسلية حيث يعتبر التسوق شكل من أشكال التسلية، وللتغلب على مشكلة ازدياد مبيعات الكتب عن طريق الانترنت، تقوم مراكز بيع الكتب بأعادة ترتيب أوضاعها بحيث تجعل الزبائن يشتررون الكثير بينما هم يشربون القهوة ويتحدثون الى محالبيهم.

فهنا تبرز مشكلة ان الناس مخلوقات اجتماعية تحب ان تبقى في مجموعات، لذا فإن بعضاً ما يشتررون يفضلون شراءه في اطار تسوق اجتماعي، ولا تعرف بعد ماذا وكم من الاحتياجات سيقيم الناس بشرائها في ظروف اجتماعية عالية وماذا سيريدون ان يشتروا في ظروف التكنولوجيا. لكننا نعرف ان تجارة التجزئة التقليدية ستصغر، وربما ستصغر كثيراً، والأسؤال كم بالتحديد ستصغر فالاجابة على ذلك تكمن في علم الاجتماع وليس في التكنولوجيا.

التعليم

سيصبح الفيديو التفاعلي أول تقرير تكنولوجيا كبير يؤثر في الجامعات عبر السنوات الالف للامضية، حيث كان وما زال من المعتاد ان يستعمل الطالب الأشرطة الخشبية للكتابة والشرح. لكن الكثير من طلاب المستقبل لن يفسحوا للكتاب الى الأستاذ لتلقي الدروس حيث سيتم إحصار الدروس بطريقة الكترونية الى التلاميذ. وعلى سبيل المثال ستقوم (جامعة) هذه السنة والمرة الأولى في تاريخها ببدء برنامج مراسي يمنح الطالب في نهايته درجة الماجستير في تصميم الأنظمة والأدارة دون الحاجة لوجود الطالب بلحل الحرم الجامعي. ويتنشر الطالب حالياً في عرض الولايات المتحدة، وتربياً سيصبح للجامعة طلاباً في مختلف انحاء العالم حيث ان دورات مسافات الانترنت التفاعلية في ازدياد مستمر.

يطرح آل تعليم الإلكتروني في الدول النامية حلاً لمشكلة تدريب المعلمين التي تحد من سرعة

نشر العلم في افريقيا، وستتمكن هذه الدول من فتح صفوف تدريس مواضيع لم تدريس من قبل في تلك، الثانية نون الحاجة الى إرسال معلمين الى هناك.

ولان تضمن لاساليب التعليم الإلكترونية التوزيع المتساوي لكل انواع المعرفة، فالأفضل في بعض انواع التعلم وفي بعض التدريس البديلة التوزيعية الحقيقية بينما الأفضل انواع أخرى من التعلم والتدريس ان تتم في بيئة غير فيزيائية، ومعرفة انواع التعليم التي ستجذب التكنولوجيا تتطلب بعض الوقت، وربما سيختلف التدريس الإلكتروني الجيد وطرق الشرح وتقديم المواد عما كانت عليه في الغرف الصفية. ومع الوقت ربما سيختلف ما يريد الناس ان يتعلمه في بيئة اجتماعية عالية وما يريدون عمله في بيئة الكترونية.

ومنا مرة أخرى سيلعب علم الاجتماع، وليس التكنولوجيا، دوراً مهماً في اعادة ترتيب وضع الجامعات والمدارس، ورغم أنه من الممكن للبيئة الإلكترونية ان تحل مكان المدرسين والطلاب الصديقين فانه لا يبدو انه هذا الوضع سيصبح حقيقة، فحقيقة ان البشر مخلوقات اجتماعية تجعل للمدرسين والطلاب يفضلون البقاء معاً حتى لو كان هذا الأمر أكثر كلفة واقل فعالية. فالحمد للظروف الانسانية التي تزيها للمدارس في تقديم بيئة للطلاب ليختلطوا ببعضهم البعض، ولهذا هذا يتطلب تلقى تدريس أقل من مستواهم من مفروصين

الحقيقي من أولئك الذين كانوا قبل اختراع السفر الإلكتروني.

وحين يصبح للكتب الشخصي هو مجرد جهاز كمبيوتر معمول ماذا سيحدث للطلاب على المكتبة فيالتأكيد ستقوم الاتصالات الإلكترونية بتقليص الحاجة الى المكتب الواسعة الفضاء علماً بأن الكثير من الشركات الاستشارية قد قامت بالتخلص من المكتب الشخصية لموظفيها. فالمستشارون العاملون بهذه الشركات يستعملون المكتب العامة، حيث يشكل كمبيوترهم المحمول في هذه الحالة مكتبهم الشخصي، وللجراح في التخلص من مشكلة المكتب يعتمد على مدى النجاح في جعل الموظفين يعملون بروح الفريق دون ان يكون لهم مكتب.

وفي حالة المكتب العادية، يلاحظ ان الموظفين ليسوا في مكتبهم معظم الوقت، فمن خلال اعطاء هؤلاء الموظفين مكاناً إلكترونياً تستطيع الشركات توفير الكثير من النفود المفقودة للمكاتب والتليفونات وأجهزة الحاسوب. فارقاً للتليفون الشخصية وامكانية استعمال اللغات في أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزة التي تعرض صور شخصية لجمل المكتب (الكمبيوتر) يبدو أكثر خصوصية تجعل من المكتب الخاصة أو الفردية غير ضرورية.

والنوم الوظيفي التقليدي يتطلب الحضور الشخصي للموظفين، لكن في المستقبل يمكن ان يكون اللدير في الطرف الآخر من العالم، وحين

«سيتم من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات

اغلاق محلات بيع المفرق التقليدية... ولكن

التسوق ليس مجرد شراء فهو ايضا تجربة

اجتماعية زيادة على ان مراكز التسوق الجديدة

تبنى على اساس انها مراكز تسلية»

يتطلب مناقشة أمور الشركة التواجد وجها لوجه فهذا يدل على عدد طبقات الادارة التي تمتلئها للمعلومات للوصول من أدنى مرتبات الادارة لاعلاها.

ولكن بالطرق الإلكترونية الحديثة (البريد الإلكتروني والفاكس والفيديو الزئي) فإن عدد الموظفين الذين يتصلون مع ممراتهم يزداد مما يصلي علاقة مبنية منزع آخر حيث ستقل أعداد الدلائل الرئيسية. فوجد للقرارات الرئيسية للشركات والمهرم الوظيفي كان نتيجة لامتيازات برزت في القرن التاسع عشر، لكن القرن الحادي والعشرين سيبدو أنماطاً مختلفة من الاتصالات والتتخدام الوظيفي، وربما لا نعرف ماذا سيكون الحال بالضبط في القرن القادم فالتا والتأكيد نعرف ان الحال ستكون مختلفة جداً عما هي عليه الآن.

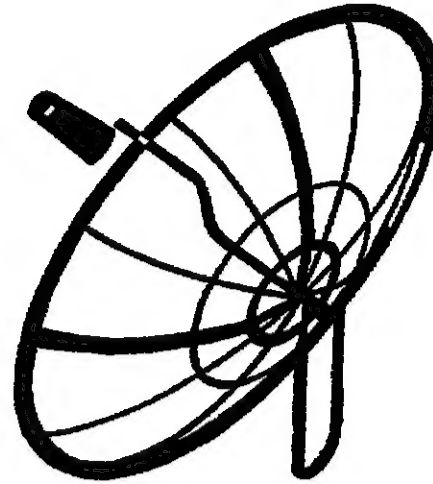
ولكن ما نعرفه حالياً ان أولئك الذين لا علاقة لهم بالاتصالات لن يكون لهم علاقة بالتقصاد، فبدون التمكن من استخدام وسائل تكنولوجيا مثل الانترنت قلن تتمكن الشركات من صناعة مواد منافسة او شراء احتياجاتها او تسويق منتجاتها. فنقص البنية التحتية في قطاع الاتصالات هو سار لمحاولة ادارة اقتصاد دون وجود بنية تحتية كافية لقطاع للأساسيات. فالاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات أصبحت مهمة في عملة التطوير

تنظيم الأعمال

مع وجود أجهزة الفيديو التفاعلية ذات الترميز للمتابعة وذات الاسعار الرخيصة سيصبح من الممكن القيام بالكثير من رحلات الأعمال بطرق الكترونية، وستقل الحاجة الى سيارات الاجرة والشوارع والفتاتك والمطاعم والمطارات، وستعتمد نسبة الانخفاض في عددها على عدد الرحلات التي ستتم والطرق الإلكترونية، فهي حياتي المبنية اقوم حالياً بعمل ما نسبته ٢٥ - ١٠٪ من الرحلات التي كنت اقوم بها قبل عشر سنين عبر الطرق العادية عبر طرق الكترونية، وواضح ان هذه النسبة ستزحف في المستقبل.

وإذا ان العاملين في قطاع السياحة والسفر ان تطوير الاقتصاد العالمي سوف يساهم في زيادة عدد الرحلات ويعوض للنسبة التي سيأخذها السفر الإلكتروني ولكن هل حقا هذا ما سيحدث، فالجيل الذي سيحتاج على السفر عبر الطرق الإلكترونية قد يكون أكثر اعتماداً لإبدائه بالسفر

طورة استحدثت انقلابا في عالم الاعمال



الشبه الذي لا تتمكن الحكومات وطبقة النخبة من التحكم به يمكن ان يدار، ويكلمات اكثر نفعاً لن يباح. وبينما قامت التكنولوجيا الحديثة بتسهيل الاتصالات بين المواطنين فقد جعلت الحصول على متلقين اكثر صعوبة، فيامكان اي شخص ان يتكلم

من حصص السوق، أي تقريبا إلى النصف مما هي عليه الآن. وعادة ما تكون الأقاليم الأكثر حضوراً في فرنسا هي كلها أميركية، وعلى الرغم من الدعم الحكومي للمدع الأقاليم الفرنسية، لكن الفرنسيون أنفسهم لا يقبلون على مشاهدتها، وما ينظر إليه على أنه حماية الثقافة من قبل الأوروبيين، فإن الأميركيون ينظرون إليه على أنه تدخل في التجارة

أحد خور البوتيف، على تسعين من تسعين ألف مكي
الأصل بالبحر، يجرد «بطانة» على مكي
سنوات ليست بالثقيرة سيكن بإمكان كل اميركي
الوصول الى مكي بتصفحه استخدام
رسل قائمة سليبا او ايجابا اذا كان الحساب
دائما او مينا والتزام الالكتروني للتحولات المالية،
وسيتطلب النجاش من البطانة في المنع بل
للشرايات خاصة ستقوم مد البطانة لنيا يدفع
القائرية الشهورية وسيتقرب أيضا بشايع لم يكن من
المكن القوام بها من خلال الشيكات، سيكن من
لكن استعملها كبطانة ليقوم بشراء كاش
الاحتياجات وشراء الدوا الطبية من طريق مكات
البيع وفيرها، وهناك الكثير من الات البيع
والتيقنات العامة التي لا تقلل نسبة البطانات،
واما قد فرت الشركات لكونه الات الكاش
من المصاريف والتي كانت تنصب الى من يجمع

والتجارة الدولية التي كان من المعتاد ان تكون على هامش معظم الاقتصادات اصبحت الآن في

تتبع صفحة ٢٢

فاز احمد الياسين

المبدعون في ثورة الات

رغم أن الثورة ستحسن الظروف الاقتصادية إلا أن نجاد

بقية صفحة ٢١

وتعتبر للشكلة المالية التي حدثت في المكسيك في أواخر سنة ١٩٩٤ وأوائل سنة ١٩٩٥ عن مشاكل عدم الاستقرار المالي العالمي حيث أنه في أي لحظة سيكون هناك حلقة ضعيفة في النظام المالي العالمي. وفي تلك الفترة كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة. وقد نشرت مجلة فوربس قائمة تضم سبع دول أخرى (البلجين واندونيسيا، البرازيل، ماليزيا، تايلاند، الأرجنتين، وتشيلي) التي اعتقدت للحظة أنها يمكن أن تتلقى ضربة مشابهة تلك التي تلقتها المكسيك. ولم تكن ديون المكسيك خارجة عن الملفوف في الكثير من الدول النامية، بل كانت أقل من ديون الكثير من الدول النامية. وبالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي فإن إيطاليا وليجيكا واليونان لديها ديون أعلى بثلاث مرات. ولكن ما حدث حينها كان سيء ما جرى في نيويورك وأيس ما جرى في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي. فبعد كساد عامي ١٩٩٠-١٩٩١ قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار القرائد على حسابات التوفير إلى ٢٪. وحيث أن معدل التضخم الرسمي كان أعلى من ٢٪ فقد كان للودعين يحصلون على قيمة سالبة من الفوائد على وادئهم النقدية. وفي تلك الوقت كانت المصارف في المكسيك تعطى فوائد بمعدل ٨٪ على الودائع مما أدى إلى تدفق المليارات من الدولارات إلى المكسيك. ولكن في بدايات أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ قام الآن غرينسبان Alan Greenspan برفع معدلات الفوائد سبع مرات في فترة ١٢ شهراً وأدى هذا إلى تدفق المليارات من الدولارات خارج المكسيك للاستفادة من أسعار الفوائد الأعلى في نيويورك. وأدى تدفق الأموال خارجاً إلى عجز في الميزان الجاري.

وانخفض احتياطي المكسيك من العملات الصعبة إلى ٣٠ مليار دولار في شباط من ١٩٩٤. وحالاً علم المكسيكيون المطمعن بالانخفاض في الاحتياطي حتى سارعوا لسحب مدخراتهم وهذا حثهم المخزون الأجانب حالاً لحسوا بما كان يحدث. ومع حلول كانون أول ١٩٩٤ هبط احتياطي المكسيك من العملات الصعبة إلى مستوى (١) مليار دولار) مما جعل الحكومة المكسيكية أن تخفض قيمة عملتها لتصبح الوضع. وبمعاد تدفق اللزيم من رؤوس الأموال الأجنبية خارج المكسيك خوفاً من خفض آخر في قيمة العملة في المستقبل.

وحينها احدثت المخاوف لتشمل دول نامية أخرى وكان هناك لوقت قصير حركات لرأس المال في العالم الثالث وشملت هذه الحركات دول غير متوقعة مثل موزنج كوتنج. وفي النهاية تم تزويد المكسيك بمساعدات (زادت عن ٥٢ مليار دولار). ولكن خلال عملية الإنقاذ هذه خسرت المكسيك سيطرتها على اقتصادها. وبدأ العالم الخارجي، (صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، باملاء الشروط حول كيفية إدارة المكسيك لسياساتها النقدية. فقد طلبت كلاً من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي نسبة فائدة قدرها ٢٠٪ على قروض اليبسوس لفترة ٢٨ يوماً، و ١٠٠٪ على قروض للمستهلكن في شتاء ١٩٩٥. وأدى هذا إلى كساد في المكسيك عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وفي شهر واحد تحول العجز التجاري بين المكسيك والولايات المتحدة من عجز قدره مليار دولار إلى فائض ضئيل في الميزان التجاري. ووجد أولئك الذين كانوا يبيعون منتجاتهم في المكسيك بأن أسواقهم قد انخفضت فجأة.

وإذا نظرنا إلى المكسيك في بداية ١٩٩٥ نجد بأن دولها الاقتصادية كانت صغيرة جداً بالنسبة للعقاب الذي أوقع عليها لإعادة ثقة المستثمرين بها فقط قبل ستة أشهر. أي في صيف ١٩٩٤. كانت المكسيك تعتبر الدولة التي كانت تفعل كل شيء بالطريقة الصحيحة. فلقد قامت بالتخلص من العجز الكبير في ميزانيات أوائل الثمانينات وتمكنت من الحفاظ على توازنها المالي. وكانت تقوم بتحرير اقتصادها وبالمخصصة حيث قامت

تتحرك بين الأسواق المالية في يومين أو أكثر تساوي المبالغ التي تحركها كل اقتصاديات العالم في سنة. وطبعاً في يوم غير عادي، يزيد المبلغ المتداول بين الأسواق المالية عن ١.٢ تريليون دولار.

والأسواق المالية العالمية الكبيرة المتصلة إلكترونياً لا تغير من احتمالية حدوث فقاعات مالية، لكنها تجعل من هذه الفقاعات أكبر وتصل بين الأسواق الوطنية مما يجعل من الممكن انهيار هذه الأسواق معاً.

وفي سنة ١٩٧١ كان من الممكن لتصنيق بلن التحرك نحو أسعار صرف مولات موزة سيوزي إلى استقرار مالي واقتصادي كبير. ولكن في الوقت الحالي لا يمكن إبقاء القيم ثابتة ما لم تكن الأساسيات (وهي بشكل رئيسي الفرق بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي) متساوية بين أي

الوسائل الإلكترونية الحديثة ستقلل من الإداريين الوسيطين "الانترنت" حدثت من سيطرة الحكومات على مواطنيها الأعمال المصرفية في المستقبل مجرد بطاقة ذكية

بلدين. وحيث أن هذه الأساسيات لا يمكن أن تكون متساوية، فإن عالم يحتوي على أسعار ثابتة لاصرف العملات يتطلب تعديلات لودية على أسعار العملات.

وضمن نظام صرف العملات الثابت فإن الدول عادة ما تقوم بتغيير قيمة عملاتها حتى تصل الأساسيات درجة كبيرة من عدم الاستقرار وحتى تكون هذه الدول قد جريت كل الطرق الممكنة لمنع تدفق رأس المال إلى الخارج. لذا فيجب تغيير قيم العملات بصورة يمكن توقعها. وبينما تعامل الحكومات فإن رؤوس الأموال تتدفق خارج البلاد التي تعاني من ضعف قيمة عملتها إلى دول ذات عملات قوية. وتحركات رؤوس الأموال هذه هي بالأساس فرض ليس فيها أي مخاطرة لجني الكثير من الأرباح حيث أن لكل يعرف أي عملات ستزول وأنها سينخفض سعرها.

نظراً، فإن أسعار صرف العملات المرة كان يجب أن تؤدي إلى تغيرات أصغر وكثيرة الحدوث في أسعار العملات حتى لا تشكل حاجزاً أمام حركة التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية الباهرة. ويجب أيضاً أن تكون حركة رأس المال للشبارة أصغر حجماً لأنه نظرياً لا يمكن العملات أن تتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية. ويوجد التغيرات الصغيرة في أسعار الصرف سيكون من الصعب التوقع بأسعارها المستقبلية مما سيؤدي إلى التقليل من المضاربات.

وفي الواقع فإن التحرك نحو أسعار الصرف المرة لم يعمل مفعوله للتوقع. فلقد ازدادت تحركات العملات وازدادت الفجوة بين النظرية والتطبيق في أسعار العملات. وتبين عدم وجود مضاربين يسعون وراء الربح البعيد المدى وقيمت أسعار العملات ترتفع وتنخفض بقوة. فعلى سبيل المثال ارتفعت القيمة التجارية للدولار ٥٢٪ بين عساي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ومن ثم انخفضت ٢٩٪ حتى عام ١٩٨٧. والتغيرات السريعة الكبيرة في قيم العملات التي كان من المفترض أن تكون مستحيلة أصبحت حدثاً يومياً. وأصبح من الصعب التنبؤ بقيم العملات على المدى البعيد وبامكانيات الاستثمار المستقبلية.

من الصعب معرفة الأسعار العليا التي قد تصلها الأسهم حيث أنه قد يكون هناك عامل سخي لا يمكن لأحد اكتشافه يؤدي إلى انهيار الفقاعة. وبعد أن تتدجر الفقاعة يقول الجميع أن هذا الأمر لن يحدث ثانية ورغم ذلك يتكرر نفس الأمر حيث ينسى الجميع ما حدث حتى يتكرر بالأرباح العالية.

وعلى مر العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية نجحت المؤسسات التي هدف لتع تكرار الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في الثلاثينات من تحقيق أهدافها. وأصبح ممكناً لأصحاب الذاكرة الضعيفة أو أولئك الذين لم يتعلموا من التاريخ أن يعرفوا أن عدم الاستقرار الاقتصادي ليس ناتجاً عن الرأسمالية. وهذا أدى إلى بدء عملية التخفيف من القيود المفروضة على الأسواق المالية سنة ١٩٧٣ حين أصبحت أسعار

العملات مرة غير ثابتة. ومع نهاية عقد السبعينات قامت كل الدول الرئيسية في العالم باستثناء اليابان بإزالة القيود المالية التي تقيتها بعد الحرب العالمية الثانية. وعبر عقدي السبعينات والثمانينات تم إلغاء كافة التنظيمات التي منعت تكرار الكساد الاقتصادي الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينات. وحتى أن لم يتم إلغاء هذه التنظيمات فإن الناس حتماً كانوا سيوقعون بتجاملها نظراً للتطورات التكنولوجية في قطاع الاتصالات. وللحال الواقع على أنه الآن عدم قدرة الحكومات على فرض تطبيقات على تنقل رأس المال. وما ينطبق على هذا ينطبق على معظم التطبيقات المالية الأخرى. وبعد أي انهيار مالي يقترح أحدهم زيادة القوانين الهادفة إلى منع أي انهيار مستقبلي. (بعد انهيار السوق في ١٩٨٧ أطلقت صرخات تدعو لوقف التداول للمبرمج). وغالباً ما تكون هذه الاقتراحات خاطئة (حيث أن انهيارات الأسواق كانت تحدث قبل إصدار القانون للمبرمج) ولكن حين تكون صحيحة فإن هذه التطبيقات المقترحة لا يمكن الأخذ بها. حيث أنه حين تقوم حكومة ما بفرض هذه التطبيقات فإن العمليات المالية تتحرك إلكترونياً إلى مكان آخر في العالم لا يعمل بهل هذه الأنظمة والتطبيقات. وعلى سبيل المثال حين قامت الحكومة اليابانية بمنع بيع بعض المشتقات المعقدة والتي يعتمد سعرها على مؤشر نيككي NIKKEI المالي فإن تداولها انتقل ببساطة إلى بورصة سنغافورة.

وهناك تناقض بين الأنظمة الوطنية والاحداث المالية التي يجب التحكم بها. فالحكومات تواجه صعوبة في التحكم في التغيرات المالية المحلية (لاحظ للصاعب التي واجهتها اليابان في التعافي من انهيارات أسواق المال والعقار فيها) كما هي غير قادرة على التحكم بآثار التغيرات المالية. وقد جعلت الأسواق المالية وأنظمة التجارة والتداول الإلكترونية من الممكن نقل كيات مائة من النقود عبر العالم بسرعة كبيرة. ففي أي يوم عادي يتم تحريك مبلغ ١.٢ تريليون دولار. على الرغم من أن مجموع الصادرات العالمية سنوياً يقارب ٣ تريليون. وهذا يعني أن المبالغ المالية التي

مركز أي اقتصاد. وأخذت الاقتصادات الوطنية تنوب في الاقتصاد العالمي، وهذا الأمر صحيح أيضاً حتى حين تكون الصادرات والواردات أقل من نصف الناتج الإجمالي المحلي.

وقد جعلت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقل من الممكن تصميم منتجات حيداً وحدث المهارات والمعرفة المطلوبة. وجعلت من الممكن إنتاج القطع المكونة في الأماكن التي تنتجها بأخص الأسعار ليتم بالتالي تصديرها وتجميعها في الأماكن التي تجميعها بأخص الأسعار. وهذه الطريقة يمكن تجزئة عملية الإنتاج ليتتمكن من القيام بالأعمال التي تتطلب القليل من المهارات في أماكن غير تلك التي يوجد بها مهارات تصنيعية عالية. وبهذا يمكن لحملات اليابان الماهرين أن يعملوا مع عمال تايلاند الذين لا يتمتعون بذات المهارات نفسها. وهكذا فإن عمال اليابان غير الكفؤين لن يتم مكافئتهم لجرد أنهم يعملون مع عمال مهرة. وعلى هذا فإنه يجب إعطاء العمال المهرة في العالم الثلاث واتب تساوي نظراهم في الدول المتقدمة حتى لو كانوا يعيشون في دول نامية.

وبهذا فإن إحصاءات الصادرات العالمية لن تكون مفيدة في قياس العلاقات التجارية. فلتنظر مثلاً إلى جهاز الأكسلوميتر (accelome) (tre) الذي هو عبارة عن رقبة مبرمجة التي تتحكم ببالون الهواء المركب في مقود السيارة لحماية من الحوادث - فهو يصنع في بوسطن ويصدر إلى الفلبين لفحصه ومن ثم يرسل إلى تايران لتغليفه وأخيراً يرسل إلى ألمانيا ليوضع في سيارات التي أم دبليو BMW التي يتم تصديرها إلى سوق زبون لشركة. والمثال الآخر هو أن الصنوعات الكورية تصدر إلى الصين التي بنورها تصدرها إلى الولايات المتحدة.

فالأسواق المالية تحد كثيراً من قدرة الحكومات على تنظيم أسواقها المالية المحلية. فحين يكون بالامكان نقل النقود بطرق الإلكترونية فإن يكون بالامكان التحكم بها. وأن من شأن أي محاولة حكومية لتنظيم الأسواق سيؤدي إلى نقل النشاطات التي تهدف الحكومة إلى تنظيمها. وطبعياً أن البيانات غير المنظمة تساعد في زوال عمليات التنظيم في البيانات المنظمة. وبما أن معظم التطبيقات المالية قد برزت كرد على التغيرات والخصائص المالية، فإنه يجب توقع تزايد مثل هذه التغيرات والخصائص في البيئة المالية غير المنظمة. فيجب توقع الصعوبات المالية حيث أنها قديمة قدم الرأسمالية.

ونظراً فإنه لا يجب حدوث الأزمات المالية في البيئة الرأسمالية. ويوجب على المستثمرين الصبورين ويعني النظر الاستمرار في الاستثمار في الأسواق المالية لمنع أي هزات قد يحدثها المستثمرون المضاربون الذين يسعون وراء الوبح السريع. ولكن للأسف فإن عدد المستثمرين الصبورين بعيد النظار ليس بالكثير. وإذا تم فحص الأزمات المالية فالسؤال يجب ألا يكون عن سبب انهيارها بل عن كيفية صعود أسعارها إلى مستويات لا يمكن الحفاظ عليها. ففي معظم الحالات يتم تقدير الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية ومع هذه التقديرات القريبة سيصبح السؤال متى تهبط أسعار الأسهم في الأسواق المالية وهل سيكون الهبوط بطيئاً أم سريعاً.

فما هو السبب في أن الإنسان الذي لا يرى أن أسعار الأسهم كانت أعلى من قيمتها الحقيقية، الجواب يكمن في البشر. فالبشر يعرفون بالحدس ماذا سيحدث لكنهم لا يستطيعون مقاومة جشعهم. فارتقاء الأسعار هو عبارة عن فقاعة قد تنفجر في أي لحظة. وعلى الرغم من أن الكل يعرف أن الأسعار عالية ويجب أن تهبط في النهاية إلا أن الجميع يدخلون السوق ظانين أنهم سيكونون انكباء بما فيه الكفاية للخروج قبل النهاية. ولكن

لات يربحون القرن القادم متد على قبولها اجتماعيا اكثر من اتقانها تكنولوجيا

كيفية تفكير الناس، وتكثرت للاشياء، وكيفية مناقشتهم لها، فمن نعرف ان الاميين يفكرون ويتكثرون ويستتجون ويناقشون بطريقة تختلف عن المتعلمين الذين يعتمدون على المعلومة المكتوبة في تفكيرهم، فالبراميين المكتوبة مقنعة بما فيه الكفاية على الورق لكن الصور المرئية هي دوماً اكثر اقناعاً، وتكنولوجيا الاتصالات هي مرئية جداً وهي بهذا المفهوم عودة الى عالم الامة، وبينما ان تكون عمليات التفكير التي تصاحب هذه التكنولوجيا الحديثة هي نفسها التي توجد لدى الاميين لكنها بشكل اكيد لن تكون نفسها التي توجد لدى مجتمع تحكمه الكلمة المطبوعة.

وبينما تقوم ثورة الاتصالات والتكنولوجيا بتوسيع الاحتمالات الاقتصادية بشكل مؤثر في كل هذه الحقول فإن ما سيحدث حقا يعتمد بدرجة اقل على ما هو ممكن تكنولوجياً واكثر على ما هو مقبول اجتماعياً. لكن الذي يريده البشر وما يقبلونه يختلف مع مرور الزمن ومع درجة تعويعهم عليه، وما يبدو انه غريب وغير مألوف اليوم سيكون امراً عادياً غداً. وقد يكون من الصعب الآن ان تذكر بأنه كان هناك مقاومة لاستعمال رقم التسير الالكتروني التي تلصق على السلع ولكن على الرغم من تلك المقاومة فإن تلك الواجهة تشمل الان في كافة انحاء العالم، وينس المعيار فإن الأشخاص البالغين في ايامنا هذه يمكن ان يرغبوا بالاتصال مع الآخرين وجهاً لوجه في ظروف معينة بينما قد يرغب ابناءهم في نفس الظروف بالاتصال مع الآخرين إلكترونياً.

ولان ما سيحدث عن الثورة الالكترونية في الاتصالات والمعلومات سيستند على الرغبات الاجتماعية بقدر اعتماده على الاحتمالات والاحتياجات التكنولوجية، فلا يمكن لأي شخص ان يتنبأ بما سيحدث بالضبط فالنتائج النهائية غير واضحة اما التحركات التي يجب اخذها للرد على هذه التطورات الجديدة فهي واضحة وضوح الشمس.

فليس على الانسان حرج إن لم يخترع العجلة، ولكن يلام الانسان اذا لم يستعمل العجلة فور اختراعها، هذا يعني انه من المهم ان ترتأب ما يعمل وما لا يعمل في اسانك اخرى، ويعني ايضا انه من الضروري ان نجرب على انفسنا الاشياء الممكن القيام بها محلياً. وهذا ضروري لسببين، اولهما انه يمكن ان يوجد فروق فيما يمكن ان يستخدم في مناطق مختلفة من العالم وثانيهما ان الممارين وحتى الخبراء قد لا يتقبلوا طرق جديدة لانما العمل ما لم يجربوا تلك الطرق الجديدة وان يعرفوا ان التغيير امر محتمل.

ففي القرن التاسع عشر كان الرباحون هم الذين يربحوا في اقتصاد البخار وعرفوا ان كل ما يحتاجون اليه فقط هو رأس المال والخدم، بينما كان الرباحون في القرن العشرين هم اولئك الذين ادخلوا البحث العلمي (سواء كان كهربائياً او ميكانيكياً او كيميائياً) في الصناعة، وسيكون الرباحون في القرن الحادي والعشرين هم اولئك الذين سيبرهنون في ثورة الاتصالات ويقومونها.

• استاذ في جامعة هارفارد وقدم هذه الورقة للمؤتمر الثالث لمرکز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية والذي عقد في ابو ظبي مؤخراً.

يسولة بين دول العالم، وبدلاً من استخدام معدلات الفائدة المنخفضة لمعالجة البطالة وتحقيق نمو سريع فإن السياسات التي تحكم معدلات الفوائد يجب ان تركز على التحكم بانسياب رؤوس الاموال الكبيرة التقلب. فالسياسات المالية هي رديئة لانسياب رؤوس المال الدولية ولا يمكن استخدامها في تحقيق الرغاء المحلي، وما يحدث ان البنوك المركزية في كل دول العالم ما عدا الدول الكبرى الثلاث (المانيا واليابان والولايات المتحدة) قد خسرت معظم قوتها في محاربتها لتنظيم اقتصادها.

وإذا كان للتاريخ ان يساعد، فانه عاجلاً ام اجلاً سير النظام المالي العالمي بتجربة مماثلة لانهيار السوق المالي الاميركي في الثلاثينات، وانهايار السوق المالي الاميركي في الثلاثينات. ونحن نحدث ذلك ان يكون كل شيء واضحاً وسيكشف العالم بان النظام المالي العالمي يحتاج



الى بعض الادارة، تماماً كما حدث حين اكتشفت الحكومات الوخفية في الثلاثينات بان اسواقها المالية تحتاج الى ادارة، لكن المشكلة هي انه لا يوجد موازن للحكومات في الاقتصاد العالمي ليكون لديه القدرة على ادارة وتنظيم الاسواق وان يتقنها في وقت الازمات، وإذا قامت اي دولة، حتى لو كانت الولايات المتحدة، بمحاولة القيام بدور النظام او للبريد بعد ظهور اي أزمة مالية عالمية فإن النشاط المالي ببساطة سيتحرك بسرعة الى مكان اخر في العالم لا يوجد فيه اي تنظيم للاسواق المالية والتحكيد سيقيم صندوق النقد الدولي بدور ما، لكنه في النهاية طرف مقروض ليس لديه اي سلطة لفرض انظمة عالمية وليس لديه الموارد المالية للزعم العرب العالمي من أي أزمة.

ولا يعرف احد أين ومتى ستحدث الأزمة المالية، والتي هي شيء مؤكد في موعد غير معروف في المستقبل، والأزمة الأكثر احتمالية ستكون ضد الدولار الاميركي، فالذين لاحظوا بمخزراتهم بالدولار تلقوا ضربة مالية بعد ان خسروا بين ١٩٢/٨٢ الى ٩٨٪ من قيمة مخزراتهم بالدولار مقارنة بما كان يجب ان يكسبه او احتفظوا بمخزراتهم بالمارك او اللين خلال السنوات العشر الماضية. وفي شتاء ١٩٩٦-٩٥ هبط الدولار من ١.٠٨ ين إلى ٨٠ ين في فترة قصيرة من الوقت ومع ذلك لم يكن هناك من يضارب على هبوط سعر الدولار، لماذا؟ لان اولئك الذين يمتلكون الدولارات يجب عليهم ان يذكروا بمخرج، ويكلمات بسيطة فانهم يحتفظون بالدولارات لأنه لا يوجد لديهم أي خيار اخر. فلا يوجد عملة اوروبية يمكنها ان تمتص للبالغ للحوة من الدولار ولا يريد احد ان يحول نقوده الى اللين

الحكومة بيع اكثر من ١٠٠٠ شركة الى القطاع الخاص، وقامت ايضا بالانضمام الى اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (NAFTA) وكانت تقوم بتخفيضات حادة في الرسوم والجمارك، وفي سنة ١٩٩٤ كان معدل التضخم ٧٪ فقط.

وبينما يوجد للمكسيك عجز في الميزان التجاري فإن هذا العجز سببه قرارات القطاع الخاص حيث ان القطاع العام لم يكن يلجأ الى الاستدانة من أي طرف داخلي او خارجي. والعجز التجاري المكسيكي بعيد عن ان يوصل بته الاسوأ في العالم ويصبح ان مشاكل المكسيك كان من الممكن ان تكون اقل اذا كان معدل فوائدها على الودائع اعلى ولو كانت ديون شركاتها ومصارفها من علات غير الدولار لكن معدل الفوائد فيها (١٦٪) تجاوز معدلات الفوائد في الولايات المتحدة وقد تم إعادة الاستقرار الى الاقتصاد الكلي في اواخر صيف ١٩٩٥ لكن حظ الارزاف في المكسيك لم يكن جيداً حيث انه بسبب انخفاض قيمة البيسو تسارعت وتيرة التضخم لتصل معدل سنوي قدره ٦٠٪ وتضاعفت نسبة البطالة حسب الاحصاءات الرسمية وزادت عن الضعف في الواقع، وانخفضت ايضا مبيعات تجار التجزئة بنسبة ٢٠٪، وما كان يوصف بأنه برنامج تخفيض في المصنف الاقتصادية العالمية كان في الواقع انخفاض حاد في مستويات المعيشة في المكسيك حيث انخفضت القوة الشرائية لدى العائلات المكسيكية بنسبة ٣٣٪.

وحيث أعلنت الولايات المتحدة عن مساعدتها الاحادية الاولى الكبيرة جداً كان هناك في فترة يوم واحد طلب شديد على الدولار، وحتى حين أعلنت الولايات المتحدة عن برنامج مساعدات دولي فيه تدخل اقل من قبل الولايات المتحدة، قام المستورون ببيع الدولارات معتقدين انه حتى الولايات المتحدة لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية ولم يكن لديها الاموال الكافية لاتخاذ جارة صغيرة جداً اقتصادياً، وفي الاشهر القليلة التي تلت للكارثة للمكسيك، هبطت قيمة الدولار ٢٥٪ ورغم ذلك فالحق كانت الاسواق المالية مستعدة لان تتحدى الدولار.

والازمات المالية وما ينتج عن ذلك من استقلال اقتصادي يعني ليس مقصوداً على العالم الثالث، ففي صيف ١٩٩٢ لم يكن المشاربون يستهدفون دول العالم الثالث، بل كانوا يستهدفون ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكانت هذه الدول تسمى العجلة على قيمة عملاتها مقابل المارك الاتاني طبقاً لما تسهوا به في نظام صرف العملات الأوروبية، هذا ولم يكن لدى ايطاليا والمملكة المتحدة الاساسيات الاقتصادية السليمة، فلقد كانت الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الانتاجية اعلى من تلك التي في المانيا واي رهان ضد عملاتها كان مضموناً، فعلى سبيل المثال كسب جورج سوروس مليار دولار عن طريق مثل هذا الرهان.

لكن فرنسا التي تعتبر رابع اكبر اقتصاد في العالم كان لديها الاساسيات الاقتصادية السليمة، وقد كان العجز في موازنتها والعجز التجاري ومعدلات التضخم ومعدلات نمو الانتاجية، كلها كانت اعلى من مبيعاتها في المانيا في صيف ١٩٩٢، ورغم ذلك فقد قام المشاربون ضد الفرنك الفرنسي وكسبوا الرهان.

وحتى تتمكن من البقاء ضمن نظام صرف العملات الأوروبية اجبرت فرنسا على ان تتبنى نظاماً تشفياً (معدلات فائدة اعلى وما غير ذلك) كما لو كانت المكسيك، وإذا كان بالامكان مهاجمة رابع قوة اقتصادية عالمية على الرغم من تملكها للاساسيات الاقتصادية الصحيحة فإن اي دولة طبعاً ما عدا المانيا واليابان والولايات المتحدة، يمكن مهاجمتها في اي وقت بغض النظر اذا كانت هذه الدول قد ارتكبت اي خطايا اقتصادية ام لا.

وحيث ان معدلات الفائدة العالية هي الطريقة الوحيدة القصيرة المدى لمحاربة تسرب رؤوس الاموال فإن معدلات الفائدة العالية هي بذاتها احدى للمصالح الناتجة عن تنقل رؤوس الاموال

هكذا اعتد الاتصال

المشرق

شهرية مستقلة تصدر في عمان

العدد ٣٨ حزيران ١٩٩٧

بين الحرية والمسؤولية الصحفية: مهموم مشتركة بين الأردن وبريطانيا

نرمين مراد *

يعتري روس برنجر عدم الثقة هذه إلى أن هناك نوعين من الصحفي: الأولي تحاول أن تخبر قراها (بما يحدث) وذلك بتقديم تغطية عقلانية لما يجري في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والثانية تهدف أساسا للترفيه - وتعامل الأخبار الجادة فقط كترفيه للأخبار السلية.

ويقول رئيس تحرير الغارديان أن المشكلة التي يعاني منها القطاع الصحفي الآن هو كيف يمكن العمل على أن يتمتع القطاع الصحفي الجاد الهادف في أي مجتمع دون فتح الباب على مصراعيه للصحافة الفجة التي تتطفل على حياة الناس.

ويقول روس برنجر أن مبادئ حق الخصوصية (الغربية) بحق حرية التعبير وحق المعرفة (المحمول على المعلومة

في نروة الحملة الانتخابية البريطانية هذه السنة كانت صحيفة الغارديان - القريبة من حزب العمال - تشن حملاتها الخاصة ضد ثواب من حزب المحافظين كانت الصحيفة قد كشفت بالأدلة تورطهم في تقبل الرشوة من محمد الفايذ صاحب محلات هارويز المشهورة في لندن مقابل تحريك أسئلة في مجلس العموم البريطاني نيابة عن السيد الفايذ ومصلحته.

ولعله ليس من المبالغة القول أن حملة الغارديان ضد فساد حزب المحافظين الذي بقي في السلطة في بريطانيا طوال قرابة عقدين من الزمن قد ساهمت في الهزيمة الساحقة التي تعرض لها الحزب على أيدي حزب العمال الجديد. برزعة توني بليز.

وقد لاحظ صحفيون من مختلف أنحاء العالم أن الحملة التي شنتها الغارديان ضد حزب المحافظين قد أدخلت الصحافة البريطانية في حقبة جديدة من العمل الصحفي. ففي أحد أبعادها، أثناء اشتداد الحملة في آذار من هذا العام خرجت الصحيفة بعنوان رئيسي على ثمانية أعمدة يقول في وصف الوزير المستقل تيم سميث: "النائب الغير شريف". وفي عنوان آخر أيضا على ثمانية أعمدة: "كذاب وغشاش". وفي عنوان آخر موجه إلى رئيس الوزراء جون ميجر: "أنشر من أجل المصلحة العامة" أي أنشر نتيجة التحقيق في قضية الرشوة... وهو ما فعله رئيس الوزراء حينئذ.

■ رئيس تحرير الغارديان يتحدث عن ثمة مشكلة يعاني منها

القطاع الصحفي في بريطانيا، وتتمثل في كيفية انتعاش صحف جادة

هادفة دون فتح الباب على مصراعيه لصحافة فجة تتطفل على

حياة الناس. ترى اليس هناك الكثير من التشابه بين ما يجري في

بلاد الانجليز وما يجري عندنا هنا في الأردن، رغم نسيبته؟ ■

الفيقيرة الصحفية) لا يمكن أن تترك للبرلمان وحده أو للمحاكم وحدها أو للصحفيين وحدهم ويدعو هؤلاء جميعا إضافة إلى السياسيين (في الحكومة والمعارضة) إلى أن يتجمعوا جميعا لتحقيق توازن بين المبادئ الثلاثة أعلاه.

من المفيد أن نستذكر هنا أن روس برنجر أثناء معركته مع المرتشين من حزب المحافظين قد تعرض هو وصحيفته إلى دعاوي في المحاكم أقامها ضده النواب المعنويين بدعوى التلمس والقدح. ومع أنهم خسروا هذه القضايا بعد أن قضى التحقيق تورطهم كما كانت الغارديان قد نشرت فإن روس برنجر عانى هو وصحفيوه ومالكو الصحيفة أثناء المحاكمات.

وكانت المحاكم الانجليزية قد تشددت في عقوباتها ضد الصحفيين في قضايا

وتعتبر صحيفة الغارديان واحدة من أكثر الصحف البريطانية جدية ومصادقية وتعتبر بحق صحيفة يسار الوسط البريطاني اللبرالي، كما تعتبر واحدة من أكثر الصحف دافعا عن حرية التعبير.

وفي محاضرة القاها رئيس تحرير الصحيفة "الآن روس برنجر" في أواخر أيار (مايو) الماضي يتطرق الصحفي المخضرم إلى وضع الصحافة في بريطانيا في ظل وجود مجموعة كبيرة من صحف الأثارة التي تمتدح على أخبار نجوم السياسة والفن وقضايتهم. ويقترح نظاما إعلاميا مبنيا على ثلاثة مبادئ: هي حق الخصوصية، حق التعبير الحر، وحق المعرفة. ويدعو السيد روس برنجر إلى تحقيق توازن بين هذه الحقوق الثلاثة.

ويقول في محاضراته التي نشرتها صحيفته أن "التحدي الحقيقي الذي يواجهه الصحفيون (البريطانيون) هو أن الأغلبية الساحقة من الشعب لا يعتقدون - بشكل عام - أن الصحف تعمل من أجل المصلحة العامة". ويقول كيف أن أحد استطلاعات الرأي العام قد أظهر عام ١٩٩٦ أن ٧٦٪ من الناس لا يتقنون بأن الصحفيين يقولون الحقيقة.

المطوب منهم جميعا أن ينظروا إلى قضية الصحافة نظرة مختلفة عن تلك التي يروج لها في مجلس الاعيان (اللوردات) البريطاني والتي تقول أن هناك نوعين فقط من الصحف تلك التي تختص بالأخبار وتلك التي تشوهها.

ويقول روس برنجر "هل من الحكمة أن تضع الدولة تشريعا لكل الصحف كأنما هي جميعا مما يتجه روبرت ميردوخ (ناشر الصن والديلي ستار) ويدعو رئيس تحرير الغارديان القضية إلى قراءة تقرير أعده البروفيسور ايوك باروكت استاذ قانون الاعلام في جامعة لندن والذي يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن قوانين التشهير ذات تأثير سيء وعكسي على مقدرة الصحفيين على الكتابة في الأمور التي تهم المصلحة العامة.

أما السياسيين فيطلب منهم السيد روس برنجر أن يلتزموا بوعودهم التي يقطعونها على أنفسهم للحفاظ على حرية الوصول إلى المعلومات. ويذكر السيد روس برنجر زعيم حزب العمل الجديد رئيس الوزراء توني بليز بما قاله السنة الماضية من أن قانون حرية المعلومات "ليس أصلا مستوريا معزولا وإنما تغيير أصيل لا يجب أن يكون عليه العمل السياسي في هذه البلاد".

ويدعو السيد روس برنجر السياسيين إلى أن ينظروا إلى القضية بأكليتها وليس بجزئياتها. ويقول مخاطبا السياسيين "قاموا قانون الخصوصية إلا إذا كان ذلك مصحوبا بأصلاح كامل لقوانين التشهير وقوانين حرية المعلومات".

ويذكر السيد روس برنجر السياسيين بأن التراجع في حرية المعلومات قد أدى إلى تراجع في الديمقراطية. ويدعو الحكومة إلى التحرك نحو وضع تشريعات تضمن تدفق المعلومات، والصحفيين إلى التحرك ضد الصحافة المسمية.

"يجب أن يتوفر لنا مجموعة جديدة من القوانين: قانون حماية الخصوصية (الغربية)، قانون حرية التعبير، وقانون حرية المعلومات.

يجب علينا جميعا أن ندافع عن حرية الصحافة وأن واجبنا جميعا أن نعمل ذلك طوال الوقت... وفي نفس الوقت يجب أن نصحوا ونذكر أن الحريات تنوي (وتتوت) إذا لم يتم الدفاع عنها".

ترى اليس هناك الكثير من التشابه بين ما يجري في بريطانيا وما يجري عندنا هنا في الأردن، رغم نسيبته؟

* صحفية وباحثة أردنية

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للأفراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ ديناراً
العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢، العبدلي - ساحة الباصات المركزية خلف أرابيلا ، ص ب ٩٦١٧٧٢ عمان - ١١١٩٦ - الأردن		

الآراء والمقالات المنشورة في "المشرق" لا تعبر بالضرورة عن موقف الجريدة، وجميع الردود التي تنشر لا تنفي بالضرورة صحة المعلومات، ولكنه حق يصمت قانون المطبوعات والنشر